

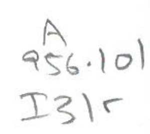


حوليات
مركز البحوث والدراسات التاريخية

رؤية الغرب لعلاقة الدين بمذابح الأرمن العثمانيين ١٨٩٤ - ١٨٩٦

دكتور
محمد رفعت الإمام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية

الحولية السابعة
الرسالة
ربيع الآخر ١٤٢٦هـ - أبريل ٢٠٠٨م







حوليات
مركز البحوث والدراسات التاريخية

رؤية الغرب لعلاقة الدين بمذابح الأرمن العثمانيين

١٨٩٤ - ١٨٩٦

دكتور
محمد رفعت الإمام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية

الحولية السابعة
الرسالة
ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ - أبريل ٢٠٠٨م



حـوليـات
مركـز البحـوث والدراسـات التاريخيـة

دورية علمـيـة مـحكّمـة تصـدر عن مركـز البـحـوث والدراسات التاريـخـية ، كلية الآداب – جامـعة القاهرة . وتتضـمن مجمـوعة من الرسائل الـتى تُعنى بمجالات الدراسات التاريخية والحضارية .

قواعد النشر فى
حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية

1) حوليات مركز البحوث التاريخية دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل التى تدخل فى مجالات الدراسات التاريخية والحضارية والآثارية وذلك لخدمة البحث العلمى، وتدعيم الروابط العلمية بين المراكز البحثية والأقسام العلمية المتخصصة.
2) تنشر الحوليات الأبحاث والدراسات التى تدخل ضمن اختصاصها بحيث ألا تقل عدد الصفحات عن ٥٠ صفحة وألا تتجاوز ١٤٠ صفحة.
3) تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر من ثلاث نسخ على ورق (A4)١٣×٢٠سم، ويرفق مع البحث قرص ٣,٥ بوصة، وملخص للبحث فى حدود مائتى كلمة باللغتين العربية والإنجليزية
4) ترسم الخرائط والأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق شفاف، ويراعى فى الصور الفوتوغرافية أن تكون مطبوعة على ورق لميع.
5) يراعى طباعة العناوين الرئيسية والفرعية والعبارات الهامة بالبنط الثقيل، مع تشكيل الأعلام والبلدان والأقاليم.
6) ترتب الهوامش والتعقيبات التفصيلية بترقيم موحد فى نهاية البحث على أن توضع أرقام التوثيق بين قوسين.
7) يراعى فى ترتيب قائمة المصادر والمراجع كل التفاصيل الأكاديمية المتعارف عليها بحيث تشتمل على اسم المؤلف أو المترجم ثم عنوان الكتاب ثم الطبعة ثم الأجزاء ثم مكان النشر ثم الناشر فتاريخ النشر.
8) يشترط ألا تكون الأبحاث قد سبق نشرها أو تكون مقدمة للنشر فى أية جهة أخرى.
9) تخضع الأبحاث والدراسات المقدمة للحوليات للتحكيم العلمى السرى، ولا ترد الأصول سواء قبلت للنشر أو لم تقبل، ولا يجوز بعد قبولها أن تقدم للنشر فى اية جهة أخرى إلا بإذن كتابى من هيئة التحرير.

المراسلات : ترسل البحوث والدراسات باسم أ.د. مدير مركز البحوث والدراسات التاريخية

ورئيس تحرير وقائع تاريخية على العنوان التالى :

كلية الآداب – جامعة القاهرة – بريد الأورمان – الجيزة.

All correspondence to be directed to : Editor- in chief- Prof. Lalia Abd El Gwad Cairo University, Faculty of Arte, Orman, Giza, A.R.E.
e.mail. tarikh_center@yahoo.com

رقم الإيداع : ١٧٢٧٤ / ٢٠٠٨

ملخص الدراسة

تُركز هذه الدراسة على «رؤية الغرب لعلاقة الدين بمذابح الأرمن العثمانيين بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦» ، ومن ثم ، فإنها لا ترصد أحداث هذه المذابح فى حد ذاتها ولا تسعى لاستجلاء دور الغرب فيها . وبعبارة أخرى ، تُحلل هذه الدراسة مضمون النصوص الغربية التى تناولت مذابح الأرمن ، وقد تنوعت بين الوثائق - منشورة وغير منشورة - والدوريات المعاصرة علاوة على الأبحاث والدراسات والمؤلفات المتباينة . ورغم اختلاف نوعية مصادر الدراسة ، فإنها قد اتفقت جميعاً - أو تكاد - على أن مذابح الأرمن ١٨٩٤ - ١٨٩٦ كانت تُمثل صراع الإسلام ضد المسيحية .

وتجدر الإشارة إلى أن القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية قد وُلدت رسمياً بموجب المادة «٦١» من معاهدة برلين عام ١٨٧٨ التى نصت على أن : «يتعهد الباب العالى ، وبدون أى تأخير ، بإدخال التحسينات والإصلاحات التى تستلزمها المتطلبات المحلية فى الولايات التى يقطنها الأرمن ، وضمان أمنهم تجاه الجراكسة والأكراد ، كما يتعين على الباب العالى من حين لآخر أن يُحيط القوى الكبرى - التى ستقوم بالإشراف على تنفيذ الإصلاحات - علماً بأى أمر يتعلق بذلك» .

بيد أن الإدارة العثمانية لم تُنفذ ما وعدت به من «إصلاحات» للأرمن العثمانيين ، وفى عين اللحظة ، انشغلت أوربا لاسيما الدول التى قبلت مراقبة تنفيذ المادة «٦١» بمصالحها الكبرى عن الاهتمام بالقضية الأرمنية . وفى ظل هذه الظروف ، انتهج عدد ليس بالقليل من الأرمن العثمانيين الدروب الإرهابية بغية تنفيذ المادة «٦١» وحل قضيتهم . وقد تمخض عن هذه المرحلة ميلاد «التنظيمات الثورية الأرمنية» داخل الدولة العثمانية وخارجها . ومنذ منتصف عام ١٨٩١ وحتى منتصف عام ١٨٩٤ قام الثوار الأرمن بسلسلة من المظاهرات والانتفاضات والاغتيالات فى الولايات الأرمنية والعاصمة العثمانية ، قابلها الباب العالى بسلسلة مضادة من التنكيلات والمصادرات والاتهامات والمحاكمات .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ؛ إذ تولد عن تصاعد الأزمة الأرمنية تدشين النظام العثماني سياسة «المذابح» كآلية رسمية لمواجهة انتفاضات الأرمن وحل قضيتهم خلال الفترة من ١٨٩٤ – ١٨٩٦ . ورغم الجدل حول عدد ضحايا الأرمن فى هذه المذابح الذى يتراوح بين «١٠٠ – ١٥٠» ألف نسمة ، فإنه من الثابت نزوح آلاف آخرين إلى البلاد العربية وروسيا والبلقان وأوربا والولايات المتحدة مما أدى إلى خلخلة البنية السكانية الأرمنية فى أرمينية العثمانية وبالذات فى أرضروم وفان وبيتليس ، وكذا ، فى بقية الخريطة السكانية الأرمنية العثمانية .

ورغم أن القضية الأرمنية كانت لا تعدو أن تكون مجرد مجموعة «إصلاحات إدارية» فى الولايات التى يسكنها الأرمن العثمانيون فى شرقى الأناضول ، فإن الغرب قد صورّها للرأى العام على أنها صراع الإسلام ضد المسيحية ، ووصف المذابح التى نجمت عنها بأنها «دينية» . ليس هذا فحسب ، بل لجأت أدبيات الدراسة إلى تشويه الإسلام من خلال الربط بينه وبين اقتراف المذابح . أكثر من هذا ، ذهبت هذه الأدبيات إلى أن السياسة العثمانية فى ردائها الإسلامى رمت إلى إفناء المسيحية فى الشرق بالقضاء على الجنس الأرمنى ، وكذا ، فرض الإسلام بحد السيف على الأرمن ليكون بمثابة البديل عن الذبح أو الإزاحة .

وخلاصة القول ، تكونت فى مخيلة الغرب صورة مفادها أن الإسلام الدموى قد فرض نفسه بالقوة والإرهاب على الأرمن المسالمين المغلوبين على أمرهم واضطرهم إلى التدين به . وجدير بالتسجيل هنا أن النظام العثماني والغرب قد اشتركا معاً عبر آليات ووسائل متعددة لخلق هذه الصورة . وفى الواقع ، تُعد أحداث عاميّ ١٨٩٤ – ١٨٩٦ نتيجة حتمية لتضارب مصالح الدولة العثمانية والأقليات المسيحية (الأرمن) والغرب . وفى هذا الإطار ، لعبت جميع الأطراف المتصارعة بورقة «الدين» التى غالباً ما تأتى أُكلها بسرعة .

رؤية الغرب لعلاقة الدين بمذابح الأرمن العثمانيين*
١٨٩٤ - ١٨٩٦

د . محمد رفعت الإمام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
آداب دمنهور - جامعة الإسكندرية

مقدمة

لا تبتغى هذه الدراسة التأريخ لمذابح الأرمن العثمانيين فى منتصف عقد تسعينيات القرن التاسع عشر – وتحديداً بين عاميّ ١٨٩٤ – ١٨٩٦ – زمن السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ – ١٩٠٩) ، ولا ترمى إلى رصد مواقف الغرب نحوها ، بل تُركز على رؤية الغرب لموقع الدين ودوره فى هذه المذابح من خلال قراءة النصوص المعاصرة المختلفة التى تناولتها . وقبل سبر أغوار الدراسة ، ثمة مفاهيم يجب تحديد ماهيتها .

بداءة ، فى هذه الدراسة يعنى مصطلح «الغرب» شكلاً أوربا وأمريكا ومضموناً «الثقافة الأخرى» المناقضة للثقافة «الشرقية» السائدة فى الدولة العثمانية . وينسحب مصطلح «الدين» على الإسلام والمسيحية ، وإن كان التركيز سينصب على الإسلام باعتباره «المتهم الرئيسى» فى التحريض على مذابح الأرمن العثمانيين بسبب هويتهم المسيحية . والدراسة لا تتناول «الدين» من منظور النصوص والعقائد ، ولكن بالأحرى ، من زاوية الممارسات والتوظيفات والإسقاطات . وتجدر الإشارة إلى أن أدبيات البحث قد استخدمت فى الغالب الأعم مصطلح «تركى» بمعنى «مسلم» و «محمدى» بمعنى «مسلم» .

* أُلقى هذا البحث يوم الخميس الموافق ٥ أبريل ٢٠٠٧ تحت عنوان «رؤية الغرب لعلاقة الإسلام بمذابح الأرمن العثمانيين» ضمن فعاليات ندوة «العالم الإسلامى والغرب .. ميراث الماضى والواقع المعاصر» التى نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة فى الفترة من ٣ – ٥ أبريل ٢٠٠٧ .

وفيما يتعلق بالمدى الجغرافى للدراسة ، يشمل مصطلح «الأرمن العثمانيين» الأرمن قاطنى الولايات الأرمنية الست شرقى الأناضول : بيتليس (بدليس) ، أرضروم ، فان (وان) ، خربوط (معمورة العزيز) ، سيفاس (سيواس) ، ديار بكر(خريطة رقم «١») المعروفة بـ «إرمنستان» ؛ أى أرمينية العثمانية (الغربية) ، وأرمن قيليقية جنوب غرب الأناضول (خريطة رقم «٢») علاوة على أرمن الأستانة حاضرة الدولة العثمانية (خريطة رقم «٣»). وقد تعرض جميع هؤلاء الأرمن للمذابح . وبذا ، يخرج عن دائرة هذه الدراسة أرمن الولايات العربية الذين لم يتعرضوا للمذابح ، وكذا أرمن روسيا وفارس الواقعين تحت الحكم الروسى القيصرى والفارسى .

وتتركز بؤرة الدراسة على تحليل مضمون النصوص الغربية عن مذابح الأرمن العثمانيين بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ للوقوف على الرؤية التى تطرحها لدور الدين وموقعه فى نشوب هذه المذابح وتأجيجها . وهنا ، لم تعتمد الدراسة على نوعية أحادية من المصادر فقط ، بل استند عمودها الفقرى على ثلاثة أنماط رئيسية متباينة من المصادر .

أولاً : على المستوى الوثائقى ، شكلت المراسلات الرسمية بين الدبلوماسيين الغربيين فى الدولة العثمانية وبين حكوماتهم قاعدة بيانات مهمة عكست الرؤية الرسمية . وفى هذا السبيل ، اعتمدتُ على وثائق الخارجية الفرنسية غير المنشورة والوثائق البريطانية المنشورة فى الكتاب الأزرق .

ثانياً : ولقياس مؤشرات الرأى العام ، تُعد الصحافة الوسيلة الإعلامية الوحيدة آنذاك التى يُمكن عن طريقها ليس معرفة اتجاهات الرأى العام فقط ، بل الأخطر ، صياغته وتوجيهه وترسيم مساراته أيضاً . وفى هذا الاتجاه ، استعانت مكتبة البحث بجرائد «التايمز» و «الديلى نيوز» و «الديلى تيليجراف» الإنجليزية من أوربا وجريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية من أمريكا .

ثالثاً : وللوقوف على رؤية النخبة الفكرية ، لجأتُ إلى بعض المقالات البحثية المنشورة فى دورية «المجلة المعاصرة» التى كانت تصدر بلندن ونيويورك فى آن واحد علاوة على مؤلفات بعض الكتاب المعاصرين للمذابح أو الذين كتبوا عنها فى وقت لاحق قليلاً من أمثال مارسيل لير وأندريه ماندلستام وفردريك مارسيليه وچاك دو مورجان الفرنسيين وأرنولد توينبى الإنجليزى .

وبذا ، تكونت مكتبة البحث من تشكيلة مصادر متنوعة الضروب . ورغم تباين أنماطها على النحو آنف الإيضاح ، فإن روافدها المختلفة قد تجمعت معاً لتصب فى مجرى أخرج المذابح الأرمنية من نسقها الصراعى بأبعاده الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وأدخلها عموماً فى إطار دينى مؤداه : صراع الإسلام ضد المسيحية ، وأحياناً فى سياق حضارى فحواه : تخلف الشرق وتمدن الغرب .

ولمعالجة هذا الموضوع ، قسمتُ الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية : تناول أولها الخطوط العريضة لنشأة القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية وتطورها حتى اندلاع المذابح بين عامىّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ . ورغم أن هذا المحور لا يُمثل جوهر الدراسة ، فإنه ضرورى جداً لأنه سيكون بمثابة القاعدة المرجعية للربط مع المحور الثانى الذى يُمثل «صلب» الدراسة . ويُثار فى هذا المحور سؤالان كبيران هما : كيف وضع الغرب المذابح فى صورة صراع الإسلام ضد المسيحية ؟ ومَنْ المسئول عن صناعة هذه الصورة ؟ وتنتهى الدراسة بالمحور الثالث الذى تكرس لرصد السياق العام الذى بموجبه اكتست المذابح - أو بالأحرى - اكتُسيت رداءً دينياً .

ميلاد القضيــة الأرمنيــة وتطورهــا

فى عـام ١٤٦١ ، اعـترفت الـدولة العثمـانيـة بـ «ملة الأرمن الأرثوذكس» ، وصـارت الأستانة مركزاً اقتـصادياً وثقافياً وسياسياً للأرمن الذين نعـموا برعاية السلاطين حتى حكم السلطان عبد الحميد الثانى ونالوا مساعـدتهم حتى غدوا من أرقى العناصر . بيد أن وضعية أقرانهم فى الولايات الست وقيليقية كانت على النقيض تماماً [١] .

وقد ارتبط مـيلاد القـضـيـة الأرمنية فى الدولة العـثمانيـة بعدة عـوامل متداخلـة . فعلى المستوى الخـارجى ، نجحت روسيا القيصرية (١٥٣٣ - ١٩١٧) عام ١٨٢٨ فى الاسـتيلاء على أرمينية الشرقية (الفارسية) وصارت منذاك تُسمى «أرمينية الروسية» . وقد نجم عن هذا الحدث تـسرب «الأمل» إلى نفـوس الأرمن العثمانيين باحتمـالية أن تضـمهم روسيا مع أقرانهم الروس فى آلية سيـاسية واحدة[٢] . كما انفـجرت «المسألة الشرقيـة» فى البلقان إثر التـدخل الروسى بدعوى حـماية السـلاف والأرثوذكس . وقد أسـفر عن انفـجارها نـشاط ملحوظ من أوربا الغربية حفاظاً على مصالحها بالحد من التوسع الروسى شطر المياه الدافئة . وإضافـة إلى ما سبق ، تمخض عن تداعـيات الحرب النابليونـية فى أوربا احتمـال أن يترتب على انهيـار الدولة العثمـانية «تنافس» على اقتسامهـا مما سيُخل بتـوازن أوربا ويُدّخلها فى دوامة أزمات كبرى ومعقدة ؛ ولذا ، أضـحى أمن هذه الدولة ووحدة أراضيها بمثابة ضرورة إستراتيجية للأمن الأوربى . علاوة على هذا ، إذا قامت الإدارة العثمانية بـ «إصلاحات» فى دولتهـا بغية إنصـاف «الرعايا المسيحيين» وضمان اسـتقرارهم وكـسب ولائهم ، فمن ثم ، سـتقـضى على بواعث الـتمزق الداخلى وإقصـاء كل ذرائع التدخـل الخارجى ، لاسيـما الروسى ، فى الشـأن العثـمانى الداخلى . بيـد أن نجاح هذه الإصلاحات ، وحـتى سـلامة الدولة العثـمانية ، سيـتوقف على قدرة الحكومة على الإصـلاح ، وقبول الرعايا المسـيحيين لبـرامج الإصلاح ، ومـدى اسـتعـداد القوى الأوربيـة للوقـوف بجانب الإدارة الـعثـمانيـة ومساعدتها على التطور أو عرقلتها[٣] .

وعلى المستوى العثمانى الداخلى ، استجاب العثمانيون المحدثون لحتمية الإصلاح ؛ فيما تمخض عن انبثاق «عـصر التنظيمات» (١٨٣٩ - ١٨٧٦) بهـدف إنقاذ الدولة من الأزمات

الداخلية والأخطار الخارجية . وفى هذا السيـاق ، أصدر السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١) خطىّ «كلخـانه» فـى ٣ نوفـمبـر ١٨٣٩ و «همـايونى» فى ١٨ فـبراير ١٨٥٦ وبموجبهـما : كَفَّل أمن الرعايا المسيحيين وأرواحهم وأعـراضهم وممتلكاتهم . وألغى الجزية وسمح لأهل الذمـة بأداء الخدمة العسكرية مـع حرية الإعفاء منهـا مقابل «البدليـة» ، وفتح الوظائف المدنية أمام جميع الرعايا ، وقيّد نسبياً سلطة رؤساء الملل الدينية[٤] .

وتجدر الملاحظة بأن مـزايا التنظيمـات قد عادت على المراكـز العثمانية الحضـرية فقط ، ولكنهـا لم تُفد العـوام والريفيين وضـمنهم الأرمن العـثمـانيين ؛ إذ امتـعض الولاة الأتراك والأكراد من التـدخل المركزى للأسـتانة وشعـروا بأن التنظيمـات قد هددت هيمنـتهم على القرويين المسلمين والأرمن الخاضعين لهم . ومن ناحية أخـرى ، شجعت التنظيمات رؤساء القرى الأرمنية ورجالات الكنيسـة فى الولايات على التظلم لدى الأستانة على أمل إصلاح الأحوال . ولـهذا ، عـهدت الإدارة العـثمـانية للولاة من الأغـاوات والبكوات والباشـوات بالتحقيق فى مظالم الأرمن مما عرضهم لـ «ثأر» الولاة . وقد تداعى عن هذا ، إزاحة الأرمن عن أراضيهم ، وارتفاع عدد الذين فقـدوا أراضيهم - وهاجروا إلى المدن - بشكل ملموس بعد عام ١٨٥٦ . أما أكثر الذين بقوا فيُـمكن توصيفهم بأنهم رقيق أو قيان[٥] . ورغم هذا ، كان الأرمن أشد الشـعوب المسيحيـة فى الدولة العثمانيـة إخلاصاً فى خدمتـها وآخرها فى التحول عن الولاء لها؛ حتى أنهم لُقبوا بـ «الملة الصادقة»[٦] .

ومن المفارقـات ، وفى خط متـواز مع هذه التطورات آنفة الذكر ، ثـمة «نهضـة» حققهـا الأرمن العثمـانيون إثر تضافر عوامل خـارجية وداخلية ؛ إذ كانت الأقليـات المسيحية العثـمانية - وعلى رأسهـا الأرمن - أول المتأثرين إيجـابياً بأفكار الثـورة الفرنسية (١٧٨٩) . كمـا كان الأرمن الكاثوليك المخيـتاريون* أول من أقـامـوا الاتصـال الفـعلى بين الأرمن وأوربا فى العصر الحـديث . وجدير بالذكر أن المخيتاريين لم يُمكنوا أوربا من معـرفة الماضى الأرمنى فحـسب ، بل إن أنشطتهم قد لفتت أنظـار أوربا إلى الأرمن الروس والعثمانيين وأسـهمت فى صياغة النهضة الثقافية الأرمنية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر[٧] .

* ظلت الكنيسـة الأرمنية تُقاوم التغيير مما قوّى الاستياء لدى العناصر التقـدمية وأدى إلى تأسيس النظام المخيتارى على أيدى أباتى مخيتار السيباسطى الذى تحول إلى الكاثوليكية عام ١٦٩٥ .

وأسهم التعليم فى تفعيل اليقظة الأرمنية مستفيداً من مناخ التنظيمات ، وكذا ، المنح الدراسية فى الخارج لاسيما فرنسا . وعقب عودة الطلبة الأرمن الخريجين ، كانوا يبثون الأفكار الحديثة عن طريق التدريس والتأليف وإصدار الصحف . ولا يخفى فى هذا المنحى تأثير الطباعة والصحافة اللتين قامتا بدور محورى فى تنمية الوعى السياسى لدى جموع الأرمن العثمانيين القاطنين بالأناضول(٨) .

وتداعى عن ضغط الإرساليات التبشيرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، اعتراف الإدارة العثمانية بـ «ملة الأرمن الكاثوليك» فى ٢٤ مايو ١٨٣١ و «ملة الأرمن البروتستانت» فى ٢٧ نوفمبر ١٨٥٠ . وقد منح تأسيس هذه الملل للأرمن الكاثوليك والبروتستانت فرصاً لمواصلة تعليمهم العالى إما فى وطنهم الأم وإما فى الخارج ، وكذا ، الهجرة إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، ناهيك عن تمتعهم بالحماية الدبلوماسية من نظرائهم الأوربيين والأمريكيين . وجدير بالملاحظة أن هذه النشاطات التبشيرية قد أثرت فى «ملة الأرمن الأرثوذكس» تعليمياً وثقافياً وإدارياً ؛ إذ تزايدت الحاجة إلى المدارس العليا داخل الملة لمقاومة التأثيرات البروتستانتية . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ، ارتبط طلاب أرمن كثيرون على نحو وثيق بالحياة الغربية وفكرها من خلال مختلف المؤسسات التعليمية والثقافية لاسيما الفرنسية . وقد تمخض عن هذا ، صياغة مجموعة من هؤلاء الشباب عقب عودتهم «نظامنامة الملة الأرمنية» ؛ أى الدستور الأهلى الأرمنى فى عام ١٨٦٠ وصدّقت عليه الحكومة العثمانية فى ٣٠ مارس ١٨٦٣(٩) .

عند هذا الحد ، امتلك الأرمن آليات بدء إحياء سياسى بعد خمسة قرون من سقوط آخر مملكة أرمنية مستقلة فى عام ١٣٧٥ على أيدى دولة سلاطين المماليك فى مصر . بيد أن ثمة عوامل قد حالت دون أن يُطالب الأرمن العثمانيون بحكم ذاتى أو استقلال عن الجسد العثمانى رغم صحوتهم الثقافية . فمن منظور ديموجرافى ، لم يُشكِّل الأرمن سيطرة استئثارية فى البنية السكانية للولايات الأرمنية العثمانية الست ؛ إذ تناثروا وتداخلوا فى النسيج المسلم بما لا يُساعدهم على تكوين نواة دولة مستقلة منفصلة شأن مسيحيى البلقان أو البلاد العربية . وقد برزت هذه المعضلة الديموجرافية إثر الغزوات المستمرة والهجرات الأرمنية العكسية واستقرار الأتراك والأكراد والچراكسة واللاظ وغيرهم فى «إرمنستان»(١٠) .

ومما زاد فى تعقيد الموقف الأرمنى العثمانى أن «الزعامة الأرمنية» قد تكونت فى الغالب من نخبة رأسمالية مدينية أقامت فى المراكز الحضرية داخل الدولة العثمانية أو خارجها ولم تقم فى أرمينية بين جموع الريفيين المستاءين . زد أيضاً ، أن الأرمن العثمانيين لم يكن لديهم داخل بلادهم قادة عسكريون أو أعيان يستنهضون همم الأهالى عدا شريحة جبلية ضئيلة . وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اندمج الأرمن فى الدولاب الإدارى العثمانى أكثر من أية أقلية غير مسلمة ؛ مما وضع النخبة الأرمنية البيروقراطية فى مأزق جد حرج ، بين مصالحهم مع النظام العثمانى ووعيهم بهويتهم القومية(١١) .

أكثر من هذا ، لم تكن التوازنات الدولية فى صالح الأرمن العثمانيين . فمن منظور جغرافى ، تقع «إرمنستان» فى شرق الأناضول أو آسيا الصغرى بعيداً عن أوربا . ومن منظور إستراتيچى ، تحرص أوربا على بقاء الدولة العثمانية والدفاع عنها ضد طموحات روسيا القيصرية . ومن منظور تاريخى ، لم تكن ثمة رابطة روحية بين أرمينية وأوربا على نحو ما كانت بين الأخيرة وبلاد اليونان ؛ أى الإغريق . وحتى سياسة روسيا التى سيطرت على أرمينية الشرقية لم تكن فى صالح الأرمن العثمانيين . فمن رؤية إستراتيچية ، لم تؤسس الإدارة الروسية آلية سياسية للأرمن الروس ذوى الأغلبية الكاسحة فى أرمينية الشرقية خشية من إقامتها على الكيان الروسى . ولذا ، لم تُؤازر سان بطرسبرج الأرمن على نحو ما فعلت مع الشعوب البلقانية (رومانيا ، صربيا ، بلغاريا) والشعوب الأوربية (اليونان) . ومن وجهة دينية ، ينتمى أغلبية الأرمن إلى الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية الوطنية ، وهى من الكنائس الشرقية المونوفيزتية ، التى خالفت الكنيسة الروسية فى عقيدتها(١٢) .

فى ظل هذه الظروف ، لم يطمح الأرمن العثمانيون إلى الانفصال أو حتى الاستقلال الذاتى عن الدولة العثمانية ، وتطلعوا فقط إلى «إصلاحات داخلية» تبتغى الحماية لأنفسهم وأملاكهم من الموظفين الفاسدين ومن عصابات السلب فضلاً عن مساواتهم مع المسلمين فى نطاق بقائهم ضمن رعاياها . ويسخر الكاتب الفرنسى فردريك مارسيل من المطالب الأرمنية واصفاً إياها بأنها «متواضعة للغاية» ، بل و«صبيانية» . وحسب قوله : «ماذا كان

يطلب الأرمن ؟ ليس إلا : تأمين حياتهم وممتلكاتهم وشرفهم . كما كانوا يُطالبون باستغلال الموارد الطبيعية لبلادهم والاستفادة منها محلياً . وبما أنهم كانوا يمتلكون أعداداً ليست بالقليلة من المهندسين والأطباء والمحامين وغيرهم من المثقفين ، فقد طالبوا بتوظيف هذه الكفاءات والطاقات العقلية العلمية والتجارية والصناعية والزراعية من أجل إحداث تطوير شامل لوطنهم»[١٣] .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه «الإصلاحات» تُعد جوهر القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية والركيزة التى تأسست عليها تطورات هذه القضية . ورغم بساطة هذه الإصلاحات وواقعيتها ، فقد ماطلت الإدارة العثمانية فى تنفيذها . ولم يقف الأمر عند الأرمن فقط ، ولكن منذ مطلع ستينيات القرن التاسع عشر أخذ التوتر يتصاعد بحدة بين النظام العثمانى ورعاياه المسيحيين . ففى عام ١٨٦٠ وقعت مذابح لبنان بين الدروز والموارنة وأسفرت عن تدخل فرنسا عسكرياً وتأسيس متصرفية لبنان ذات الاستقلال الذاتى ، وأُسند حكمها إلى وال مسيحى عثمانى[١٤] .

وخلال عامىّ ١٨٦١ - ١٨٦٢ ، اندلع تمرد أرمن زيتون - وهو إقليم جبلى يقع بولاية مرعش بجنوب غرب الأناضول - بسبب زيادة الضرائب على الأهالى . وقد استطاع أرمن زيتون صد القوات العثمانية . وهنا أيضاً تدخلت فرنسا التى أجبرت الجيش العثمانى على الانسحاب مقابل السماح ببناء قلعة عثمانية فى زيتون ومركز للجنود بها . وقد ترك تمرد زيتون أثره ؛ إذ توالت انتفاضات الأرمن فى فان (١٨٦٢) وأرضروم (١٨٦٣) وموش (١٨٦٤)[١٥] .

وفيما بين عامىّ ١٨٦٦ - ١٨٦٨ ، نشبت ثورة جزيرة كريت وتمخضت عن وضع نظام خاص بها شبيه بمتصرفية لبنان . وفى عام ١٨٧٥ ، وقعت مذابح البوسنة والهرسك وانتهت بأن أصدر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) فرماناً فى ١٢ ديسمبر ١٨٧٥ أكد بموجبه على قرارات خطىّ «كلخانه» و«همايونى» آنفىّ الذكر . ورغم هذا ، أعلنت صربيا الحرب على الدولة العثمانية فى عام ١٨٧٦ الذى شهد أيضاً اندلاع الفظائع والمذابح البلغارية زمن السلطان مراد الخامس (مايو - أغسطس ١٨٧٦)[١٦] .

فى إطار هذه الأجواء الدامية التى سادت الفضاء العثمانى ، قدم بطريرك الأرمن الأرثوذكس بالأستانة نرسيس فارچابيديان (١٨٧٤ - ١٨٨٤) مذكرة يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ إلى ممثلى الدول الأوربية المؤتمرين بالعاصمة العثمانية لمناقشة مظالم مسيحيى البلقان يُناشدهم فيها بتنفيذ الإصلاحات الأرمنية خالية الذكر . ومن المفارقات ، أن الباب العالى أعلن يوم انعقاد المؤتمر «النظام الأساسى» (المشروطية) ليكون بمثابة دستور ليبرالى بتوقيع السلطان عبد الحميد الثانى . عندئذ ، شعر الدبلوماسيون الأوربيون بأن مثل هذا الدستور يجعل أية مناقشة تتعلق بمسيحيى البلقان عديمة الجدوى . وجدير بالذكر أن الأرمن العثمانيين كانوا من أشد مسيحيى السلطنة تحمساً لصدور «النظام الأساسى» من منطلق أنه ساوى بينهم وبين المسلمين . بيد أن استمرار المذابح البلغارية ورفض الإدارة العثمانية مناقشة الحالة البلغارية قد دفع روسيا إلى إعلان الحرب عليها فى ٢٤ أبريل ١٨٧٧ بغية تحرير بلغاريا واستكمال تحرير باقى الشعوب البلقانية من ربقتها[١٧] .

نشبت الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ على جبهتين هما : أوربا الشرقية وأرمينية العثمانية . وتجدر الإشارة إلى تباين موقف الأرمن العثمانيين إزاء هذه الحرب . فمن منظور رسمى ، آزرت البطريركية الأرمنية الإدارة العثمانية ولم تتحالف لا مع الحركة السلافية ولا مع الكنيسة الروسية . ولكن من واقع شعبى ، بات الأرمن العثمانيون فى الولايات الست وقيليقية مستاءين من أوضاعهم خصوصاً وأن الأكراد استغلوا ظروف الحرب وهاجموا القرى الأرمنية . ولذا ، فلا غرو أن رحب الأرمن العثمانيون بالجيش الروسى تحت قيادة الجنرالات الأرمن واشتراك المتطوعين الأرمن الروس . وبحلول عام ١٨٧٨ ، كان الجيش الروسى يُهيمن على «إرمنستان» تقريباً ، بل صار قاب قوسين أو أدنى من الأستانة . آنذاك ، طلبت الحكومة العثمانية وقف القتال وبدء المفاوضات فى ٣١ يناير ١٨٧٨[١٨] .

فى ذلك الوقت ، ازدادت قناعة الأرمن العثمانيين بعدم جدية الإدارة العثمانية فى تنفيذ الإصلاحات الأرمنية . ليس هذا فحسب ، بل خيّمت عليهم هواجس باحتمالية أن تُنكِّل بهم الحكومة العثمانية جزاءً على اشتراك بنى جلدتهم الروس ضدها فى الحرب . وفعلاً ،

بمجرد وقف القتال ، بدأت التعديات على الأرمن العثمانيين فى شرق الأناضول من جيرانهم الأتراك والأكراد والجراكسة وغيرهم . ولذا ، ناشدت النخبة الأرمنية بالأستانة القيادة الروسية بأن تشمل معاهدة الصلح الدولية الجارى إبرامها بين الحكومتين الروسية والعثمانية «نصاً» بخصوص أرمينية الغربية يضمن إجراء الإصلاحات فيها وعدم الاعتداء على قاطنيها الأرمن . وقد انتهت المشاورات بين الأرمن العثمانيين والروس إلى أن المعاهدة قيد الإبرام سوف تشمل مادة عن «إرمنستان» تنص على ما يلى : «لضمان منع الاضطهادات والفظائع التى وقعت فى الولايات الأوربية والآسيوية من الدولة العثمانية ، يمنح السلطان بالاتفاق مع القيصر حكماً ذاتياً محلياً للولايات التى يسكنها الأرمن وهى فان وبيتليس وأرضروم وديار بكر ومعمورة العزيز وسيفاس»[١٩] .

ونسبياً ، نجحت المساعى الأرمنية ؛ إذ تضمنت معاهدة «سان ستيفانو» المبرمة فى ٣ مارس ١٨٧٨ بين الدولتين الروسية والعثمانية المادة «١٦» الناصة على : «أن خروج جنود روسيا من إرمنستان وإرجاعها إلى الدولة العثمانية يُمكن أن ينجم عنه المناقشة والاختلاف فيما بينهما ؛ فلهذا يتعهد الباب العالى بإجراء الإصلاحات على حسب الاحتياجات المحلية فى الولايات التى يسكنها أرمن، وتأمين المسيحيين من تعدى الأكراد والجراكسة»[٢٠] . وتُعد هذه المعاهدة أول آلية دولية فى التاريخ الحديث يرد فيها ذكر «إرمنستان» . بيد أن هذه المعاهدة لم تُنفذ ؛ إذ خشيت بريطانيا أن يترتب عليها تراجع الدولة العثمانية وتنامى القوة الروسية مما يُعرِّض مصالحها للخطر . ولذا ، جيّشت قواها لإثارة مخاوف القوى الأوربية من جراء استفحال القوة الروسية . وفعلاً ، دعا المستشار الألمانى أوتو فون بسمارك (١٨٧١ - ١٨٩٠) إلى عقد مؤتمر دولى لتسوية المسألة الشرقية وإعادة النظر فى مواد معاهدة «سان ستيفانو» . وخلال الفترة من ١٣ يونية وحتى ١٣ يولية ١٨٧٨ ، اجتمع المؤتمرون فى برلين لتعديل هذه المعاهدة وفقاً للرؤية البريطانية[٢١] .

وأثناء فعاليات المؤتمر ، ذهب وفد من الأرمن العثمانيين - بموافقة شكلية من الحكومة العثمانية - إلى برلين لطرح المشكلة الأرمنية العثمانية . بيد أن بسمارك رفض دخول هذا الوفد إلى مقر المؤتمر ، واكتفى بأخذ «مذكرة» منهم تحوى مطالبهم . وخلاصة هذه المذكرة :

أن الأرمن العثمانيين أصابهم القنوط من إحجام حكومتهم عن تنفيذ ما وعدتهم به من إصلاحات ؛ ولذا ، فإن حل مطالبهم يقتصر على تأسيس إدارة ذاتية مسيحية تضمنها آليات دولية على نحو ما هو معمول به فى متصرفية لبنان ، ومن ثم ، لا يبتغى الأرمن العثمانيون الانفصال عن الدولة العثمانية ، ويرغبون فى البقاء ضمن رعاياها . وأبدى الوفد الأرمنى رغبته فى ألا تنسحب القوات الروسية من «إرمنستان» إلا بعد تنفيذ هذه المطالب[٢٢] .

بيد أن المساومات السياسية والصفقات الدبلوماسية والتوازنات الدولية بين المؤتمرين فى برلين قد أطاحت بطموحات الأرمن العثمانيين سالفة القول ؛ إذ تغيرت المادة «١٦» فى معاهدة «سان ستيفانو» بكل إيجابياتها إلى المادة «٦١» من معاهدة «برلين» الغامضة والعائمة . وقد نصت على أن «يتعهد الباب العالى - وبدون أى تأخير - بإدخال التحسينات والإصلاحات التى تستلزمها المتطلبات المحلية فى الولايات التى يقطنها الأرمن ، وضمان أمنهم تجاه الجراكسة والأكراد ، كما يتعين على الباب العالى من حين لآخر أن يُحيط القوى الكبرى - التى ستقوم بالإشراف على تنفيذ الإصلاحات - علماً بأى أمر يتعلق بذلك» . ونصت المادة «٦٢» من هذه المعاهدة على حرية الأديان بالدولة العثمانية وتوسيع مداها توسيعاً مطلقاً بإلغاء كل تمييز بينها[٢٣] .

وربما تمثلت الإيجابية الوحيدة للمادة «٦١» فى تدويلها المشكلة الأرمنية وإدخالها فى صلب الدبلوماسية الأوربية على عكس المادة «١٦» التى صبغتها بطابع إقليمى حين رهنتها بالسياسة الروسية فقط . وفيما خلا هذه الإيجابية الشكلية ، أضحت المادة «٦١» داءً للأرمن العثمانيين وليست دواءً لأوضاعهم . فقد وأدت هذه المادة حلم «الحكم الذاتى» ، ولم تربط تنفيذ الإصلاحات ببقاء الجيش الروسى فى «إرمنستان» وعهدت بها إلى مسئولية أوربية جماعية دون إشراف مباشر أو ضمانات دولية جدية . والأسوأ ، أن الإدارة العثمانية اعتبرتها تدخلاً أوربياً سافراً فى شأنها الداخلى ودليلاً على زعزعة الولاء الأرمنى لها . وخلاصة القول : جرّت هذه المادة ويلات وويلات على الأرمن العثمانيين ؛ إذ أن مجرد مطالبتهم بتنفيذها ، أدخلهم فى مواجهة مع النظام العثمانى تمخض عنها نشوب سلسلة من المذابح إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر .

على مدار عامين عقب إبرام معاهدة برلين سالفة الذكر ، لم تنفذ الإدارة العثمانية ما وعدت به من «إصلاحات» للأرمن العثمانيين ، مما اضطرهم إلى الاستنجاد بالدول الأوربية التي قبلت مراقبة تنفيذ المادة «٦١» بغية تفعيلها . وفعلاً ، أرسل سفراء الدول الأوربية الست بالأستانة الموقعة على معاهدة برلين : روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا - المجر ، إيطاليا مذكرتين مشتركتين للباب العالى فى ١١ يونية ١٨٨٠ وفى ٧ سبتمبر ١٨٨٠ . ويُمكن إيجاز الخطوط العريضة لهما فى النقاط التالية[٢٤] :

ديموجرافياً ، تتميز مناطق أرضروم وسيفاس وفان ومعمورة العزيز وديار بكر وبيتليس بهيمنة العنصر المسيحى نسبياً . ولذا ، يجب على الإدارة العثمانية وضع هذه الملاحظة فى الاعتبار عند تنفيذ ما تعهدت به من «إجراء تحسينات وإصلاحات» فى المناطق الأرمنية العثمانية المأهولة بالأرمن . وحذرت المذكرتان الباب العالى من عدم احتساب الأكراد ضمن البنية السكانية للولايات الأرمنية ؛ إذ أنهم يقطنون الجبال ولا يهبطون إلى السهول إلا لنشر الفوضى فقط .

إدارياً ، يجب ألا يخضع الأرمن والأكراد لنسق إدارى واحد بسبب التباين الحياتى بين الأرمن المستقرين (الحضر) والأكراد المترحلين (البدو) . ولذا ، يجب أن تطبق الحكومة نظام اللامركزية بحيث تضم المناطق عناصر متجانسة بقدر الإمكان أو مختلطة بين الأرمن والأتراك على أن يُعزل الأكراد إدارياً .

عملياً ، لم تطرح الإدارة العثمانية أية مشروعات لإصلاح الهياكل الإدارية والأمنية والقضائية . ولم تتخذ أية إجراءات فاعلة للحد من تجاوزات الأكراد والجراكسة ؛ ولذا ، حذرت المذكرتان الباب العالى من أن استمرار الأوضاع الأمنية المتردية فى شرق الأناضول سيُؤدى إلى جلاء «العناصر المسيحية» عن مناطق شاسعة .

بناءً على ما سبق ، وملاحظة سفراء أوربا أن الحكومة العثمانية تتنصل من تنفيذ المادة «٦١» ، فقد «لفتوا انتباهها» إلى حتمية تنفيذ الإصلاحات حسب الاحتياجات المحلية للولايات الأرمنية وكبح التجاوزات الكردية ضد الأرمن سريعاً تحت الإشراف الدولى . بيد

أن الباب العالى لم يأخذ بهذه «التوصية» التى تبتغى تفعيل المادة «٦١» مستغلاً التحولات والتوازنات الدولية التى شهدها النصف الأول من ثمانينيات القرن التاسع عشر .

بالنسبة لروسيا القيصرية ، فقد الأرمن العثمانيون ثقتهم فيها منذ تخليها عن إيجابيات المادة «١٦» ورضوخها للرغبة الأوربية فيما تمخض عن المادة «٦١» بكل سلبياتها . أضف أيضاً ، عدول السياسة الروسية منذ بداية حكم القيصر الكسندر الثالث (١٨٨١ - ١٨٩٦) لا عن إستراتيجية حماية الشعوب البلقانية المسيحية المستقلة وقتذاك عن النظام العثمانى فقط ، بل وهو الأخطر - بالنسبة للأرمن - الإحجام عن حماية الشعوب المسيحية العثمانية أيضاً [٢٥] . ومن منظور إستراتيجى ، أسفرت الأنشطة السلافية فى إمبراطورية النمسا - المجر واحتمالية نشوء تحالف فرنسى روسى عن إبرام اتفاق ألمانى نمسوى - مجرى مع الدولة العثمانية[٢٦] .

فى ظل هذه التحولات ، راهن الأرمن العثمانيون على بريطانيا لتنفيذ إصلاحات المادة «٦١» . وفى هذا الشأن ، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة العثمانية قد أبرمت اتفاقاً مع نظيرتها البريطانية فى الأستانة يوم ٤ يونية ١٨٧٨ بخصوص جزيرة قبرص قبيل فعاليات مؤتمر برلين . وبمقتضاه ، تحصل بريطانيا على هذه الجزيرة نظير الإسهام فى الدفاع عن الدولة العثمانية ضد روسيا ، وكذا ، يتعهد الباب العالى بإجراء الإصلاحات اللازمة التى سيُتفق عليها فى الولايات العثمانية وحماية المسيحيين فيها[٢٧] .

وتفعيلاً لهذا الاتفاق ، عينت حكومة لندن ثمانية قناصل عسكريين فى الولايات الأرمنية العثمانية الست ووضعتهم تحت رئاسة قنصليها العامين فى أرضروم وسيفاز لمراقبة الأوضاع العامة بها وكلفت سفيريها لدى الأستانة هنرى لايارد ثم لورد جوشين بإثارة مسألة «الإصلاحات الأرمنية» مع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى . وفى أوائل عام ١٨٨١ ، أثار رئيس الوزراء البريطانى جلادستون (١٨٨٠ - ١٨٨٥) مسألة عدم تنفيذ الإصلاحات الأرمنية دولياً . بيد أن بسمارك أشار عليه بتجنب المطالبة بهذه الإصلاحات حتى لا تتخذها فرنسا سابقة وتُنادى بإصلاحات مماثلة فى إقليمىّ الألزاس واللورين الفرنسيين اللذين احتلتهما ألمانيا من فرنسا إثر الحرب السبعينية (١٨٧١)[٢٨] .

ولهذا ، أمر جلادستون السفير البريطانى بالأستانة اللورد جوشين فى ١٠ فبراير ١٨٨١ بعدم فتح ملف الإصلاحات وتفعيل المادة «٦١»، وبسحب قناصل بريطانيا العسكريين آنفىّ الإشارة . ولا يُخفى فى هذا الخصوص أن الإدارة الإنجليزية كانت تنشد من وراء هذه السياسة استرضاء الثنائى الحليف الدولة العثمانية - ألمانيا بغية عدم اعتراضهما على التدخل البريطانى فى مصر بدءاً من فبراير ١٨٨١ والذى انتهى إلى الاحتلال عام ١٨٨٢ . وفى ذات التوقيت ، انشغلت فرنسا - غير المهتمة بالقضية الأرمنية - باحتلال تونس منذ عام ١٨٨١ وما تمخض عنه من مساومات وتوازنات دولية . وكانت إيطاليا غارقة فى مغامراتها الإفريقية . وقد تكالبت أوربا على توزيع القارة الإفريقية فيما بينها . دع عنك الصراع الاستعمارى فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى[٢٩] .

وهكذا ، بحلول منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر ، انشغلت أوربا بمصالحها الكبرى وتوازناتها عن متابعة القضية الأرمنية المختزلة فى المادة «٦١» آنفة الذكر . وعلى أثر هذه النتيجة ، انتهج عدد ليس بالقليل من الأرمن العثمانيين السُبل الإرهابية والثورية بغية حل قضيتهم .

وفى هذا النحو ، لم تتمخض الروح الثورية الأرمنية العثمانية إثر تداعيات مؤتمر برلين والتوازنات الدولية سابقة الإيضاح فقط ، ولكنها اختمرت أيضاً فى غمار تسويفات الإدارة العثمانية تنفيذ المادة «٦١» ؛ إذ بعد أن كانت «الإصلاحات» مسألة تشغل بال النخبة الأرمنية فقط ، أضحت «قضية وطنية» على المستوى الشعبى بكل أبعادها . وأسهمت الجهود التعليمية والتربوية والتثقيفية والصحفية لا فى بعث الوجدان التاريخى لدى الشبيبة الأرمنية فقط ، ولكن أيضاً - وهو الأخطر - فى تسييسهم وتثويرهم ، فيما أدى إلى ظهور جمعيات ثورية سرية وعلنية مارست أنشطتها الدعائية والإرهابية والثورية فى ولايات الدولة العثمانية مثل «جمعية الصليب الأسود» فى فان عام ١٨٧٨ وجمعية «حماة الوطن» فى أرضروم عام ١٨٨١[٣٠] .

بيد أن إخفاق هذه «الجمعيات» فى إنجاز مهامها نقل العمل الثورى الأرمنى نقلة نوعية تمثلت فى تأسيس «التنظيمات الثورية» داخل الدولة العثمانية وخارجها . ففى عام ١٨٨٥ ،

أسس خريجو معهد المعلمين بفان حزب «الأرميناجان» (الحزب الأرمنى) ليكون أول آلية سياسية أرمنية والحزب الوحيد الذى تأسس فى «إرمنستان» ذاتها . ويتلخص برنامجه فى الدعوة إلى تجاوز التخلف الاقتصادى والمناداة بالتنمية الثقافية وتسليح الفلاحين استعداداً للدفاع عن أنفسهم ضد التعديات الكردية . ورغم أن هذا الحزب لم يُطالب بالانفصال عن الدولة العثمانية ، فإنه قد تلاشى أمام ملاحقات النظام الحميدى[٣١] .

ولذا ، وُلدت أهم «التنظيمات الثورية» الأرمنية خارج حدود الدولة العثمانية . ففى عام ١٨٨٧ ، تأسس حزب «الهنشاك» (الناقوس) الاشتراكى الديمقراطى الأرمنى فى جنيف بسويسرا . وفى عام ١٨٩٠ ، تأسس حزب «الطاشناق» (الاتحاد الثورى الأرمنى) فى تفليس عاصمة إقليم القوقاز الروسى . ويُعد تأسيس هذين الحزبين رد فعل على الأوضاع القائمة فى «إرمنستان» خصوصاً والدولة العثمانية عموماً ، ويعكس تكوينهما أيضاً خلفيات المؤسسين الثقافية وانتماءاتهم الأيديولوچية . فثمة اختلافات جد بائنة بين الهنشاك والطاشناق ؛ فرغم اعتناق كل منهما الاشتراكية ، فإن الهنشاك قد أعطاها الأولوية على القومية على عكس الطاشناق الذى مازج بين النزعتين . وفى حين اتبع الهنشاك سياسة المركزية ، انتهج الطاشناق سياسة اللامركزية . ورغم هذه الاختلافات ، التقى الحزبان عند نقاط مشتركة نذكر منها : ضرورة الصراع المسلح ، استخدام الإرهاب لتحقيق الأهداف ، تحرير الأرمن العثمانيين عن طريق العمل الثورى المسلح بغية تحريك الدبلوماسية الأوربية ، ومن ثم ، الإسراع فى إيجاد «الحل العادل» للقضية الأرمنية[٣٢] .

على أيةحال، منذ مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر، اعتزم الثوار الأرمن حل القضية الأرمنية بانتهاج سياسة العنف لإجبار أوربا على العودة لمتابعة تنفيذ الإصلاحات والمادة «٦١». بيد أن تبنى التنظيمات الأرمنية فلسفة الاشتراكية ونهجها الثورى قد أزعج الإدارة الروسية وزاد من تصلبها إزاء الشأن الأرمنى ، فاستماتت فى استبعاد أى نشاط ثورى عن أراضيها خشية من تأثيره على وضعية الأرمن الروس. ليس هذا فحسب، بل إن توجهات الثوار الأرمن قد أقلقت القيادة الدينية والنخبة الأرمنية فى الأستانة وغيرها من المراكز الحضرية بالدولة العثمانية؛ إذ أنهم خشوا رد فعل النظام العثمانى وانعكاس هذا على

مكانتهم فى الدولة ومصالحهم الاقتصادية وموقعهم فى المنظومة العثمانية. ولذا، ناشدوا الثوريين اتباع الطرق السلمية فى إثارة الرأى العام الأوربى الذى سيُحرك بدوره دول أوربا للضغط على الحكومة العثمانية لإيجاد حل للقضية الأرمنية[٣٣].

وهكذا، انطلقت الأنشطة الثورية الأرمنية بدءاً من عام ١٨٩٠ ضد السلطنة العثمانية فى ظل انشغالات القوى الأوربية الكبرى وتحديات الإدارة العثمانية وتوجسات النخبة البيروقراطية والرأسمالية الأرمنية وتزايد تعديات الأكراد على الأرمن فى الولايات الست وغيرها. بيد أن الحركة الثورية الأرمنية قد افتقرت إلى إستراتيجية موحدة؛ إذ بينما راهن الطاشناق على انتهاج أسلوب العمليات الإرهابية، آثر الهنشاك اتباع سياسة المظاهرات. ولذا، عملت كل منظمة على حدة. ولم تقف الإدارة العثمانية مكتوفة الأيدى أمام هذه الأنشطة، بل قاومتها عن طريق تعزيز العناصر المسلمة فى الولايات الأرمنية الست وتشكيل فرق «الخيالة الحميدية» فى صيف ١٨٩١ من عناصر كردية غالباً. وقد قامت هذه الفرق بدور الحرس السلطانى فى العاصمة العثمانية، وأُنيط بها مسئولية الحفاظ على النظام فى ولايات شرق الأناضول. وبعبارة موجزة: «مواجهة الأنشطة الثورية الأرمنية»[٣٤].

ومنذ منتصف عام ١٨٩١ وحتى منتصف عام ١٨٩٤، قام الثوار الأرمن بسلسلة من المظاهرات والانتفاضات والاغتيالات فى الولايات الأرمنية والعاصمة العثمانية، قابلها الباب العالى بسلسلة من التنكيلات والمصادرات والاتهامات والمحاكمات[٣٥]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ تولد عن تصاعد الأزمة الأرمنية-العثمانية تدشين «المذابح» كآلية لمواجهة انتفاضات الأرمن وحل قضيتهم.

فى يونية ١٨٩٤، امتنع جميع سكان قضاء ساسون الجبلى التابع لسنجق موش من أعمال ولاية بيتليس سواء كانوا أرمن (٤٠٪) أو أكراداً عن دفع الضرائب التى تزايدت عليهم وقتذاك. وبإيعاز من حزب الهنشاك، انتهج أرمن ساسون عصياناً مسلحاً. وإزاء هذه الحالة، أرسلت الحكومة العثمانية عدة فرق نظامية وغير نظامية للقضاء على عصيان أرمن ساسون. ورغم صمود الأخيرين لمدة تناهز شهراً، فإن وعود العفو العام كانت سبباً فى استسلامهم. وبدلاً من تنفيذ العفو، تعرض أرمن ساسون لمذبحة كبيرة على مدار شهر بدءاً

من ١٥ أغسطس وحتى ١٥ سبتمبر ١٨٩٤. وتراوح عدد الضحايا بين «٩٠٠» قتيل فى أقل تقدير و«٣٥٠٠» قتيل فى أعلى تقدير علاوة على تخريب «٢٤» قرية أرمنية وإحراقها[٣٦].

أثارت مذبحة أرمن ساسون ردود فعل غاضبة فى الدوائر الدبلوماسية الأوربية ولدى الرأى العام؛ ولذا، وبعد أكثر من شهرين، وتحديداً فى ٢٢ نوفمبر ١٨٩٤، أرسلت الأستانة بلاغاً رسمياً إلى الخارجيات الأوربية خلاصته أنها ابتغت بهذا السلوك إخماد الفتنة التى أشعلها الثوار الأرمن المنتمون إلى حزب الهنشاك. وتجدر الإشارة إلى أن مذبحة ساسون قد أعادت إلى أوربا الاهتمام بالقضية الأرمنية. ورغم المبررات العثمانية، أصرت الدول الأوربية على تشكيل «لجنة تحقيق» فى ملابسات هذه المذبحة شريطة أن يُراقب نشاطها ثلاثة مندوبون عن بريطانيا وفرنسا وروسيا. واضطرت الأستانة إلى قبول هذا المطلب إثباتاً لحسن نيتها وتهدئة للأوضاع. وبعد سلسلة من المشاورات بين لجنة التحقيق والمراقبين الأوربيين الثلاث، أعلن هؤلاء نتائج التحقيق فى المعادلة الآتية: اضطر أرمن ساسون إلى العصيان المسلح دفاعاً عن ذاتهم، ولكن رد الفعل العثمانى الرسمى ممثلاً فى عمليات القتل والتخريب الجماعية يُعد عملاً يستحق التأنيب[٣٧].

على أية حال، لم تتوقف الانتهاكات والتجاوزات ضد الأرمن فى شرقى الأناضول ؛ مما دعا ممثلى الثالوث بريطانيا وفرنسا وروسيا إلى تقديم مذكرة مشتركة يوم ١١ مايو ١٨٩٥ إلى الباب العالى تشمل المطالب الواردة فيها تعيين مفتش عام للولايات الأرمنية الست ووضع ضمانات لاختيار ولاتها لتنفيذ الإصلاحات فيها وإنشاء لجنة دائمة بالأستانة لمراقبة التنفيذ وإعادة الأرمن العثمانيين الهاربين من ديارهم بسبب المذابح إلى بلادهم والعفو عنهم وتعويضهم، وأخيراً، حل الفرق الحميدية. وفى ٣ يونية ١٨٩٥، قبلت الحكومة العثمانية رسمياً هذه المذكرة، وبدأت فى تنفيذ بعض موادها منذ مطلع يولية ١٨٩٥ بتعيين المشير شاكر باشا مفتشاً عاماً للولايات الأرمنية. بيد أن لندن وباريس وجدتا أن هذا الرجل غير مناسب لمنصبه ولم تعترف به وهددتا الأستانة بالتدخل لإيقاف المذابح الأرمنية[٣٨].

وإزاء هذه الحالة، نظم حزب الهنشاك فى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥ مظاهرة بالأستانة مطالبة الحكومة العثمانية بتنفيذ الإصلاحات وإيقاف المذابح. بيد أن الشرطة العثمانية قد فرّقت المتظاهرين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ارتكب رجال الشرطة السريين المتنكرين فى

زى طلبة العلوم الشرعية مذبحة لأرمن الأستانة ظلت طوال يومين متتابعين راح ضحيتها عدة مئات. عندئذ، احتج بشدة السفراء الأوربيون بالعاصمة العثمانية وقدموا مذكرة مشتركة فى ٢ أكتوبر ١٨٩٥ إلى الباب العالى يلفتون بموجبها نظره إلى خطورة الموقف وطالبوه باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة الأمن. وفى ٦ أكتوبر، قدموا مذكرة احتجاجية ثانية[٣٩].

تزامن مع الضغط الدبلوماسى الأوربى آنف الذكر، تهديد أوربا للأستانة بالتدخل عسكرياً لإيقاف المذابح. وبالفعل، أرسلت الحكومة البريطانية أسطولاً إلى خليج الدردنيل على مقربة من العاصمة العثمانية استعداداً لتنفيذ الضربة العسكرية. وخشية من تأزم الموقف، أصدر السلطان عبد الحميد الثانى مرسوماً فى ٢٠ أكتوبر ١٨٩٥ خاصاً بـ «الإصلاحات الأرمنية». ونستطيع إبراز محتواه فى النقاط الآتية[٤٠]:

١ - يتقلد وال عثمانى حكم الولايات الأرمنية ويُساعده مسيحى، وكذا، المتصرفيات والقائمقامات والنواحى.

٢ - يتشكل الجهاز البيروقراطى للولايات الأرمنية من المسلمين والمسيحيين حسب نسبتهم المئوية، وكذا الضبطيات.

٣ - يتكون الهيكل القضائى على الأقل من ستة أفراد فى كل ولاية ويتساوى فيه عدد المسلمين مع المسيحيين. ويُناط إليهم الإسراع بإصدار الأحكام والبت فى الدعاوى المعلقة وتحسين حالة السجون.

٤ - يتم تحديد أماكن تحرك الأكراد بحيث لا يحتكون مباشرة بالأرمن، وتتم هذه العملية تحت الإشراف المباشر للحكومة العثمانية.

٥ - يُنظم الباب العالى لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ الإصلاحات الأرمنية برئاسة مسلم وعضوية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

وبينما بدت الحلول الرسمية للقضية الأرمنية منطقية ومقبولة على هذا النحو آنف الوصف، جاءت الممارسات الفعلية على النقيض تماماً؛ إذ على مدارشهرين ونصف الشهر، وتحديداً منذ ١٣ أكتوبر وحتى ٢٩ ديسمبر ١٨٩٥، اقتُرفت المذابح ضد الأرمن ليس فى

«إرمنستان» فقط، ولكن تجاوزتها إلى مجمل الأناضول لاسيما طرابيزون ومرعش وقيصرية. وتجدر الملاحظة بأن المذابح قد بلغت ضراوتها فى مدينة الرها خلال يومى ٢٨-٢٩ ديسمبر ١٨٩٥ وراح ضحيتها حوالى ثلاثة آلاف جُلُّهم من النساء والأطفال الذين أُحرقوا أحياءً فى كنيستها التاريخية. وحتى أواخر عام ١٨٩٥، تقدِّر المصادر عدد ضحايا المذابح بحوالى «١٠٠» ألف قتيل وتشريد أكثر من نصف مليون أرمنى. ورغم هذا، نجح أرمن فان وزيتون فى تجييش قواهم والصمود فى مقاومة القوات العثمانية والدفاع عن أنفسهم بفضل تخطيط التنظيمات الأرمنية الثورية السرية والعلنية وقيادة بعض الزعماء الشعبيين[٤١].

وأثناء كل هذه المواجهات العثمانية-الأرمنية الدموية، أخذ الدبلوماسيون الأوربيون يحتجون، ولكن، سدى. وقبضت الحكومة العثمانية على القيادات الهنشاكية وأودعتهم غيابات السجون. وبذا، ظل الطاشناق هو التنظيم الثورى الأرمنى الوحيد النشط فى تبنى حل القضية الأرمنية. ورغم أن الأوضاع كادت أن تلتئم فى شرق الأناضول عشية منتصف عام ١٨٩٦، فثمة عاصفة دموية شهدتها الأستانة فى أواخر أغسطس سنتذاك إثر الأعمال الإرهابية التى اقترفها الطاشناقيون؛ ففى يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس، احتل «٢٦» أرمنياً طاشناقياً عثمانياً مسلحين بمتفجرات البنك العثمانى فى حى جالاتا بالعاصمة العثمانية واحتفظوا بـ «١٥٠» رهينة من موظفى البنك وعملائه[٤٢].

أعلن الطاشناقيون أن مبتغى احتلالهم البنك هو الضغط على أوربا للتدخل بإيجابية لتنفيذ الإصلاحات الأرمنية خصوصاً وأن الاستيلاء على البنك قد عرَّض مصالحها للخطر. كما أعلنوا أنهم سيحتلون البنك لمدة يومين، فإذا لم تُستجب مطالبهم، فسوف ينسفون البنك والموظفين والرهائن. وقد تمثلت المطالب الطاشناقية فى: تعيين مندوب سام أوربى للولايات الأرمنية الست، يُعين المندوب السامى موظفين محليين، تكوين جهاز الشرطة من عناصر أرمنية-عثمانية، إصلاحات قضائية، حرية العبادة والتعليم والصحافة، إعادة الأملاك المصادرة، السماح بعودة الأرمن الهاربين، منح عفو عام للأرمن السياسيين، تشكيل أوربا لجنة مؤقتة للإشراف على الإجراءات السابقة[٤٣].

وبينما فشلت القوات العثمانية فى استرداد البنك عنوة، نجح السفير الروسى فى الأستانة ماكسيموف فى عقد تسوية بين الحكومة العثمانية والطاشناقيين تم على أثرها إخلاء البنك وترحيلهم دون التعرض لهم إلى الخارج على «وعد» بتدخل أوربا لحل القضية الأرمنية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العثمانية كانت على علم بالعملية الطاشناقية من الحكومة الروسية. ومع هذا، لم تقض عليها فى مهدها، بل يسرت لها النجاح حتى اقتحام البنك الذى لا يخص الحكومة فى شىء لأنه الآلية الاقتصادية لأوربا فى العاصمة العثمانية . ومن ثم ، توضع أوربا المتبنية القضية الأرمنية فى مأزق جد حرج. كما أن الحكومة العثمانية أرادت اتخاذه ذريعة لارتكاب مذابح بدعوى أنها رد الفعل الشعبى التلقائى إزاء «الإجرام الأرمنى». وفى حين كان الطاشناقيون يُبحرون على متن السفينة «جيروند» الفرنسية إلى مارسيليا، تركوا وراءهم الأرمن يكفِّرون عن «جريمتهم الإرهابية» دون تلبية المطالب الإصلاحية؛ إذ بمجرد إخلاء البنك - وحتى منذ بدء احتلاله - ظهرت مجموعات فى شوارع الأستانة اعتدت على الأرمن؛ بعضهم من العوام الأميين وبعضهم الآخر من المتعصبين دينياً. وعندما انضم إليهم الباشبوزوق (القوات غير النظامية)، ازداد السلب والعنف والقتل؛ فأى أرمنى قابله الباشبوزوق كان مصيره الذبح أو الضرب المبرح حتى الهلاك. ونُهبت محلات الأرمن فى جالاتا. ولم يكن معظم الأرمن القتلى من الثوار أو الأعيان، بل كان معظمهم من العمال الفقراء المهاجرين من الولايات الأرمنية التى أضحت غير قابلة للسكنى. وأُبيد الأرمن فى حى قاسم باشا وحى خاسكوى. واستمر القتل فى شوارع الأستانة طوال يومىّ ٢٧-٢٨ أغسطس، ولم يتوقف إلا عندما ترامت الأخبار إلى الباب العالى فى المساء بأن السفن البريطانية قد تحركت لحماية حياة البريطانيين[٤٤].

على أية حال، رغم رعونة العملية الطاشناقية على النحو سالف الإيضاح، فإنها كلفت إزهاق أرواح حوالى سبعة آلاف نسمة من أرمن الأستانة. وعند هذا الحد، احتج الدبلوماسيون الأوربيون يوم ٧ سبتمبر ١٨٩٦ بشدة على اقتراف الحكومة العثمانية هذه المذابح التى كادت أن تمس الجاليات الأجنبية ذاتها فى العاصمة العثمانية. وفى ٢٤ أكتوبر، قدمت بريطانيا وفرنسا وروسيا مذكرة مشتركة إلى الحكومة السلطانية تطالبها بضرورة الإسراع فى تنفيذ الإصلاحات الأرمنية. وتحسباً لتأزم الموقف الدولى ضد الدولة العثمانية

بسبب القضية الأرمنية، أصدرت الحكومة العلية بياناً رسمياً فى ١١ نوفمبر ١٨٩٦ أسدلت بموجبه الستار على المذابح و«وعدت» بتنفيذ كل مراسيم الإصلاح التى قطعتها على نفسها لصالح الأرمن خصوصاً وفى الولايات الست بالأخص، وأضافت إليها مرسوماً جديداً صدر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ للعفو عن بعض الأرمن والوعد ببعض الإصلاحات[٤٥].

وخلاصة القول، أنه على الرغم من الجدل حول عدد ضحايا الأرمن فى مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦ الذى يتراوح بين «١٠٠-١٥٠» ألف نسمة، فإنه من الثابت نزوح آلاف آخرين إلى البلاد العربية وروسيا والبلقان وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى تخلخل البنية الديموجرافية الأرمنية ليس فى «إرمنستان» وبالذات أرضروم وفان وبيتليس فقط، ولكن أيضاً فى بقية الخريطة السكانية الأرمنية العثمانية[٤٦].

تلك، هى الخطوط العريضة لميلاد القضية الأرمنية وتطورها حتى نشوب المذابح ضد الأرمن العثمانيين بين عامىّ ١٨٩٤-١٨٩٦. ومن المفارقات أن الدوائر الدبلوماسية والقنوات الإعلامية والأوساط البحثية الغربية - أوربية كانت أم أمريكية - قد طرحت سياق القضية الأرمنية وأحداث المذابح ١٨٩٤-١٨٩٦ رسمياً وشعبياً على أنه «تذبيح» مسيحيين على أيدى مسلمين، وصدام دموى بين الإسلام والمسيحية، وصراع حضارى بين بربرية الإسلام/ المسلمين وعبقرية المسيحية/ المسيحيين.

ولعل ما سبق يُثير السؤال المحورى الأول: كيف تم هذا؟ مع أن الغرب - وأوربا حصرياً - مسئولاً عن صناعة القضية الأرمنية وصياغة آلياتها على الكيفية خالية الإقرار. يجيب المحور الثانى من الدراسة.

مذابح دينية

فى الابتداء، وصفت الأدبيات موضع البحث مجريات المذابح الأرمنية بين عامىّ ١٨٩٤-١٨٩٦ فى سياقين متباينين؛ أولهما -وهوعابر- سياق إنسانى عام وثانيهما-وهو الأكثف- سياق دينى قح .

وجدير بالذكر أن السياق الأول اعتبر المذابح «أفظع ما شهده القرن التاسع عشر»[٤٧]، و«أبشع حدث فى العصر الحديث»[٤٨]، لأنها جعلت «ليل حضارة القرن التاسع عشر أكثر سواداً وظلاماً»[٤٩]. ويكمن سبب توصيف المذابح الأرمنية بأنها «أبشع جرائم القرن» فى إصرار مرتكبيها على تزويرها؛ إذ تتكرر نفس الرواية فى كل مكان: قتل متعمد بأوامر من الضباط، ثم قصة يرسلها الباب العالى إلى أوربا مفادها أن الأرمن يهاجمون الأتراك العُزل، وأخيراً، عادت الأمور إلى طبيعتها بعد مقتل عدد من الأرمن[٥٠]. ليس هذا فحسب، بل إن مرتكبى المذابح قد تفننوا فى «...اختراع وسائل جديدة للتعذيب أو تطوير الطرق التقليدية وتحسينها...». وقد تمخض عنها إلقاء «أبشع أهوال العصور الوسطى وراء الظلال؛ إذ أن بعض هذه الوسائل لا يُمكن وصفها ولا حتى مجرد الإشارة إليها»[٥١].

وتعليقاً على هذه الصورة، أوحت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية إلى جمهورها عبر العالم الأمريكى «أن الصلاة المناسبة تماماً فى هذا الموقف هى صلاة داود، نصليها من أجل السجناء الأرمن، ومن أجل الآلاف الذين ساقهم المصير إلى الموت والتعذيب على أيدى الأتراك» . ومما زاد فى اسوداد الصورة، حصول الجريدة على «أنباء جديدة ورهيبة تحوى أبشع وأحدث طرق الإبادة التى يتبعها المتطرفون المتوحشون»[٥٢].

وفى هذا السياق أيضاً، ربطت الأدبيات محل الدراسة بين المذابح الأرمنية ونظائرها فى الذاكرة الغربية لاسيما المذابح البلغارية عام ١٨٧٦ . وفى هذ الخصوص، وصفت التحليلات مذابح أرمن ساسون خلال شهرىّ أغسطس وسبتمبر ١٨٩٤ بأنها «لا تقل أهمية المذابح البلغارية التى سببت قيام الحرب الروسية-العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨»[٥٣]. وإذا كانت مذابح ساسون قد استدعت ذكريات المذابح البلغارية، فإن فظاعة المذابح الأرمنية المتتابعة جعلت من ساسون «ماضياً لا ذكر له» [٥٤].

وبجانب هذا الطرح لسياق «المذابح الأرمنية» فى إطار إنسانى عام، قدمتها الأدبيات الغربية فى صورة نمطية مؤداها أن مسلمين يذبحون مسيحيين، مختزلة الأكراد والأتراك والچراكسة واللاظ وغيرهم بكل خلفياتهم ومحركاتهم فى «مسلمين»، وكذا، الأرمن بكل واقعهم وطموحاتهم فى «مسيحيين». وتكاد تتفق الرؤى الرسمية وغير الرسمية على رسم هذه الصورة جملة وتفصيلاً. وتتأكد هذه الحقيقة بجلاء من متابعة العناوين الرئيسية للصحافة الغربية- والتى اعتمدت عليها الدراسة- وقت ذروة المذابح الأرمنية إبان خريف ١٨٩٥ .

على سبيل المثال، نشرت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» فى عددها الصادر يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ١٨٩٥، وعلى صفحتها السادسة، عنواناً كبيراً يقول: «الهجوم على المسيحيين». وحسب التفاصيل: «وصلت إلينا التقارير بأن مسلمى أزميد بآسيا الصغرى... مازالوا مستمرين فى هجماتهم على المسيحيين»[٥٥]. وفى ٢٠ نوفمبر، نشرت ذات الجريدة، ولكن على صدر صفحتها الأولى، عنواناً رئيسياً: «أبيدوا المسيحيين»، وآخر فرعياً: «أصبحت تركيا سلخانة كبيرة»[٥٦]. وبعد عشرة أيام، وتحديداً فى ٣٠ نوفمبر، تذكر الجريدة تحت عنوان «أرض الموت والخراب» بأن «١٣» ألف نسمة «هو الرقم المخيف للمذبوحين على أيدى المسلمين»[٥٧]. ومابرحت الجريدة تنشر تباعاً عناوينها الرئيسية المثيرة؛ ففى منتصف ديسمبر ١٨٩٥، تُقر بأن «مذابح المسيحيين ماتزال مستمرة»، وفى آخر الشهر تُؤكد بأن الأرمن المتحصنين فى زيتون يخشون من «مذابح جماعية على أيدى المسلمين المتوحشين»[٥٨].

وفى خط متواز مع عناوين الصحف الرئيسية، فإن المحتوى يضم تفاصيل دقيقة ورؤى متنوعة وروافد متباينة، ولكنها تصب جميعاً فى المجرى المركزى الكبير؛ أى «مسلمون يذبحون مسيحيين». ونستطيع اختبار هذه النتيجة على عدة مستويات.

من منظور رسمى، ثمة برقية أرسلها جويت القنصل الأمريكى فى ولاية سيفاس إلى تيريل السفير الأمريكى بالأستانة يوم الثلاثاء ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ يُخبره فيها بابتداء «مذبحة ضد المسيحيين» فى الإقليم. وفى اليوم التالى، أكد القنصل للسفير على «استمرار المذابح الرهيبة ضد المسيحيين فى سيفاس»[٥٩].

ومن رؤية النشاط التبشيرى، نشرت الصحافة الأمريكية، ونقلت عنها نظيرتها الكندية فى ٣ ديسمبر ١٨٩٥، خطاباً من إدارة الإرساليات الأمريكية نصّ على ما يلى: «فى يوم ٢٨ أكتوبر، وقعت ثورة رهيبة بين المسلمين فى الرها، المركز الرئيسى للإرسالية بوسط تركيا، وقد نتج عنها مقتل المسيحيين وعدد قليل من المسلمين... وقد استمرت عمليات القتل والسلب والنهب طوال النهار. ولم يقم الجنود الأتراك بأية محاولة لمنع سفك الدماء»[٦٠].

وعلى المستوى الشعبى، نشرت الصحافة عدة مقالات إما تغذى الرؤية الدينية للمذابح الأرمنية أو تصب مباشرة فى صلبها. فثمة مظاهرة عامة قامت فى برلين يوم ٢٢ أبريل ١٨٩٥ تُطالب بـ«فتح تحقيق علنى لصالح المسيحيين بآسيا الصغرى» [٦١]. وفى ١٣ يونية ١٨٩٥، كتب أمريكى -لم يذكر اسمه- ممن أقاموا فى الدولة العثمانية موجهاً نقده إلى الرأى العام الغربى قائلاً: «هل سيتم السماح لهؤلاء المتطرفين الكفرة الأشرار بأن تظل سيوفهم غارقة فى دماء المسيحيين الأبرياء...»[٦٢]. وفى ٨ أكتوبر ١٨٩٥، سجل ألمانى من مدينة كولون -لم يذكر اسمه أيضاً- شهادته عما رآه بأم عينيه فى طرابيزون عندما اضطرت سفينة الشحن البخارية النمساوية فينوس التى يمتطيها أن ترسو على مينائها. ووفقاً لشهادته: «ظلت الجثث ملقاة فى الطرقات وعلى قارعات الطرق لمدة يوم ونصف اليوم. وقد تجولتُ فى البلدة بعد المذبحة بيومين؛ كانت أقدامى قد ابتلت بدماء المسيحيين»[٦٣].

وهكذا، جسدت الصحافة الغربية المذابح الأرمنية بين عامىّ ١٨٩٤-١٨٩٦ للرأى العام فى مقولة : «قد تأججت نيران التطرف إسلامياً ومسيحياً على حد سواء»[٦٤]. ويذهب ديلون فى مقالته المطولة عن «أرمينية» المنشورة على صفحات «المجلة المعاصرة» إلى الإقرار بأنه تم «...تعطيل القانون المكتوب وتجاهل الأعراف التقليدية والأهداف الأساسية للإنسانية وللعدالة الإلهية لصالح عربدة الإسلام؛ إذ أن المسيحيين الذين قامت على أكتافهم الدولة العثمانية وتماسكت بفضل صلابتهم تعرضوا للسلخ واقتلاع الأعضاء والتكبيل بالأغلال والضرب والإعدام والذبح. بادئ ذى بدء، جردهم المسلمون من أملاكهم المنقولة

ثم جردوهم من أراضيهم وكل أساسيات الحياة، وبعد ذلك جردوهم من الشرف والحرية. وأخيراً، سلبوا حياتهم بمنتهى البرود كما لو كان هؤلاء المسيحيون - رجالاً ونساءً - حشرات أو باعوضاً». وفى موضع آخر من ذات المقالة يُؤكد على «سحق المسيحيين كأنهم كروم» فى طرابيزون وأرضروم وإرزنجان وحسن كالى وغيرها على أيدى «الغوغاء... المتطرفين المتعصبين المسعورين...»[٦٥].

وإذا كان ممكناً انتقاد الصورة التى أفرزتها الوسائط الإعلامية آنفة الوصف بدعوى أن الصحافة تسعى دوماً إلى التهويل والتضخيم بل والمبالغة والإثارة، فمن المفارقات أن القنوات الدبلوماسية الرسمية بكل حساسياتها ودقتها قد تعاطت المذابح الأرمنية من منظور «مسلمين يذبحون مسيحيين» على نحو ما صوره الإعلام المقروء؛ إن لم يكن أشد. ونستطيع اختبار هذه القضية من خلال الوثائق الفرنسية الرسمية الخاصة بأحداث المذابح الأرمنية فى خريف عامىّ ١٨٩٥ و١٨٩٦.

بالنسبة للحالة الأولى، وهى خاصة بمذابح ولاية ديار بكر، ثمة برقيات تُجسِّد الأوضاع فى الولاية أرسلها ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر إلى كومبون السفير الفرنسى بالأستانة. ففى ٢ نوفمبر ١٨٩٥، أرسل برقية مختصرة بأن المدينة «تموج بالدم والنار». وفى اليوم التالى، أرسل برقية ثانية ذكر فيها أنه رأى من مقر إقامته «الجنود والضباط والأكراد بأعداد كبيرة يطلقون النار على المسيحيين»[٦٦]. واستناداً إلى هذه البرقيات المتكررة، بعث كومبون فى ٤ نوفمبر برسالة شديدة اللهجة إلى محمد سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية بخصوص «حالات الاضطراب التى أخذت تظهر فى ديار بكر» و«إثارة سخط المسيحيين المحق فى المدينة». وقد ابتغى السفير من رسالته إلى الوزير «لفت انتباه الباب العالى - وبشكل صارم - إلى تصرفات المسلمين» مسترشداً بأن «ممثلنا قد تحقق من وجود غليان مضطرد لدى المسلمين». وفى موضع ثان من الرسالة، وجه كومبون كلامه إلى سعيد كالآتى: «إن فخامتكم تعرفون بالفعل كيف دخلت عصابات من الأكراد إلى المدينة وساعدت السكان المسلمين على ذبح المسيحيين فى كل الجهات ونهب وحرق البضائع. وقد استمرت المذابح طوال أيام الجمعة والسبت والأحد...». وفى مكان ثالث: «ولم تكتف

السلطات بأنها حبذت -نوعاً ما- التطرف وأهداف المسلمين بوقوفها ساكنة والإحجام عن اتخاذ أية إجراءات.. بل تركت الجنود والضباط ينخرطون مع القتلة والنهابين... ويتضامنون مع أحط فئات السكان للتكالب على المسيحيين»[٦٧].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ أن السفير الفرنسى بالأستانة، ومعه ممثلى الدول الكبرى، قد هيمنت عليهم قناعة بأن «الموقف برمته صار مثيراً للقلق»؛ ولذا، أرسلوا إلى خارجيات دولهم قائلين أن: «الفوضى التى تسود الولايات، لم تعد لها علاقة بالانتفاضة الأرمنية. لقد فُرط عقد التعصب الإسلامى حيث وردت إليهم الأنباء عن وجود هجوم كبير فى أنحاء السلطنة التى لا يُوجد بها أرمن». وحسب تقاريرهم، تجد هذه الحركة تشجيع السلطات العثمانية الرسمية وتواطؤ بعض شخصيات الحاشية السلطانية[٦٨].

وقد ظلت هذه الرؤية واضحة فى الخطاب الوثائقى على نحو ما تُؤكده الحالة الثانية، وهى أحداث احتلال البنك العثمانى فى أواخر أغسطس ١٨٩٦ ونتائجه. ففى تقرير مطول ومفصل بعث به يوم ٣ سبتمبر ١٨٩٦ دو لا بولينيير القائم بالأعمال الفرنسى بالأستانة إلى هانوتو وزير الخارجية الفرنسية عن هذه الأحداث وملابساتها وتداعياتها يُصوِّر فيه مجريات الأمور على أنها مذابح للمسيحيين على أيدى "عصابة من البلطجية... السكان المسلمين المتلهفين على النهب وعلى دماء المسيحيين...». وقد فسَّر تخاذل السلطات العثمانية عن إنقاذ مصير البنك العثمانى، وهو مؤسسة مصرفية كبرى، بأنها ترغب بالأمور أن تصل إلى «نقطة تُبرر الغضب المفرط لدى المسلمين». وإزاء هذه التجاوزات، أرسل مندوبو القوى العظمى بالأستانة مذكرة مشتركة تحوى «ملاحظات شديدة اللهجة» إلى الباب العالى وطالبوه بـ«عقاب فورى على هذه التجاوزات التى يرتكبها المسلمون بكل حرية تحت أعين الشرطة وتواطئها». بيد أن هذه «التجاوزات» لم توقف ولم تقتصر على الأستانة فقط، بل امتدت إلى ضواحى البوسفور التى يسكنها عدد كبير من المسيحيين والأوروبيين. ولذا، هرب المسيحيون، جماعات تلو الأخرى، ولاذوا بفنادق ومنازل تيرابيا وبويوك ديرى تحت حماية السفارات[٦٩].

وفى ١٦ سبتمبر ١٨٩٦، أرسل دو لا بولينيير تقريراً إلى هانوتو عن محاكمات ما بعد

أحداث البنك العثمانى. ويتضح من هذا التقرير أن الحكومة العثمانية قد شكلت فى ١٠ سبتمبر ١٨٩٦ محكمة استثنائية للتحقيق مع المتورطين فى مذابح ما بعد أحداث البنك العثمانى. بيد أن القائم بالأعمال الفرنسية فى الأستانة يُنبه خارجية بلاده إلى «انحياز المحكمة»؛ إذ أنها لم تتهم أياً من «ضباط الشرطة». وحسب قوله: «ومن المؤكد تماماً ومقدماً أنها لن تُدين أى مسلم». زد أيضاً، أن السلطات لم تُحاكم أو حتى تُضايق «أى مسلم من الآلاف الذين سلَّحتهم الشرطة، ثم بعد يومين من المذابح جرَّدتهم من السلاح فى منتهى السهولة». وبعد مرور حوالى أسبوع على انعقاد المحكمة، لاحظ دو لا بولينيير أنها حكمت على عدد من الأرمن وبرأت المسلمين عدا شخص واحد اتهمته بقتل أرمنى بضربة سيف. وقد أثبتت التحقيقات صحة الواقعة، بيد أن «المسلم» قد حصل على البراءة لأنه «لم يثبت أن السيف ضرب أرمنياً على قيد الحياة». وفى ضوء هذه النتيجة، لفت دو لا بولينيير أنظار هانوتو -على نحو ما فعل أيضاً الدبلوماسيون الأوروبيون الآخرون -إلى أرجحية استمرار وتزايد «تجاوزات» المسلمين ضد المسيحيين خصوصاً وأن الأولين على يقين تام بعدم وجود عقاب سيلحق بهم إثر تجاوزاتهم ضد الآخرين[٧٠].

ومابرحت ذات اللهجة تتواصل فى الوثائق الرسمية. ففى ١٨ أكتوبر ١٨٩٦، أرسل كومبون السفير الفرنسى بالأستانة تقريراً موجزاً إلى هانوتو عن مذابح آجن. وحسب قوله: «لم يعد من المسموح قط الارتياب فى أنه يوم ١٥ سبتمبر، انكب المسلمون على الأرمن فى هذه المدينة وارتكبوا مذبحة مروعة، قُتل فيها حوالى ٢٠٠٠ مسيحى على أيدى القوات ومن بينهم كثير من النساء والأطفال». علاوة على هذا، حرق ونهب ٩٨٠ منزلاً أرمنياً من مجموع ١١٥٠ منزلاً، تُشكِّل الحى الأرمنى بمدينة آجن[٧١].

تديين الإصلاحات الإدارية

وفى داخل هذه الدائرة الكبيرة التى تعاطت «المذابح الأرمنية» من منظور دينى على النحو سالف التوصيف، فثمة دائرة أصغر وضعت مسألة «الإصلاحات الإدارية» فى ولايات شرقى الأناضول، وهى جوهر القضية الأرمنية، فى إطار دينى محض أيضاً. بيد أنه تجدر الإشارة فى الابتداء إلى وجود بعض الأصوات الغربية التى ناشدت السلطات

الرسمية والرأى العام للنظر إلى مسألة «الإصلاحات الإدارية» فى السياق العام لأوضاع الدولة العثمانية. وفى هذا الخصوص، برز صوتان: أولهما دينى ممثلاً فى بابا روما لاون الثالث عشر (١٨٧٨ - ١٩٠٣) . وثانيهما سياسى مجسداً فى جلادستون رئيس الوزراء البريطانى الأسبق آنذاك.

بالنسبة لبابا روما، فقد دعاه السلطان عبد الحميد الثانى فى مطلع عام ١٨٩٥ لـ«تحكيم فى مسألة الأرمن». استجاب البابا للسلطان، وبعد دراسة للقضية اقترح الآتى: «تدخل القوى العظمى، الحصول على ضمانات عملية لتنفيذ جميع الإصلاحات، تعيين حكام مسيحيين فى الولايات ذات الأغلبية المسيحية، ترويج القول فى أوربا بأن الاضطرابات التى تموج بها أرمينية ناجمة عن الإدارة السيئة وليست بفعل «الأمور الدينية». بيد أن السلطان غضب بشدة إثر تلقيه مقترحات البابا[٧٢].

وإذا كان البابا قد جمع فى رؤيته لتنفيذ الإصلاحات الإدارية وحل القضية الأرمنية بين الدين والسياسة، فعلى النقيض جاءت رؤية جلادستون. ففى ٦ أغسطس ١٨٩٥، عقد دوق ويستماينستر اجتماعاً فى مقاطعة شيستر لمناصرة «المعذبين من المسيحيين» فى الدولة العثمانية. وفى كلمته ، أوضح جلادستون أن «المسألة المثارة أمام هذا التجمع ليست حزبية، وليست دينية محضة، رغم أن التجمع الذى يُقام اليوم هو لصالح المسيحيين المعذبين؛ إذ أن مصدر الشر آت من حقيقة أن هؤلاء المعذبين يخضعون لحكومة سيئة بشكل لا يُغتفر وواحدة من أسوأ الحكومات، بل فى الحقيقة الأسوأ على الإطلاق». وناشد جلادستون الرأى العام بتحاشى الانسياق خلف «رأى مسبق» يتعامل مع تنفيذ أو عدم تنفيذ الإصلاحات الإدارية من منظور دينى. وأقر بأن القضية الأرمنية وصلت إلى «موقف حرج»، وبات شرف القوى العظمى مرتبطاً بتطبيق الإصلاحات فى أرمينية . وخرج الاجتماع بتوصية مؤداها: سوف تحصل الحكومة البريطانية على مساندة مطلقة من قبل الأمة فى أى إجراء تتبناه لضمان تفعيل الإصلاحات التى تبتغى ضمان حياة آمنة للأرمن وأعراضهم ودينهم وممتلكاتهم، والتأكيد على أنه لم يتم تفعيل أى من الإصلاحات دون أن تكون تحت الرقابة الوثيقة للقوى العظمى الأوربية[٧٣].

ورسمياً، لم تُعر سان بطرسبرج وباريس اهتماماً ملحوظاً بـ«البعد الدينى» فى مسألة

الإصلاحات الإدارية على عكس لندن التى صممت على اختيار «ولاة المقاطعات والحكام من المسلمين والمسيحيين على حد سواء» [٧٤]، وأن يكون «المندوب المفوض من قبل السلطان، والمكلف بتنفيذ الإصلاحات مسيحياً»[٧٥].

ومهما بلغت حكمة البابا وجلادستون ومهما توازنت الدبلوماسية، فثمة تيار غربى جارف، تبنته الصحافة -تحديداً- ربط عضوياً بين تنفيذ الإصلاحات الإدارية ونشوب المذابح «الدينية». ففى ١٠ سبتمبر ١٨٩٥، وأثناء المداولات الأوربية-العثمانية بشأن الإصلاحات المرجوة فى أرمينية، نشرت «الديلى نيوز» اللندنية تقارير عن «تكوين الضباط الأتراك من أصحاب الرتب الصغيرة جماعات معادية للمسيحية من أجل ذبح المسيحيين فى حالة موافقة الباب العالى على الإصلاحات بالشكل الذى تُصر عليه القوى العظمى»[٧٦]. وفى ١٨ أكتوبر ١٨٩٥، علقت «التايمز» اللندنية على خطة إصلاح الولايات الأرمنية الست بقولها: «... إن قبول السلطان مرسوم الإصلاح لن يُسوِّى المسألة من وجهة النظر الأرمنية، كما أنه قد يؤدى إلى تفاقم خطورة السخط الإسلامى على اعتبار أنه خطوة صوب تفضيل العنصر المسيحى ومنحه المزيد من الحريات، ولهذا فإن أتباع دين محمد سوف ينظرون إلى هذه الخطوة من هذا المنطلق»[٧٧].

وفى ٢٦ نوفمبر ١٨٩٥، وتحت عنوان «بشأن ضخامة حجم المذابح التركية»، نشرت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية على صفحتها الأولى أن السلطان عبد الحميد الثانى بعد «يوم أو يومين من توقيعه على خطة الإصلاح، أمر بمذابح الأرمن حتى لا يكون هناك مجال للحديث عن أية أغلبية مسيحية فى أى من الولايات»[٧٨]. وفى ٣٠ نوفمبر، نشرت ذات الجريدة مقالاً مطولاً على صفحتها الثالثة، عبارة عن بيان من المدير الأوربى لليونيتد برس بالأستانة، فصلت فيه علاقة الإصلاحات بالمذابح.

طبقاً لهذا المقال: تعرضت خلال شهر أكتوبر ١٨٩٥ قطاعات كبيرة من الأحياء الأرمنية فى ولايات طرابيزون وأرضروم وبيتليس وخربوط وديار بكر وسيفاس لـ«الدمار الشامل»، وقُتل عدد لم يتم تحديده بعد من السكان بـ«نية مبيتة غايتها القضاء على الجنس الأرمنى فى تركيا». وفى خط متواز مع هذه الأحداث، أبرقت الأستانة رسائل متعددة إلى الغرب بأن

الأرمن «قد هاجموا المسلمين، ومن ثم، انبثق شعور هائل بالسخط إزائهم واستحالت السيطرة عليه، بيد أن النظام قد أُعيد بعد خسارة لبعض الأرواح». وحسب رؤية الجريدة، ترمى الحكومة العثمانية من وراء هذه البرقيات إلى «ترسيخ الاعتقاد باندلاع انتفاضة أرمنية عامة فى الوقت الذى بات فيه تنفيذ الإصلاحات أمراً وشيكاً» مما يضع القوى الكبرى فى مأزق جد حرج[٧٩].

وعندئذ، تغدو الممارسات العثمانية بصدد الأرمن نتيجة «لممارستهم الخارجة عن القانون». ولكن حتى خريف ١٨٩٥، حدثت الانتفاضة الوحيدة والفعلية فى زيتون بقيليقية «على بعد كبير جداً من مسرح المذابح فى الولايات الأرمنية الست شرقى الأناضول». علاوة على هذا، جاء السلوك الأرمنى بمثابة رد فعل على «وحشية الغوغاء» ، فدافعوا عن حياتهم وحياة أسرهم حتى آخر رمق. ففى ديار بكر، على سبيل المثال، حيث يكون المسيحيون متسلحين بصفة عامة، قاوموا مقاومة شرسة من أجل حياتهم[٨٠].

ووفقاً لرؤية الهاليفاكس هيرالد، فإن التفسير الصحيح لهذه التطورات، يستلزم معرفة الإطار العام الذى أفرزها. فمنذ أواخر سبتمبر ١٨٩٥، وفى الوقت الذى جددت فيه القوى العظمى مطلبها للسلطان بقبول خطة الإصلاح «بدأ الحديث عن تسليح المسلمين فى هذه الولايات، بينما أسرعوا فى تجريد المسيحيين من السلاح بإصرار كبير. وفى بعض الحالات، وزع مسئولو الحكومة السلاح والذخيرة علناً على المسلمين . وفى حالات ثانية ، اشترى المسلمون السلاح من الأسواق المحلية. وفى حالات ثالثة، باع المسئولون السلاح المصادر من «المسيحيين للمسلمين». وخلال الأيام الأولى من شهر أكتوبر، صرَّح الأتراك علانية فى كل الولايات بأنهم «سوف يُبيدون المسيحيين». وإزاء هذه الحالة، تلقت البطريركية الأرمنية والسفارات الأجنبية بالأستانة «نداءات لا حصر لها عن تهديدات بسفك الدماء راجين حمايتهم من المسلمين لأنهم صاروا بلا حول ولا قوة ولا سلاح وسط كم هائل من الكراهية والتطرف»[٨١].

ورسمياً، طمأن المسئولون العثمانيون، وعلى رأسهم شاكر باشا - أكبر أعضاء لجنة الإصلاح- الأرمن بأنه «لا شئ يدعوهم إلى الخوف. ويجب عليهم الالتزام بالهدوء

والاهتمام بشئونهم الخاصة». وفعلياً، أشاعت جماعات مسلمة مسلحة وثيقة الصلة بالبلاط العثمانى بأنه من الممكن أن تفعل أوربا ما يحلو لها بالبلاد بعد أن ينتهى أمر الأرمن، عندئذ، لن يبقى مسيحى واحد يستطيع الاستفادة من خطط الإصلاح. وفى ٢١ أكتوبر - وهو اليوم التالى لإعلان قبول الإصلاحات -ناشد رجال الدين الأرمن فى مدينة إرزينجان قائدها العسكرى زكى باشا متوسلين إليه حمايتهم من «المسلمين المستعدين للقضاء عليهم». بيد أن الباشا أكد لهم بأنهم فى «أمان تام». وبالكاد ، عادوا إلى ديارهم حتى اندلعت المذابح لا فى إرزينجان فقط، ولكن فى عشرات المدن ومئات القرى على مستوى الولايات الأرمنية الست أيضاً. وتُنهى الجريدة مقالتها المطولة بأن المذابح التى شهدتها الولايات الست قد وُلدت فى رحم «مخطط الباب العالى للإصلاح الأجوف تماماً والمغلوط بشكل مؤلم»؛ إذ أنه ابتغى «تقليص عدد المسيحيين فى هذه الولايات»[٨٢].

ومابرحت ذات الجريدة تروج للعلاقة الوثيقة بين الإصلاحات والمذابح «الرامية إلى القضاء على المسيحيين فى آسيا الصغرى.. كى لا يُطالبوا بحقوق تتناسب مع أعدادهم... بل وحرمانهم من أى حق فى المطالبة بأى نفوذ»[٨٣]. كما روجت لنظرية قوامها أن السلطان قد أمر باقتراف المذابح «انتقاماً لإرغامه على قبول الإصلاحات التى طالبت بها القوى العظمى فى إرمنستان»[٨٤].

ولم تكن الرؤية الإعلامية بمعزل عن نظيرتها الدبلوماسية؛ إذ نلحظ الربط بين قبول الإصلاحات وقيام المذابح فى المراسلات الرسمية. ففى برقية أرسلها يوم ٣١ أكتوبر ١٨٩٥ ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر إلى كومبون السفير الفرنسى بالأستانة يُحيطه علماً بأن «المسلمين قد أرسلوا برقية إلى السلطان يحتجون فيها ضد الإصلاحات». وحسب البرقية: «إذا لم يكن الرد مرضياً، سوف يضع المسلمون خطتهم للانتقام فى حيز التنفيذ على الفور». ويُعلِّق ميريه: «يشعر المسيحيون بخوف عظيم». ورغم أن أنيس باشا -والى ديار بكر- أكد لميريه «أنه لا يخشى شيئاً من جانب المسلمين. وإذا ظل المسيحيون هادئين، فمن الممكن أن يتحمل مسئولية النظام فى كل أنحاء الولاية»، فإن نائب القنصل يؤكد للسفير بأن «الوضع جد خطير»[٨٥].

وتأسيساً على برقيات ميريه، أخبر كومبون سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية بأن ثمة اجتماعات عدة عقدتها الشخصيات «صاحبة التأثير الكبير فى الأنحاء... حيث قاموا بمناقشة الأهداف الأشد خطورة على المسيحيين»؛ إذ جاهر المسلمون بعزمهم على «الانتقام» من المسيحيين احتجاجاً ضد إجراءات الإصلاح الإدارى. ورغم أن هذه الأهداف قد أُعلنت على الملأ، فإن أنيس باشا لم يعرها أدنى اهتمام، بل وعلى النقيض، ولمزيد من إيهام المسيحيين، أكد لنائب القنصل أنه مسئول عن «الهدوء من جانب المسلمين». ولذا، اتهم كومبون السلطات العثمانية وحمّلها مسئولية هذه الأحداث التى أدت إلى اندلاع مذابح راح ضحيتها «ليس الأرمن فقط ولكن أيضاً المسيحيون من كل المذاهب»[٨٦].

وهكذا، إذا كانت الدوائر الإعلامية والدبلوماسية قد ربطت عضوياً بين تنفيذ الإصلاحات ووقوع مذابح «دينية»، فإن الدوائر البحثية لم تشذ عن هذه القاعدة. ففى مقالة ديلون البحثية آنفة الذكر، بلّور التيارات السائدة فى الغرب بصدد العلاقة بين الإصلاحات والمذابح. وتبعاً لرؤيته، ليس المطلوب من وراء الإصلاحات إقامة مملكة أرمنية أو إمارة ولا دولة مستقلة ولا حتى حكم ذاتى مسيحى؛ لكن المطلوب فقط أن يتمكن هؤلاء البشر الذين يدينون بالمسيحية فى الأناضول من خلال بعض الوسائل الفعالة أن يمارسوا ديانتهم وشعائرهم التى ألفوها هناك منذ قرون عديدة قبل السماع عن الأكراد والأتراك. والمطلوب بإيجاز: أن يعيش هؤلاء المسيحيون حياتهم ومماتهم كـ«بشر»، وأن يتم، وعلى وجه السرعة، فى الحال وإلى الأبد إيقاف هذه المذابح التى لا مثيل لها. بيد أنه يُتوقع عدم تنفيذ الإصلاحات من منطلق أنها، وحسب الوجهة العثمانية، «تُخالف شريعة الله» وستُؤدى إلى إيثار المسيحيين «على حساب الآخرين» وستكون مدعاة إلى «إثارة الكراهية العرقية والتطرف الدينى وإطلاق مشاعر الغضب الجامح الخامل؟؟ داخل نفوس المسلمين». أكثر من هذا، تخشى الإدارة العثمانية أن يستغل الأرمن «فرصة الإصلاحات» من أجل الحصول على «مردود سياسى»؛ ولذا، فمن الأفضل - حسب رؤية ديلون - أن تبقى الأمور على ما هى عليه؛ أى المزيد من المذابح الجماعية، وفى خلال بضع سنين سوف تُحل قضية الأرمن برمتها بعد القضاء عليهم تماماً[٨٧].

تشويه الشعائر والرموز الدينية

بخلاف هاتين الدائرتين الكبيرتين آنفتىّ الرصد، طرحت الأدبيات الغربية المذابح الأرمنية بين عامىّ ١٨٩٤-١٨٩٦ أمام الرأى العام فى دائرة ثالثة رمت إلى تشويه صورة «الإسلام» وشعائره. وقد صيغت هذه الدائرة من عدة تكوينات متضافرة. ففى البدء، علقت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» على ممارسات السلطة العثمانية القمعية ضد أرمن فان بأنها «تُنفذ أوامر القرآن» بغرض تقليص أعداد الجنس المستهدف إلى أقصى حد «حتى لا يبقى لديه القوة أو القدرة على التفكير فى ثورة»[٨٨].

وعلاوة على الربط الإيحائى بين الكتاب المقدس لدى المسلمين واقتراف المذابح، شوّهت أدبيات الدراسة أركان الإسلام فى عيون الغرب وربطت عضوياً بينها وبين ارتكاب المذابح. ففى تقرير بعث به كومبون السفير الفرنسى بالأستانة إلى هانوتو وزير خارجية فرنسا بخصوص لجنة التحقيق فى مذابح ساسون، علل استمرار المذابح وعنفها فى باقى أنحاء تركيا الآسيوية «بقدوم شهر رمضان كل عام». ويرجع هذا - حسب رؤيته - إلى أن رمضان «يُذكى مشاعر التطرف لدى المسلمين. وكان بلاريب عاملاً له دور كبير فى الأحداث». ويستدل على تأثير شهر رمضان العنفى والدموى بأن «الهدوء يعم عقب انتهاء الشهر وحلول نهاية العيد»[٨٩]. وبذا ، قدم السفير الفرنسى لوزير خارجيته صورة مغلوطة تماماً عن شهر رمضان. وبدورها، نقلت الخارجية الفرنسية هذه الرؤية إلى الدوائر الرسمية، ومنها إلى وسائل الإعلام .

وبجانب تشويه شهر الصوم والقرآن والعبادة لدى المسلمين فى مخيلة الغرب، استهجنت الأدبيات ذاتها فريضة الوضوء. فمثلاً، وصفت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الأوضاع المأساوية للأرمن المعتقلين فى سجن بيتليس قائلة: «... والماء غير صالح للشرب؛ ولذا، يلجأ الأرمن غالباً إلى الشرب من مياه (المراحيض) التى يتوضأ منها المسلمون للصلاة!!»[٩٠]. ليس هذا فحسب، بل ربطت الأدبيات - وبشكل متكرر - بين مواقيت الصلاة واندلاع المذابح وما يواكبها من سلب ونهب واغتصاب...إلخ. وفى هذا المنحى، تداولت الصحافة موضوعاً تحت عنوان: «قصة يوم فى حياة جندى تركى»، وهو عبارة عن

حوار أجراه «مراسل على دراية بالأوضاع المضطربة فى تركيا» عن دوره فى مذابح أرضروم ورؤيته لها. وعلى لسان هذا الجندى، روت «الهاليفاكس هيرالد» بأن المذابح «بدأت بمجرد انتهاء صلاة الظهر وفى نفس التوقيت فى جميع أنحاء المدينة»، ثم توقفت قبيل صلاة العصر، وعادت تنطلق «بعد بضع دقائق من صلاة العصر» وظلت حتى «بعد حوالى ساعة من الغروب»؛ أى قبل صلاة العشاء. وقد تكرر السيناريو ذاته فى مذابح سيفاس: «فجأة، وعقب صلاة الظهر، كما لو كان بشفرة متفق عليها، تكالب المسلمون على الأرمن بوحشية غير متناهية»[٩١].

ولم ترتبط مواقيت الصلاة بابتداء المذابح فحسب، ولكنها ارتبطت بانتهائها أيضاً. ففى تقرير رفعه فيتزموريس نائب القنصل البريطانى بالرها إلى فيليب كورى السفير البريطانى بالأستانة جاء فيه أن المذابح قد توقفت فى «حوالى الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة ميعاد صلاة العصر عند المسلمين». عندئذ، انطلق نفير الأبواق «إيذاناً لانسحاب الغوغاء من الحى الأرمنى». وبعد ذلك بقليل، طاف المفتى ومعه بعض أعيان الرها حول الحى الأرمنى «معلنين انتهاء المذابح وعدم حدوث أية عمليات لقتل المسيحيين منذ الآن»[٩٢].

إذن، بتوظيف هذا التصوير الإيحائى، استقرت فى قرارة العقل الجمعى الغربى فكرة مؤداها أن «الصلاة» -عماد الدين الإسلامى- تحض على ذبح الآخرين ونهبهم وسلبهم وانتهاك حرماتهم. وعلى نفس الدرب ومن ذات القبيل، قدمت الأدبيات صورة مغلوطة للرأى العام الغربى عن يوم «الجمعة» بوصفه يوماً مقدساً لدى المسلمين. ووفقاً لهذه الرؤية: يأمر القرآن المؤمنين به بأن يتركوا كل شىء فى الدنيا من أجل صلاة الجمعة؛ ولذا ، يتجمعون بأعداد غفيرة فى المساجد لسماع الخطبة والصلاة . وأثناء الخطبة، وباستخدام آيات قرآنية وأحاديث نبوية، يحث الخطباء المصلين على الانتقام من الكفرة المارقين. وعقب الصلاة، تخرج جموع المصلين هائجة جامحة شطر «العدو». وفى هذا الشأن، سلّطت جريدة «التايمز» الأضواء على أن مذابح ديار بكر قد «بدأت يوم الجمعة بوحشية ودموية بشعة»[٩٣].

وتكاد تكون هذه النغمة ثابتة ومتكررة عند وصف أية مذابح وقعت بين عامىّ ١٨٩٤- ١٨٩٦ . فعلى سبيل المثال وليس الحصر، وفيما يتعلق بمذابح فان العنيفة، لوحظ أن الأكراد

قد تواجدوا «يوم الجمعة بأعداد غفيرة يُحاصرون المدينة. وبات الرعب الذى يشعر به الأرمن فوق الوصف... وبدا بالفعل أنه لم يكن شىء أبداً سيحول بين هذه الجموع من المسلمين المتشربين بالتطرف الضارى وبين القضاء قضاءً مبرماً على الجزء المسيحى من المدينة»[٩٤].

وإضافة إلى كل ما سبق، صوَّرت الدوائر الغربية المسجد - مكان عبادة المسلمين- بأنه بؤرة التجمع للانطلاق صوب المذابح. ولتأكيد هذه الفكرة، أوردت «الهاليفاكس هيرالد» تقريراً تلقته من الأستانة عبر صوفيا ببلغاريا خاصاً بمذابح بيتليس الواقعة يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٩٥ . وحسب روايتها: «تجمع الأتراك المسلحون فى المساجد وغيرهم ممن ارتدوا الزى الإسلامى وقاموا بإطلاق النار من مسدساتهم فى ساحة مسجد أوتوچامى على مَقربة من ميدان السوق بغية توفير حجة مناسبة للمذابح. وعندئذ، أخذ الأتراك يصيحون: الكفرة يهجمون على المساجد». وتأسيساً على هذه الحجة، هاجموا السوق وقضوا على التجار الأرمن ونهبوا حوانيتهم. وقامت الغوغاء بنهب الأحياء الأرمنية وقتل النساء والأطفال»[٩٥].

ويرتبط بهذه الفكرة، إبراز دور رجال الدين المسلمين فى صياغة الأحداث وتوجيهها والتحكم فى مسارها. وعلى نحو ما سبق بيانه، أنهى المفتى مذابح الرها، وقام خطباء الجمعة بدور مؤثر فى شحن المسلمين وتعبئتهم. ويمكننا الاستدلال على رؤية الغرب لـ«تأثير» رجال الدين المسلمين من النقد الذى وجهه القس چونسون راعى أول كنيسة معمدانية بأرضروم إلى سلبية السفير الأمريكى تيريل بالأستانة والذى حسب قوله: «يستحق الشنق، لأنه انضم إلى رجال الدين المحمديين وكان يُساعدهم على ملاحقة المسيحيين وقتلهم بدلاً من حمايتهم»[٩٦].

وإذا كانت الأدبيات قد طرحت للرأى العام رؤية سلبية عن المساجد ورجال الدين الإسلامى على هذا النحو سالف التوصيف، فقد أكملت هذه الرؤية بتقديم المسلمين على هيئة المعتدين على الكنائس وانتهاك حرماتها والتنكيل برجال الدين المسيحى. وفى عين اللحظة، صوَّرت الكنيسة على أنها الملاذ الآمن لأبنائها ، ورجل الدين المسيحى بمثابة المرشد الأمين وباعث الأمل.

ربطت الروايات التى أوردتها الأدبيات قيد البحث بين ما قام به «المسلمون» من سلب

ونهب وحرق وتعذيب وقتل وعنف واغتصاب واختطاف وبين تدنيس الكنائس والتنكيل برجال الدين المسيحى.على سبيل المثال، ركزت «الهاليفاكس هيرالد» أثناء متابعتها لأحداث ساسون على الانتهاكات داخل الكنيسة: «...وقد تم تقطيع أحد القساوسة إرباً وأُضرمت فيه النيران بعد أن هرب إلى سطح الكنيسة. كما تم اغتصاب وقتل عدد كبير من النساء والفتيات اللاتى تجمعن بالكنيسة عدة أيام على أيدى الجنود المتوحشين. ويُقال إن العدد كان كبيراً لدرجة أن دماءهن قد انهمرت خارج أبواب الكنيسة»[٩٧].

وتجدر الملاحظة بأن «التنكيل برجال الدين» يكاد يكون ملمحاً أساسياً فى كل المصادر التى تابعت أحداث مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦. ففى قرية سيمال بولاية فان، اصطحب المسلمون: «القس الأرمنى عنوة من داخل كنيسته وقاموا بتدنيس الأوانى المقدسة بشكل مقزز، كما قاموا بتدنيس يد القس. ثم أركبوه على ظهر حمار وساقوه لعدة خطوات وأطلقوا النار عليه هو ودابته...»[٩٨].

وقد أفردت الصحافة المعاصرة مساحة محورية لمتابعة «مذبحة رجال الدين الأرمن» بالدولة العثمانية فى أواخر عام ١٨٩٤. فثمة كتابات تناولت اختفاء رئيس أساقفة مرعش من سجنه وأرجحية شنقه. وهناك مقالات استعرضت إعدام أسقف هاچن وكبير أساقفة زيتون بعد أن «تعرضا طويلاً للسب والتجاوزات». وتُوجد أحاديث عن إغلاق كنيسة بيلين ووضع قسها ومعه خمسة عشر من خُدامها فى سجن حلب ونفى أسقف أضنة إلى القدس[٩٩]. وفى ذات السياق أيضاً، نشرت «الديلى تليجراف» برقية يوم ١٩ مارس ١٨٩٥ عن مذابح موش سلَّطت فيها الأضواء على «شهادة أحد الشهود الذين كانوا مختبئين» ورأى الجنود وهم «يقتلعون عيون قسين كانا على شفا الموت يصرخان متوسلين إليهم أن يقتلوهما، لكن الجنود أجبروهما على الرقص، بينما كانا يصرخان من الألم...»[١٠٠].

ويعكس هذا الاهتمام بجلاء مكانة رجال الدين فى المنظومة المجتمعية المسيحية ودورهم المؤثر فى تحريك الجماهير. وفى هذا النحو، أولت لجنة التحقيق فى مذابح ساسون عناية خاصة بشهادات وإفادات «العديد من القساوسة الأرمن»[١٠١]. أكثر من هذا، كانت الإدارة العثمانية على وعى بفاعلية دور رجال الدين المسيحيين على نحو ما تُؤكده سياسة أنيس باشا والى ديار بكر آنف الذكر؛ إذ بمجرد توليه الحكم، أجبر رؤساء الطوائف المسيحية

بالتوقيع على برقية يُعربون فيها للسلطان عن شكرهم من أجل تعيين الوالى الجديد. بيد أن اتباع العنف معهم أدى إلى «إثارة السخط بين الطوائف المسيحية» على عكس ما كان يرجوه الوالى[١٠٢].

وإذا كان رجال الدين قد تبوأوا مكانة رفيعة فى المجتمع الأرمنى، فقد احتلت الكنيسة موقعاً بؤرياً فى حياة الأرمن؛ إذ تُعد بمثابة الملاذ الآمن لاسيما زمن المحن والشدائد. وحسب «الديلى نيوز»: هرع الأرمن - مراراً وتكراراً - إلى «داخل كنائسهم من أجل الحصول على الحماية»[١٠٣]. ولجأ بعض الأرمن إلى كنيسة فى حى جالاتا بالأستانة «خشية أن يتلقوا نفس المصير الذى لحق بغيرهم من الذين على نفس ديانتهم»[١٠٤].

بيد أن احتماء الأرمن بالكنائس لم ينجهم من «مصيرهم المحتوم على أيدى المسلمين». ففى قرية أندرياس «... تم حرق عدد من النساء العجائز والفتيات والأطفال الذين فروا إلى داخل الكنيسة أحياءً..»[١٠٥]. وفى خربوط، لجأ «٦٠» مسيحياً إلى كنيسة البلدة للاحتماء بها. ولفترة وجيزة، شعروا بأنهم فى أمان. وفجأة، حوصرت الكنيسة بعدد كبير من الأكراد الذين حطموا أبوابها واقتحموها واقتادوا «المسيحيين» واحداً تلو الآخر إلى خارجها. ودون أدنى اهتمام ببكاء الأطفال وصرخات النساء، قتلوهم إما رمياً بالرصاص وإما طعناً بالخناجر. وكان الراعى البروتستانتى أول الضحايا ، وحث الباقين على الموت كـ«مسيحيين» و«شهداء». ونتيجة لهذا كله، تحولت الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية إلى جامع وتحولت الكنيسة الأرمنية البروتستانتية إلى إسطبل[١٠٦].

وفى هذا المضمار، يبلور ما حدث فى الكنيسة الأرمنية بالرها مجمل الأفكار السابقة؛ إذ طبقاً لرواية فيتزموريس لفيليب كورى: فى مساء يوم السبت ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥، لجأت مجموعة من الرجال والنساء والأطفال الأرمن إلى «كاتدرائيتهم الرائعة طلباً للحماية». وقد أقاموا بداخلها قداسهم الذى صار «القداس الأخير». وقد أمضى هؤلاء «الضحايا» ليلتهم فى الكاتدرائية ولحق بهم صباح يوم الأحد عدة مئات آخرين «ظنوا جميعاً أنهم سيجدون الحماية داخل مبنى آمن من شر الغوغاء المسلمين حتى وهم فى قمة التطرف». وقد ضم المبنى حوالى ثلاثة آلاف نسمة عندما هجم الغوغاء عليه. وحسب فيتزموريس: «أطلقت المجموعة المهاجمة النار أولاً على النوافذ ، ثم اقتحموا الباب الحديدى وراحوا

يعملون على ذبح كل مَنْ فى المبنى... وبعد التخلص من الرجال واختطاف بعض النساء الصغيرات، نهبوا قبو الكنيسة ومذبحها وسرقوا الزينات التى تكسو الجدران... كما دمروا الأيقونات واللوحات الجدارية وهم يُنادون بسخرية على المسيح مطالبين إياه بأن يُثبت أنه نبى أعظم من محمد...»[١٠٧].

ولم تقتصر رؤية الأدبيات لـ «سخرية» الإسلام / المسلمين من المسيحية / المسيحيين عند هذا الحد ، بل تجاوزته إلى السخرية من «الصليب» – رمز المسيحية المقدس – وتدنيسه وإسقاط الأفكار والمفاهيم الأيديولوچية والسياسية عليه . وفى هذا الاتجاه ، نشرت «الهاليفاكس هيرالد» لقرائها خبراً فى ١٣ يونية ١٨٩٥ ذى دلالات جد خطيرة . ففى صبيحة يوم الأحد ٢١ أبريل ١٨٩٥ ، اكتشف المسيحيون فى عربكير صليباً إلى جوار الكنيسة الكاثوليكية مكتوباً عليه عدة تهديدات لهم باللغة التركية . وفى صبيحة الأحد ٢٨ أبريل ، عثروا عند مدخل أحد أبواب الكنائس البروتستانتية على رأس كلب معلق عليها صليب مكتوب على أعلاه : «الإنجليز والفرنسيون والروس والأمريكان والألمان» ، ومكتوب على جسم الصليب : «يا أيها الكفرة ، لقد أصبحتم متمردين . وخلال فترة وجيزة ، سترون ماذا سيحل بكم . يا أيها الخونة أعداء الحكومة» . ووجدوا داخل الكنيسة الجريجورية بقايا كلب وصليباً معلقاً على ذيله ، ومكتوب عليه أسماء «بلغاريا وإيطاليا واليونان» بالإضافة إلى الأسماء الموجودة على الصليب البروتستانتى ، وكانت التهديدات أعظم : «لقد أصبح الأرمن متمردين وغيرهم أيضاً ، لكن الدور حان على الأرمن كى يُعاقبوا بالسيف . لقد جاء أجلكم . ولكن ، مَنْ يقبل منكم العبادة الحقة يُعطى له الأمان»[١٠٨] .

وبغض النظر عن الإيحاءات السياسية والأيديولوچية والدينية التى يحملها النص السالف ، فإن الفكرة ذاتها تتكرر فى نصوص متباينة . على سبيل المثال ، روى ديلون أن «جموعاً من الغوغاء المسعورين» فى طرابيزون قد أوقفوا أرمنياً أثناء عودته من أحد المخابز حيث كان يتسوق الخبز لزوجته المريضة ولأسرته . وبعد سلسلة من السخريات والانتهاكات «قطعوا يديه ... وسألوه إذا كان يرغب فى ورقة وقلم من أجل الكتابة لزوجته ، وطالبه آخرون برسم الصليب بذراعيه أو برجليه وهو لايزال محتفظاً بهما ، بينما طلب منه فريق

آخر الصياح بصوت أعلى على أمل أن يسمعه ربه وهو يستغيث طالباً النجدة» . وسأله البعض : إذا كان إلهكَ هو الله ، فلماذا لا يأتى لنجدتكَ ؟! وقد علّق – والكلام مازال لـ ديلون – أحد المسلمين الأتقياء من المتفرجين مازحاً : «لن ينطق بعد الآن بالكفر» . وبعد التمثيل به ، قالوا : «فلتذهب روحه إلى الجحيم»[١٠٩] .

وبجانب هذا ، حملت مقالة ديلون جملة توصيفات للمسيحيين أوردها على ألسنة مسلمين ؛ إذ يُؤكد مراراً تعليقهم على مقتل أى أرمنى بالقول : «وبناقص كلب مسيحى» . وفى أرضروم ، روى أن أرمنياً عندما وقع فى أيدى الغوغاء تضرَّع إليهم بأنه دائماً كان يعيش فى سلام وسط جيرانه من المسلمين ويُحبهم بكل إخلاص . بيد أن السوقة الملتفين حوله طعنوه بالخنجر وقطعوا جزءاً من لحم جسده وعرضوه للبيع وهم يُنادون : «لحم ممتاز طازج ورخيص الثمن» . ويرد البعض الآخر من المتفرجين بمرح : «مَنْ يشترى لحم كلب جيد ؟»[١١٠] .

وفى المقابل ، اكتظت الأدبيات بمنظومة نعوت سلبية وسيئة وصفت بها المسلمين ؛ منها على سبيل المثال لا الحصر : الرعاع ، السوقة ، المتوحشون[١١١] . بيد أن النص التالى يُجسِّد مجمل هذه الأوصاف . فقد كتب أحد المراسلين المقيمين فى الإسكندرونة شمال سورية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ يقول : «... إن الريف حول خليج الإسكندرونة وبالقرب منه تعرض للسلب والنهب على أيدى المسلمين اللصوص ... لقد وصل حوالى سبعة آلاف من الأرمن واليونانيين إلى بلدة تشورك مرزيفان على بعد حوالى عشرة أميال من الإسكندرونة هرباً من القتلة المسلمين ... إن قطعان اللصوص فى هذه الأنحاء لا يتم التعرض لهم إطلاقاً من جانب القوات التركية ...»[١١٢] .

وعلى هامش هذه التوصيفات الحادة للمسلمين ، انتقدت الأدبيات مجمل الحضارة الإسلامية واصفة إياها بـ «الحضارة الهمجية» . وحسب الجريدة الكندية : «إن سوء الإدارة الحكومية والمذابح التى ارتكبها المسلمون فى حق الأرمن وعذاب شعب مسيحى قد ترك تأثيراً عميقاً ليس فقط على بريطانيا المسيحية ، ولكن على كل بلد متمدن» . وصوَّبت ذات الجريدة سهام النقد اللاذع إلى القيادات والنخبة الأوروبية على سلوكها السلبى إزاء المذابح

الأرمنيـة : «... إن قيصر وشيشرون وماركوس أوريليوس وبيريكليس وسقراط كانوا سيضعون وجوههم فى الأرض ازدراءً لسياسيى أوربا الحقراء الذين أقسموا على تمثيل مشاعر حضارة مسيحية»[١١٣] .

موت المسيحية وحياة الإسلام

هنا – تحديداً – أثارت الأدبيات قضية جد شائكة مؤداها أن السياسة العثمانية فى ردائها الإسلامى ترمى إلى إفناء المسيحية فى الشرق بالقضاء على الجنس الأرمنى . وفى هذا الصدد ، ثمة كتابات حذرت الرأى العام الغربى من أن أمر المذابح الأرمنية يتعلق بـ «كل مستقبل الدين المسيحى والأنشطة المرتبطة به ؛ إذ أن المشكلة المعلقة الآن تحمل بين طياتها حياة أو موت المسيحية فى الشرق»[١١٤] . وانعقدت اجتماعات للإعراب عن التعاطف مع «الأرمن المسيحيين القتلى والمذبوحين والمطرودين من ديارهم على أيدى المسلمين» . وقد خرجت هذه الاجتماعات برؤية مفادها أن «الهدف المؤكد للأتراك والعصابات الكردية المثارة بـ «التطرف الإسلامى هو القضاء على المسيحية الأرمنية»[١١٥] .

وإثر المذابح الأرمنية ، استدعت الأدبيات الغربية التاريخ الدموى الذى صاحبَ نشر المسيحية منذ زمن دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م) وحتى المذابح الأرمنية (١٨٩٤ – ١٨٩٦) . وبعد استعراض سيرة المسيحية ومسيرة شهدائها ، أقرت الأدبيات بأن المذابح الأرمنية هى «الأكثر لعنة فى التاريخ» ، لأنها «سوف تحط من شأن المسيحية ، وتُعرقل نمو المجتمع المتحضر» . كما أنها ليست مجرد جريمة وحماقة ، لكنها ضربة قاضية للعالم والحضارة والإنسانية تحت شعار «العصبية المحمدية»[١١٦] .

وفى ذات المسار أيضاً ، استدعت الأدبيات مكانة أرمينية والأرمن فى تاريخ المسيحية . وحسب «الهاليفاكس هيرالد» أن أرمينية هى «هضبة آسيا الصغرى وعلى حافتها جبل آراراد ، وهى ذات أهمية جغرافية بوصفها مهد الجنس البشرى ولوفاء شعبها طوال العصور المسيحية ومواقفها البطولية من أجل نصرة الدين . إن الفظائع التى ارتُكبت مؤخراً شهدت مجموعة من البطولات جديرة بأن تُذكرنا بعصور الشهداء»[١١٧] . وبخصوص الكنيسة الأرمنية ، ذكرت عين الجريدة أن «أكثر من تلميذ من تلاميذ المسيح بشروا بالديانة فى

أرمينية . وقد انتشر الإيمان بها فى هذا البلد وأصبح راسخاً حتى وقتنا الحاضر . وقد تمت رسامة أول مطران أرمنى قبل تاريخ عقد مجمع نيقية (٣٢٥م) بكثير . إن الكنيسة الأرمنية فى منهجها وسياستها تقترب كثيراً من الكنائس الإصلاحية على عكس الكنيستين اليونانية أو اللاتينية . ويُمثل تاريخ الكنيسة الأرمنية سلسلة من العذابات الرهيبة والمستمرة كُتبت بدموع القديسين ودماء الشهداء»[١١٨] .

وجدير بالتسجيل هنا أن الأدبيات الغربية نظرت إلى الأرمن ، فى وقت تلتهب فيه المشاعر الدينية وتتصادم المصالح ، على أنهم «رُسل الحضارة الغربية فى الأناضول» . ففى هذه الأنحاء البعيدة والمترامية فى آسيا ، وطبقاً لمارسيل لير : «كان الأرمن ومنذ ٢٠٠٠ سنة ممثلى الحضارة الغربية أولاً بكونهم مسيحيين وثانياً بانتمائهم الثقافى . ولكن بعد أن أصبحوا تحت الاحتلال العثمانى ، صار تاريخهم عبارة عن سيرة حافلة بالشهداء»[١١٩] . ويُشير أرنولد توينبى إلى أن الأرمن «من أعرق السلالات المتحضرة التى استوطنت آسيا الصغرى ... ومن أوفرها حيوية ... وهناك ، قامت مملكة أرمنية قوية متحضرة ، وكانت أول دولة فى العالم تعتنق المسيحية ديناً قومياً لها . وقد حافظت الكنيسة والشعب على تقاليدهما بحيوية لا نظير لها فى وجه موجات متلاحقة من الغزوات الخارجية التى تعرضت لها من كل حدب وصوب»[١٢٠] .

وقد ردت بعض الأدبيات «التفوق الأرمنى» فى المنظومة العثمانية إلى اعتناق المسيحية . وعلى هذا المنوال ، قدمت جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الأرمن إلى قرائها على أنهم التجار والوكلاء فى الشرق ، وأنهم شعب صبور وأمين ومنتج ومقتصد «وسر تفوقهم على أرباب أعمالهم من البرابرة الأتراك هو عقيدتهم المسيحية القوية وتمسكهم بالكتاب المقدس»[١٢١] . كما وصف مالكولم ماك كول هذه العلاقة فى مقالته البحثية المطولة عن «مذابح القسطنطينية (الأستانة) والدروس المستفادة منها» المنشورة بالمجلة المعاصرة إبان خريف ١٨٩٥ . إذ طبقاً لرؤيته ، شنت السياسة العثمانية حرباً شرسة على مدارس الأرمن وحرياتهم الدينية لأن «التعليم يوسِّع المدارك وينمى العقل ، والمسيحية دين الأمل والتقدم والتسامح» . ولذا ، وضعت الإدارة العثمانية التقدم الثقافى تحت الرقابة والحصار وحرَّمت

الوعظ والحديث عن «البشارة» ؛ أى المسيحية . والأسوأ ، حسب ماك كول : فرض الإسلام على الأرمن لمحو هويتهم المسيحية[١٢٢] .

ولعل ملاحظة ماك كول الأخيرة تُثير قضية جد خطيرة مابرحت تُفجرها الأدبيات الرسمية وغير الرسمية، مؤداها أن المسلمين ، حكومة وشعباً ، قد فرضوا الإسلام عنوة على الأرمن ليكون بمثابة «طوق النجاة» من المذابح . وفى هذا الصدد ، وصفت الأدبيات الأرمن العثمانيين بأنهم «يُشكلون سكاناً مسيحيين محاصرين بالسكان المسلمين من كل الجهات» . وبسبب قيود العثمانيين ومضايقاتهم ، اضطر «الكثيرون – من أجل النجاة بحياتهم وممتلكاتهم – إلى اعتناق الإسلام»[١٢٣] .

ويُلاحظ أن الخطاب الغربى بخصوص أسلمة الأرمن لجأ إلى استخدام صيغ المبنى للمجهول أو تعبيرات عامة . على سبيل المثال ، ذكرت «الديلى نيوز» اللندنية أن : «العديد من أعيان كوش الأرمن قد أُجبروا على اعتناق الإسلام بغية إنقاذ أرواحهم وممتلكاتهم وشرفهم وزوجاتهم وبناتهم»[١٢٤] . ورغم العنوان المثير الذى تصدر الصفحة الأولى من جريدة «الهاليفاكس هيرالد» الكندية فى عددها الصادر يوم السبت ٣٠ نوفمبر ١٨٩٥ : «اعتناق الإسلام أو السيف هذا هو الخيار المتاح أمام الأرمن» ، فإننا لم نعثر فى تفاصيل الموضوع إلا على عبارة واحدة فقط وردت على النحو الآتى : «ويُقال أن الناجين من مذابح عربكير وموش وخربوط قد خُيِّروا بين أمرين ؛ إما الإسلام وإما السيف»[١٢٥] . وبعد ثلاثة أيام ، نشرت عين الجريدة فى سياق متابعتها للأحداث الأرمنية أن الأكراد قد حاصروا وعزلوا أقاليم ديار بكر ومالاطيه وعربكير وعينتاب وبالو ودمروا «٣٥» قرية ، وفجأة «اضطر آلاف السكان إلى اعتناق الإسلام نتيجة الضغوط التى مورست ضدهم»[١٢٦] .

ورغم استخدام صيغ مجهولة ومصطلحات عامة على النحو آنف الوصف ، فيُلاحظ أن الأدبيات كلها قد أجمعت على أن «الأسلمة» استهدفت المرأة الأرمنية ، وكذا الطفل ، بالأساس . وفى هذا المنحى ، ثمة رباط عضوى وثيق بين فرض اعتناق الإسلام واغتصاب المرأة . ففى بيتليس ، وتحديداً فى خريف عام ١٨٩٤ ، وحسب شهادة ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر ، أُجبرت الأرمنيات الحسناوات «لمرات عديدة على الامتثال لشهوات

الجنود» ، وبعد ذلك «أُخبرن بأن فى إمكانهن البقاء على قيد الحياة إذا قمن بتغيير دينهن» . وقد تساءلن : «لماذا يجب علينا إنكار المسيح ؟ لا شئ يدعونا إلى هذا أكثر من هؤلاء ، وأشرن إلى جثث أزواجهن وأخواتهن الجاثية . وجاء الرد : اقتلونا نحن أيضاً . وقد كان»[١٢٧] .

وبخلاف نسوة بيتليس ، ثمة حالات أخرى تُشير إلى تشبث «الأرمن بمسيحيتهم وعدم الخضوع لقبول الإسلام» ؛ إذ طبقاً لما نشرته «الهاليفاكس هيرالد» : هرب عروسان حديثا الزواج إلى أعلى «أحد التلال» ولحق بهم الجنود ووعدوهما بـ «الإبقاء على حياتهما شريطة أن يتركا المسيحية ويعتنقا الإسلام» . ورغم علمهما بأن الموت المرعب المؤكد ينتظرهما بلا محالة ، فإن ذلك لم يجعلهما ينكرا المسيح . وقد علقت الجريدة على هذه الحالة وغيرها بأنها تنشد «القضاء على الآلاف من الأرمن ليس لسبب إلا لكونهم مسيحيين»[١٢٨] .

ورغم هذه الحالات ، فإن توينبى – مثلاً – يرى أن النساء لم يتعرضن للقتل ؛ إذ استبقين لمصير «أشد إذلالاً وتحقيراً عندما ضمهن المسلمون إلى أجنحة الحريم أو باعوهن كجوارى ومحظيات . ثم أُكرهن على اعتناق الإسلام بالقوة ، ولم يُسمح لهن بمشاهدة ذويهن وأزواجهن . وفجأةً حُكم على هؤلاء المسيحيات بـ «العبودية والعار والارتداد عن الدين»[١٢٩] . وفى ذات القناة ، أدلى ديلون بدلوه قبل توينبى قائلاً : «... وينتهى بهن الأمر إلى اعتناق الإسلام ليس من أجل السعى وراء مكسب خسيس ، ولكن بغية تفادى العودة إلى المنزل بالعار والإحساس بأنهن عاهرات وساقطات ، وبغية الهروب من نظرات الخزى فى أعين أقاربهن ومن أحبائهن ... ولهذا كله قبلن السم الزعاف ...»[١٣٠] .

وعلاوة على حالات الأسلمة المرتبطة بالاغتصاب – ويبدو أنها ليست بظاهرة – تطرح الأدبيات أنماطاً أكثر شيوعاً لأسلمة المرأة والأطفال . ففى منتصف ديسمبر ١٨٩٥ ، نشرت «الهاليفاكس هيرالد» تحقيقاً مطولاً على صدر صفحتها الأولى عن «التحويل إلى الإسلام بحد السيف» . وقد استندت الجريدة فى تحقيقها إلى «أخبار من الداخل» تُؤكد أن التحويل الجبرى من المسيحية إلى المحمدية يُمارس فى كل مكان ، وبمقتضاها اتضح أن النساء والأطفال الذين فقدوا الأزواج والآباء ودُمرت ديارهم ، «قبلوا» الإسلام بدلاً من التشرد ، ومن ثم ، ضمان الإيواء والغذاء فى بيوت الأتراك . ولتأكيد ما وصلت إليه الجريدة ،

استشهدت بنسوة قيصرية اللاتى فقدن عوائلهن – حوالى ألف شخص – ضحية المذابح وتم «تخييرهن بين اعتناق الإسلام أو تقطيعهن إرباً أو اختطافهن» . وبذا ، قبلن الإسلام رغماً عنهن بغية البقاء على قيد الحياة[١٣١] . وإزاء هذه الحالة ، أخذ الدبلوماسيون الغربيون «يشجبون» التحويل الجبرى للأرمنيات إلى الإسلام[١٣٢] .

وبالإضافة إلى حالات الأسلمة التى اتسمت بنوعنة وسيطرة استئثارية أنثوية ، ثمة حالات أخرى استهدفت مذهباً دينياً بذاته . وفى هذا المقصد ، تجدر الإشارة إلى تناقض المصادر وتضاربها . ففى نوفمبر ١٨٩٥ ، وعلى صفحات «المجلة المعاصرة» الصادرة بلندن ونيويورك ، أقر ماك كول بأن المذابح ، وما نجم عنها من أسلمة ، راهنت على الأرمن الأرثوذكس فقط ؛ إذ أنهم – على النقيض من الأرمن الكاثوليك والبروتستانت – غير محميين من نظرائهم الغربيين[١٣٣] . وفى مطلع عام ١٨٩٦ ، نشرت «الهاليفاكس هيرالد» خطاباً من مرعش فحواه أن الأرمن البروتستانت فى قرية أباستان قد تحولوا إلى الإسلام جماعات كـ «وسيلة من أجل النجاة بأنفسهم» رغم أنهم يحظون برعاية الإرساليات البروتستانتية والحكومات الراعية لها . ونتيجة لشدة «وقع الخبر» ، تظلم ماغاكيا أورمانيان بطريرك الأرمن الأرثوذكس بالأستانة (١٨٩٦ – ١٩٠٨) لدى الباب العالى واحتج ضد «التحويل الجبرى للأرمن» . ورسمياً ، أعلن الباب العالى أن «البروتستانت» أحرار تماماً فى العودة إلى معتقداتهم . أكثر من هذا ، مابرحت الأوامر والتعليمات تُرسل إلى السلطات العثمانية بآسيا الصغرى مشددة على رفض طلب «أى أرمنى يُعرّب عن رغبته فى اعتناق الإسلام»[١٣٤] .

ورغم شفافية الموقف العثمانى الرسمى بصدد أسلمة الأرمن ، فإن الواقع العملى كان يسير فى الاتجاه المعاكس . ففى ٣٠ يناير ١٨٩٦ ، نشرت الصحافة المعاصرة برقية من سكان بيرچيك بقيليقية إلى قصر يلديز من «زعماء الأرمن الجريجوريين والبروتستانت والكاثوليك يُعلنون فيها عن رغبة كل أرمن البلدة فى اعتناق الإسلام»[١٣٥] .

ومع أن القنوات الإعلامية قد نعتت هذه البرقية بأنها «مزورة» ، فإن الدوائر الدبلوماسية تُؤكد على مصداقية معناها وفحواها . ففى المراسلات الرسمية التى دارت بين كومبون

وهانوتو ، أكد السفير للوزير حدوث العديد من حالات تحويل المسيحيين عنوة إلى الإسلام إثر الرعب الناجم عن المذابح . وأشار إلى أن هذه الظاهرة قد «أُجريت فى كل أنحاء البلاد على أيدى المسلمين الذين مازالوا يُمارسون على البؤساء المحولين ضغوطاً قاسية ويُهددون مَنْ يبدى منهم الرغبة فى العودة إلى عقيدته الأصلية بمعاقبته كمرتد» . وقد أوضح كومبون بأن هذه الظاهرة ملموسة فعلاً فى فان وديار بكر ومرعش وتقريباً سائر أنحاء الولايات المخضبة بالدماء إثر المذابح ، بيد أنها قد اتخذت منحى جد خطير فى بعض الأقاليم وعلى رأسها بيرچيك . ولذا ، فإن الوضع هناك شائك جداً ويستدعى «الانشغال به»[١٣٦] .

وتتناقض المصادر بشدة فيما بينها بخصوص إجمالى أعداد الأرمن الذين اعتنقوا الإسلام كرهاً . ففى المصادر الوثائقية الرسمية ، قدَّر الدبلوماسيون أعداد المتحولين بحوالى ستة آلاف نسمة فقط منهم «٤٣٠٠» أرمنى فى بيرچيك و «٩٠٠» فى آدى يامان وضواحيها و «٥٠٠» فى الرها و«٢٠٠» فى سيفيرك وعدة مئات فى أباستان وضواحى مرعش[١٣٧] . وقد بالغت مصادر أخرى فى تقدير الأعداد . على سبيل المثال ، قدَّر چاك دو مورجان «تحويل مائة ألف بالقوة إلى الإسلام وأكثر من مائة ألف فتاة اختطفن وأُرسلن إلى الحريم»[١٣٨] .

ومهما تأرجحت الأرقام بين التقليل والتهويل ، فإن البصمة الاستدلالية السلبية التى تركتها فى العقل الجمعى الغربى توحى بأن الإسلام الدموى قد فرض نفسه بالقوة والإرهاب على الأرمن المسالمين المغلوبين على أمرهم واضطرهم إلى التدين به . وبترسيخ هذه الصورة فى المخيلة الغربية ، فإن السؤال المحورى الثانى الذى يطرح نفسه هنا : مَنْ المسئول عن صناعة هذه الصورة ؟

النظام العثمانى شريكاً

لاريب أن السياسة العثمانية الرسمية تتحمل نسبياً مسئولية صناعة هذه الصورة من عدة زوايا . ففى الابتداء ، وعلى مستوى المصطلحات ، استخدمت البيانات العثمانية التوضيحية والتفسيرية الموجهة إلى الغرب مصطلح «مسلم» للدلالة على الضحايا من الأتراك والچراكسة والأكراد وغيرهم على أيدى «الأرمن» .

مثلاً ، فى ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ ، تلقت الدوائر الأمريكية الرسمية بياناً عثمانياً عن الأحداث الأرمنية ، ومما ورد فيه : «قام مثيرو الشغب من الأرمن فى زيتون بمهاجمة قرية شينكورهيسيار وقتلوا بها ٣٥ مسلماً وفروا هاربين ومعهم سلاح أهل كفر دينجول المسلمين وماشيتهم وممتلكاتهم ...»[١٣٩] . وبعد شهر تقريباً ، أرسلت الخارجية العثمانية بياناً آخر جاء فيه : «... إن الفوضى التى حدثت الشهر الماضى أظهرت بوضوح أنها لم تكن ذات طابع عام على الإطلاق . فلم يكن لدى اليونانيين ولا الأرمن الكاثوليك ما يشتكون منه من المسلمين الذين كان هدفهم الوحيد هو الانتقام من الاعتداء الذى خطط له طويلاً الثوار الأرمن»[١٤٠] . وعلى مستوى العلة ، ردت البيانات العثمانية «الشرارة الأولى» إلى الأرمن واعتبرتهم «السبب الرئيسى» و «المسئولين» عن إثارة المسلمين مما أدى إلى اندلاع الاضطرابات والفوضى وأحداث الشغب[١٤١] .

بيد أن «أخطر» ما لجأت إليه الإدارة العثمانية لتبرير سياساتها القمعية وتفسير الممارسات الشعبية الدموية ضد الأرمن هو «اتهام الأخيرين بالهجوم المسلح على المساجد والمصلين أثناء الصلوات» . وتقريباً ، لا يخلو أى بيان عثمانى رسمى من هذا الاتهام . ففى بيان ١٢ نوفمبر خالى الذكر ، وعن سبب اندلاع مذابح ديار بكر ، ذكر البيان أنها وقعت «نتيجة إطلاق المتمردين النار على المساجد أثناء أداء الصلاة وهجومهم بالأسلحة على المسلمين»[١٤٢] . وبعد أقل من أسبوع ، بعثت الخارجية العثمانية إلى الدوائر الأمريكية ببيان جاء فيه : «... ولقد هاجم الخارجون الأرمن فى مارسوفان اثنين من المسلمين أثناء توجههم إلى المسجد وجرحوهما . ولذا ، عمت الفوضى بعد هذه الحادثة الاستفزازية»[١٤٣] .

ويُلاحظ أن الأوساط الدبلوماسية أولت اهتماماً ملموساً بمسألة هجوم الأرمن على المساجد والمصلين . ففى المراسلات التى دارت يوم ٢ نوفمبر ١٨٩٥ بين كومبون السفير الفرنسى بالأستانة وبين ميريه نائب القنصل الفرنسى بديار بكر ، تساءل السفير : «يدّعى الصدر الأعظم أن الصراع نشب نتيجة هجوم الأرمن على المساجد ، هل هذا صحيح؟» . وفى نفس اليوم رد عليه نائب القنصل بقوله : «منذ عدة أيام يُعد المسلمون لمذبحة ، وقاموا بتنفيذها بمحض إرادتهم ودون أى شىء يدعو إلى استفزازهم . إن اجتياح الأرمن للمساجد ليس إلا خبراً مختلقاً جملة وتفصيلاً»[١٤٤] .

واعتماداً على هذه المعلومات ، انتقد السفير الفرنسى بالأستانة يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٥ الباب العالى فى رسالته الموجهة إلى سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية . وحسب كومبون : «... ثبت بشكل قاطع مدى زيف النية التى بيتها الباب العالى من أجل إلصاق تهمة القيام بدور مثيرى الفتن بالأرمن . وسبق خلال العديد من المواقف أن ردّ الباب العالى على ملاحظات السفارة ، بأنه وفق معلومات الولاة ، كان الأرمن قد قاموا باقتحام المساجد والهجوم على المسلمين بالسلاح . ورغم أن الباب العالى يعرف أكثر من أية جهة أخرى بأن هذه الادعاءات كاذبة ، فإن السفارة تحتج رسمياً ضد اتهام يهدف إلى تحويل الأنظار عن المدبرين الحقيقيين للأحداث الدامية التى وقعت فى مدينة ديار بكر وغيرها من المدن»[١٤٥] . وبعد يومين من هذه الرسالة ، علقت جريدة «التايمز» على مسألة هجوم الأرمن على المساجد والمصلين بقولها : «لا أحد ممن يعرفون البلاد معرفة جيدة يستطيع أن يصدق ، ولو للحظة ، أنه فى الإمكان أن يقوم الأرمن بمهاجمة المساجد»[١٤٦] .

وإذا كانت مسألة هجوم الأرمن على المساجد تُعد «أخطر» الذرائع العثمانية ، فإن الزج بالأكراد فى اللعبة العثمانية ضد الأرمن يُعد «أمكر» الوسائل . ففى ذلك التوقيت ، كانت القضية الكردية مطروحة بقوة شأن نظيرتها الأرمنية . وإذا نجح الأرمن والأكراد فى خلق شراكة ضد السلطة العثمانية ، باتت الأخيرة فى مأزق جد حرج ؛ ولذا ، كان لامناص من الإيقاع بينهما وضرب أحدهما بالآخر . ولما كانت أوربا المسيحية تُوازر الأرمن «نظرياً» ، فإنها لن تتعاطف مع الأكراد المسلمين . وفى هذا السياق ، شكلت الإدارة العثمانية فرق الخيالة الحميدية من الأكراد لكبح جماح الثورة الأرمنية . كما ألّبت الأكراد باسم الدين «الإسلامى» لمجابهة أعداء الخلافة وعلى رأسهم الأرمن «المسيحيين» الذين تحميهم الإرساليات التبشيرية ودولها . زد أيضاً أن المراسلات الرسمية الصادرة من الباب العالى إلى الدوائر الغربية صوّرت الصراع الدموى الدائر فى شرقى الأناضول على أنه «حرب أهلية انخرط فيها الأرمن والأكراد ، وخلالها تُرتكب التجاوزات والفظائع من الجانبين»[١٤٧] .

فى ظل هذه المعطيات ، انطبعت صورة الأكراد فى المخيلة الغربية على أنها «وجه آخر» للأتراك ؛ أى المسلمين ، وارتبط ذكرهم بالسلب والنهب والتدمير والاغتصاب وإراقة

الدماء . وتكاد تكتظ الأدبيات بهذه المفردات وتتفق عليها . ففى الوثائق الرسمية ، أخبر ميريه هانوتو فى ٥ أكتوبر ١٨٩٤ بأن السبب الجوهرى فى التمرد الأرمنى ببيتليس يكمن فى «مضايقات الأكراد المتكررة للأرمن»[١٤٨] . كما قام الأكراد تحت زعامة الشيخ زيلان فى أوائل نوفمبر ١٨٩٥ باقتحام ديار بكر «وإقامة مذبحة دون تمييز للسكان المسيحيين ، كما قاموا بسلب ونهب وحرق الأحياء المسيحية ...»[١٤٩] . وفى فان – وتحديداً يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٩٥ – قام الأكراد مرة أخرى بمهاجمة الناس ، «ومن المعتقد أنهم يفعلون هذا بأوامر من الحكومة»[١٥٠] . وفى خربوط ، «... استمرت الحرائق لمدة ثلاثة أيام . وقام الأكراد بحرق كل القرى المسيحية ...»[١٥١] .

ولامندوحة أن الإعلام العثمانى قد أسهم نسبياً فى تحويل مجرى المذابح الأرمنية ١٨٩٤ – ١٨٩٦ إلى صراع إسلامى – مسيحى ؛ إذ أن الإدارة العثمانية قد فرضت رقابة صارمة وستاراً حديدياً على المطبوعات ونشرت «الحقائق» إما مقلوبة أو مغلوطة وإما مبتورة أو مشوهة . وقد تمخض عن استخدام الصحافة بهذه الكيفية أن وجد العامة من المسلمين ، بل والمثقفون والأعيان فى هذا «سبباً جوهرياً لتوجيه الانتقاد إلى السلطان على فشله فى إصدار الأوامر اللازمة من أجل القضاء على المسيحيين عموماً» . وباتت الجماهير المسلمة فى آسيا العثمانية تعتقد بأن الأرمن قتلوا ونهبوا «أعداداً كبيرة من المسلمين» مما يُبرر استدعاء القوات السلطانية من أجل فرض النظام وعقاب الأرمن . بيد أن القوى الأوربية العظمى قد تدخلت «للحيلولة دون فرض النظام» . ليس هذا فحسب ، بل باتت هذه الجماهير تعتقد أن السفن الحربية الأجنبية جاءت إلى البوسفور لتشجيع المسيحيين على التمرد . وبذا ، تشكلت فى العقل الجمعى العثمانى (الإسلامى) صورة مفادها أن المسيحيين يستعدون للقضاء على المسلمين ، ومن ثم ، يجب على المسلمين أن يقوموا بضربة استباقية ويقضوا على المسيحيين . ولاشك فى أن «التسريب الرسمى للأخبار الزائفة عبر الصحافة» قد أذكى نار الجهلاء وتسبب فى اندلاع الشغب والفوضى[١٥٢] .

ورغم هذه الصورة النمطية التى استأثرت بالرؤية الغربية ، فإن الأدبيات ذكرت غير مرة بأنه «... ومن أجل شرف الشعب المسلم يجب أن نقول بأننا سمعنا من كل الأشخاص الذين كانوا على مسارح الأحداث فى كل مكان وردت إلينا تفاصيل عنه ، أنه حدث فى

كثير من الحالات أن قام خلالها المسلمون بإيواء الأرمن وإنقاذهم من الموت . وبالقرب من طرابيزون قاموا بإنقاذ قرية كاملة ...»[١٥٣] .

الغرب والشراكة الكبرى

وإذا كانت الدولة العثمانية تتحمل مسئولية صناعة الصورة على النحو آنف التفصيل ، فإن الغرب – فى المقابل – يتحمل المسئولية بنسبة أكبر . إذ بالمثل تماماً ، استخدمت الأدبيات مصطلح «المسيحيين» بدلاً من الأرمن . وعلى ذكر المذابح الأرمنية ، طرحت صورة مغلوطة للرأى العام الغربى عن أوضاع المسيحيين فى الدولة العثمانية . وفى هذا الخضم ، يذكر ماك كول الذى يدَّعى أنه «على معرفة وثيقة بتركيا» أن حياة وممتلكات رعايا السلطان المسيحيين «لا أمان لها» فى أى من أرجاء السلطنة ، فلا إنصاف لهم حتى فى العاصمة ؛ إذ أن حياة المسيحى وممتلكاته وشرفه هى «دائماً وأبداً» تحت رحمة أى «مسلم حقير» يرغب فى الاستيلاء عليها . ولا يمكن للمسيحى أن يُثبت أنه تعرض للنهب حيث أن شهادته وما لديه من إثباتات لا تُقبل ضد شخص مسلم . إن قانون الشريعة الإسلامية يُحرِّم قتل الرعية الذى يدفع الجزية سنوياً من أجل منحه حق الحياة ، لاسيما وأنه برىء . ولكن فى الوقت نفسه – وحسب ماك كول – تنص الشريعة على أنه إذا قام «مؤمن» فى أى حال من الأحوال بقتل واحد من «الرعية» عمداً ، فإن القاتل عموماً لا يُقدَّم للعقاب أبداً . ويُواصل ماك كول تقديم صورته المشوهة عن مسيحيى الدولة العثمانية بقوله : «... إن الحقيقة بصراحة هى أن الحكم الإسلامى على الرعايا غير المسلمين لا يتسم بالعدل بشكل غير طبيعى ويتنافى بكل معنى الكلمة مع العدالة الطبيعية ...»[١٥٤] .

وجدير بالتسجيل هنا أن حملات جمع التبرعات التى أُديرت فى سياق دينى قد أسهمت فى تكوين صورة الأزمة الإسلامية المسيحية . وفى هذا الاتجاه ، وصفت «الهاليفاكس هيرالد» أوضاع الأرمن فى خريف عام ١٨٩٥ على النحو الآتى : «... إن اجتياح تركيا الشرقية جريمة لن يتمكن العالم المسيحى من محو آثارها . إن الوضع الحرج للمسيحيين فى البلاد بات معروفاً منذ عام مضى ...» . ولذا ، يجب ألا يبقى «العالم المسيحى ساكناً» ، ومن ثم ، لابد أن نمد أيادى العون إلى هؤلاء البؤساء الذين يتملكهم

الجوع والعرى حتى الموت . وحسب الجريدة : «إن أمريكا لا يُمكنها إرسال جيوش من أجل الثأر للجريمة ضد الإنسانية ، ولكن يُمكنها أن ترسل من ثروات الأمة لإنقاذ هؤلاء المعدمين والمحطمين ... وإطعامهم وكسائهم ، ومن ثم ، إنقاذهم من الموت»[١٥٥] .

ورغم أن الجريدة تتشكك فى أرقام الضحايا والخسائر بأرضروم ، فإنها فى منتصف ديسمبر ١٨٩٥ تقر بأن ثمة «ألف ضحية للمذابح وألف منزل حُرق ، ويظل سكانها دون وقود وطعام ومأوى وملابس شتوية ... إن نصف السكان المسيحيين ربما سيكون لديهم ما يكفى من مؤن للبقاء أحياءً . وينتظر الباقين مصير قاتم ...» . وبعد هذا الوصف للسكان المسيحيين قاطنى أرضروم ، تستغيث الجريدة بأن «مليماً واحداً فى اليوم ربما يُوفر للشخص ما يُبقيه على قيد الحياة»[١٥٦] .

ولا يتحمل الغرب وحده مسألة ربط التبرعات بالدين ؛ إذ أن الأرمن أنفسهم قد ناشدوا الغرب باسم الدين . ففى ٦ ديسمبر ١٨٩٥ ، أرسل أرمن الأستانة برقية إلى لندن يستغيثون فيها ببريطانيا حكومة وشعباً ، ومما جاء فيها : «إن أرمينية فى النزع الأخير ، ومازالت أعمال الإبادة مستمرة . لقد وصل عدد مَنْ تم القضاء عليهم إلى ١٠٠ ألف نسمة، ونجا خمسة آلاف نسمة فروا إلى الغابات والجبال حيث يقتاتون على البذور والأعشاب . لقد بدأ الجوع والبرد فى اقتناص أرواح الكثيرين منهم . باسم الإنسانية وباسم المسيحية أنقذونا»[١٥٧] .

وفى خط متواز مع تداعيات صبغ عملية التبرعات بطابع مسيحى محض ، فإن التأثير السلبى للإرساليات التبشيرية يُعد عموداً فقرياً فى هيكلية الصورة . وتجدر الإشارة إلى أن الإرساليات قد أسهمت فى هذا الميدان سلبياً من عدة نواح . ففى معظم الأحيان ، استمدت الدوائر الدبلوماسية والقنوات الإعلامية معلوماتها الأساسية عما يحدث فى الأناضول وقيليقية من خلال برقيات وخطابات أعضاء الإرساليات . ولاريب أن هذه المعلومات تُهيمن عليها الروح التبشيرية وتنزلق بالرأى العام فى خضم الصراع الدينى . على سبيل المثال ، تعترف جريدة «الهاليفاكس هيرالد» بفضل كيت ب . فريزر احدى أعضاء الإرسالية الأمريكية فى فان التى مابرحت تزودها بالأخبار تلو الأخرى : «وسوف نتذكر دائماً أن الآنسة فريزر قد أسهمت بمجموعة من الخطابات المثيرة التى أرسلتها منذ حوالى عام مضى إلى الهاليفاكس هيرالد تصف فيها الأوضاع فى فان»[١٥٨] .

ومن ناحية ثانية ، نتج عن النشاط الإرسالى بين الأرمن انتعاش الأخيرين اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتميزهم عن جيرانهم الأكراد الثارين بقوة الدين . ولذا ، أضحت مقاومة الإرساليات وأعضائها - المؤازرين للأرمن - فرضاً من منظور دينى . ففى خربوط ، وحسب «الهاليفاكس هيرالد» : دمر المسلمون ممتلكات الإرسالية الكندية، وقيمتها حوالى مائة ألف دولار ، وضربوا أحد أعضاء الإرسالية «بشكل رهيب»، ثم سُجن فى بلدة فيكى على مقربة من هاچن حيث احُتجز لمدة ستة عشر ساعة قبل إطلاق سراحه . وتكرر الجريدة بأن السبب المحورى فى هذا هو : «الكثير من الحقد تجاه الإرساليات»[١٥٩] . وفى مرعش ، أحرقوا مركز الدراسات اللاهوتية الأمريكية ونهبوا مقتنياته وأطلقوا النار على اثنين من الطلبة الموجودين به فأحدثوا بأحدهما إصابة خطيرة[١٦٠] .

وإزاء هذه الحالة ، مافتئت الإرساليات تستفز المسلمين بطرق شتى . ففى حين كان الغليان يتصاعد فى ولاية فان ، أصرت جريس كيمبال وأعضاء إرساليتها الأمريكية على توزيع الإغاثات المادية والعينية على منكوبى الأرمن . ولذا ، سعى المسلمون إلى عرقلة هذه الجهود ليس فى فان فقط ، ولكن فى بيتليس أيضاً[١٦١] .

ومن ناحية ثالثة ، زاد الإرساليون من لهيب النار المشتعلة فى الفضاء العثمانى عندما أوعزوا للغرب ، حكومات وشعوب ، بأن القضية دينية بحتة . فرغم الخطر المحوط بالإرساليات فى داخلية الأناضول ، فإن أحد أعضاء الإرسالية كتب يقول : «قد يسأل أحدهم : ألا تندم إذا لم ينسحب أعضاء الإرسالية المتواجدين فى المقار الداخلية من مراكزهم قبل هبوب الإعصار ؟ بالتأكيد لا . ما هى قيمة حياتنا ما لم تُبذل فى سبيل الكنيسة والمسيح ؟ إن حياة الآلام التى يُعانى منها إخواننا وأخواتنا الآن فى خربوط لهى دليل لمعنى لا يُمكن وصفه فى تاريخ نبل الجنس الأرمنى ... إن القديس بولس لم ينسحب ، لماذا نتردد نحن إذن فى أن نكون من ضمن هؤلاء الذين يُحققون هذه الأمنية التى كانت سبب ما تعرض له المسيح من آلام ، وهى سلامة جسده الذى هو الكنيسة ؟»[١٦٢] .

ومن ناحية رابعة ، تسببت الإرساليات فى انتقاد الدبلوماسيين الغربيين للدولة العثمانية

بشكل سافر . إذ نظراً لخطورة موقف الإرساليات ، طالب تيريل السفير الأمريكى بالأستانة الباب العالى فى منتصف نوفمبر ١٨٩٥ بضرورة «حماية الإرساليات» ، وشدد على أن الولايات المتحدة «سوف تعتبر تركيا مسئولة عن حياة أفراد الإرساليات» ، بل «مسئولة فى حالة مسّ حتى شعرة من رأس أى أمريكى»[١٦٣] . ورغم أن تيريل قد أثنى كثيراً على قائمقام عينتاب ومارسوفان ومتصرف أماسيا وقائد القوات فى مارسوفان على «تصرفاتهم الإنسانية والبطولية خلال الاضطرابات فى هذه الأماكن»[١٦٤] ، فإن أعضاء الإرسالية فى مارسوفان قد أبرقوا إليه يُخبرونه بأن رجالات الحرس الذين عينهم السلطان من أجل حمايتهم «لا يُؤتمنون» ، ومن ثم ، فإن حياتهم وممتلكاتهم فى خطر . وبناءً على هذا ، رفع تيريل الأمر إلى الباب العالى الذى أصدر أمراً إلى القائد العسكرى فى مارسوفان من أجل استبدال جنود الحراسة الذين تم تخصيصهم لحماية الأمريكيين[١٦٥] .

ولم يقتصر الأمر على الإرساليات البروتستانتية فحسب التى ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه امتد - وبشكل أكثر سفوراً - إلى الإرساليات الكاثوليكية التى ترعاها فرنسا . ففى المراسلات الرسمية التى تبودلت بين كومبون وميريه فى أوائل نوفمبر ١٨٩٥ ، سأل السفير النائب عبر برقية أرسلها صباح يوم ٢ نوفمبر : «هل ضَمَنَ والى ديار بكر حماية القنصلية والمقر الكاثوليكى؟» . وإذا لم يكن قد فعل ، فتقدموا باحتجاج «شديد اللهجة» وبرهنوا للجميع «على رباطة الجأش» . وحسب تعليمات السفير : «وحتى تأتيكم القوات السلطانية ، اهتموا بضمان أمن منشآتنا ومواطنينا ومَنْ هم فى حمايتنا»[١٦٦] .

وفى المساء ، أبرق إليه بتعليمات أخرى كى «يتوجه فى أقرب فرصة ممكنة إلى الآباء بصحبة بعض الضباط من أجل طمأنتهم»[١٦٧] . وبعد يومين ، وتحديداً فى يوم ٤ نوفمبر ، بعث كومبون رسالة عنيفة إلى والى ديار بكر نظير تقصيره فى حماية الكاثوليك : «إن رأسكَ ستكون الثمن»[١٦٨] .

ويُلاحظ أن لهجة كومبون السافرة لم تقتصر على والى ديار بكر فقط ، ولكنها طالت سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية ؛ فقد ختم رسالته إلى الوزير يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٥ كالآتى : «إن وجود نائب عن فرنسا فى ديار بكر ، وكذا ، وجود مقر لرجال الدين

الكابوشينيين* والموضوع تحت حمايتنا يفرضان على حكومة الجمهورية واجبات وحقوقاً يُنتظر أن تُؤديها . وإذا قررت الحكومة السلطانية عدم اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة من أجل معاقبة الجناة وقمع نوايا المسلمين الذين للأسف يتم تشجيعهم كثيراً ، فإن حكومة الجمهورية ستكون مجبرة على التهديد بالتدخل فى سبيل الحمل على احترام المسيحيين المهددين فى كل مكان وبأعداد كبيرة، بموجب الحقوق المخولة لها بواسطة المعاهدات**»[١٦٩] .

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز الأنظمة الغربية على حماية الإرساليات والمنضوين تحت لواءاتها قد عرّضها لنقد الصحافة اللاذع . فمثلاً ، صدَّرت «الهاليفاكس هيرالد» صفحتها الأولى يوم الجمعة ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ بالعنوان التالى : «الإرساليات فى حراسة القوات فى الوقت الذى يُذبح فيه المسيحيون على أيدى المسلمين» . وورد فى التفاصيل : «... الآن يحرس الجنود الأتراك الإرساليات فى حين أن المسيحيين الآخرين يتعرضون للمذابح على أيدى الأتراك المنحطين» . ويُعد هذا موقفاً فاضحاً للقوى الغربية المسيحية[١٧٠] .

---

* كلمة *Capuchins* مشتقة من الكلمة الإيطالية *Cappucio* التى تعنى غطاءً كبيراً للرأس أو قلنسوه الراهب مثل تلك التى يرتديها الرهبان . وهم جماعة من الرهبان المستجدين التابعين لنظام الرهبنى الرومانى الكاثوليكى الذى أُنشىء عام ١٥٢٥ لمواجهة تأثير حركة الإصلاح . وقد تأسس هذا النظام بشكل رسمى فى عام ١٥٢٨ بفضل جهود كليمنت السابع . وفى البدء ، كان هؤلاء الرهبان يُشكلون أحد فروع نظام الفرنسيسكان ، ولكنهم أصبحوا يُشكلون منذ عام ١٦١٩ نظاماً مستقلاً . وقد دافعوا بحماس منقطع النظير عن البابوية فى عصر الردة على الإصلاح ، واهتموا فيما بعد بالحملة الدينية الإعلامية الهادفة إلى تقوية تأثير الكاثوليكية الرومانية على الجماهير وأسهموا أيضاً فى العمل التبشيرى وسهلوا مهمة المستعمرين فى تقوية سلطتهم .

المعجم العلمى للمعتقدات الدينية : تعريب وتحرير سعد الفيشاوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ١١٠ .

** كانت فرنسا أول دولة أوربية تعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدولة العثمانية ، والتى بموجبها حصلت على «امتيازات» تجارية ثم دينية فيما بعد خاصة حماية الكاثوليك داخل أراضى السلطنة العثمانية . أُبرم أول اتفاق رسمى عام ١٥٦٩ ، وكان تجارياً بحتاً ، ثم جُدد للمرة الثانية فى عام ١٥٨١ وللمرة الثالثة فى عام ١٥٩٧ وللمرة الرابعة فى عام ١٦٠٤ . وخلال المرة الرابعة ، نجح الفرنسيون فى إضافة بند متعلق بحماية الحجاج المسيحيين المتوجهين إلى القدس وكذلك حماية الرهبان الفرنسيسكان المؤتمنين على الأراضى المقدسة فى فلسطين . وفى عهد لويس الرابع عشر ، وتحديداً عام ١٦٧٣ ، تجددت الاتفاقية الفرنسية - العثمانية وأُضيف إليها بند يُعطى لفرنسا حق حماية الأساقفة والرهبان الكاثوليك والكنائس التابعة لرعاياها فى أزمير وصيدا والإسكندرية وغيرها ، كما اعترفت ذات الاتفاقية بحق فرنسا فى حماية الرهبان الكابوشينيين واليسوعيين . وهكذا ، أُدخل مبدأ الحماية الدينية على نصوص هذه الاتفاقيات التى كانت فى الأصل تجارية بحتة . وللمزيد :

أنطوان حكيم : «الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة فى السلطنة العثمانية» ، فى كتاب : الأقليات والقوميات فى السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦ ، مجموعة باحثين ، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية ، الفنار ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٣ - ٥١ .

وعلاوة على ما سبق ، ثمة تيارات دعت الأنظمة الغربية إلى أن تتدخل فى الشأن الأرمنى بالدولة العثمانية تحت شعار المسيحية . ففى الأوساط الأمريكية – وهى أوساط صديقة للنظام العثمانى آنذاك – ثمة أصوات قد تعالت منددة بأوربا المسيحية : «كنا نثق باطمئنان – حتى شهر مضى – بأن أوربا المسيحية ستقوم بلاريب؛ لوقف هذه الروح الشيطانية والكاذبة . ولكن يبدو أن هذه الآمال قد أصبحت سراباً . ولا أحد يتصور مدى تحول تركيا إلى سلخانة أو يفهم مدى العذاب الرهيب الذى يصبه هذا الحاكم المجرم على شعبه وعلى المسيحيين»[١٧١]. وثمة مَنْ يتساءل : «هل يُمكن لحكومتنا ، بل هل يُمكن لأية حكومة تُسمِّى نفسها مسيحية أن تقف بلا حراك وتقبل الحقائق ولا تفعل أى شىء من أجل المعاقبة ومنع التكرار؟»[١٧٢] . وهناك مَنْ قرر بأن «اجتياح تركيا الشرقية جريمة لن يتمكن العالم المسيحى من محو آثارها . إن الوضع الحرج للمسيحيين فى الأناضول بات معروفاً للعالم منذ عام مضى»[١٧٣] .

وفى الدوائر الفرنسية – وهى ليست ضد السلطنة العثمانية – تنوعت الرؤية إلى المذابح الأرمنية من منظور إنسانى ، وأحياناً سياسى ، ولكن طغت بشدة «وجهة النظر المسيحية البحتة»[١٧٤] . وعقب أحداث البنك العثمانى ، طالب الفرنسيون الباب العالى بتكوين «لجنة لتهدئة الأوضاع» غايتها زيارة السجون والأحياء المنهوبة والبحث عن الأبرياء الذين مازالوا يختبئون من الخوف أو أُجبروا على الفرار ، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل «إعادة الثقة للمسيحيين»[١٧٥] .

وفى النطاقات البريطانية – وهى معتدلة مع دولة الخلافة – انبثقت تيارات تُطالب لندن بالتدخل ضد الممارسات العثمانية إزاء الأرمن لأنها «أفعال أعظم وأهوال أكبر من تلك التى وقعت أيام الأنبياء الأوائل عندما أنزل الرب ناراً من الفردوس على سدوم وعمورة» . وناشدت هذه التيارات الحكومة البريطانية ألا يظل ذات «التعاطف الأوربى مجرد صليب يوضع على القبور الأرمنية» ، ولذا ، يجب تفعيل الردود باسم الدين أولاً والإنسانية ثانياً لاسيما وأنه لم تُتخذ أية خطوات جادة لوضع نهاية لـ «سلب مسيحيين ونهبهم واغتصابهم وتعذيبهم وقتلهم» . ولذا ، يجب على التاج البريطانى أن يُقرر «عدم ترك المسيحيين تحت

رحمة المسلمين دون حماية» خصوصاً وأن بريطانيا المسيحية ، صاحبة الأخلاق السامية ... قد أقسمت بأغلظ الأيمان على الدفاع عن المسيحيين» . ويختتم أصحاب هذا الاتجاه مناشدتهم بالقول : هل لم يعد لتعاليم السيد المسيح والديانة المسيحية السمحة شىء من التأثير؟[١٧٦] .

وفى هذا السياق ، ومن رؤية مسيحية ، تعرضت علاقة الغرب بالدولة العثمانية لهجوم صارخ فى وسائل الإعلام . فقد انتقد ماك كول أوربا المسيحية بشدة لأنها تعتبر السلطنة «دولة متحضرة» . وإذا أدركت أوربا المسيحية أن الحكومة التركية هى بمعنى الكلمة «عبارة عن عصابة منظمة تخضع لنير استبدادها أكثر مناطق العالم جمالاً وثراءً معانية من الأنين والعذاب لعملت على وضع نهاية لعار استمرار مثل هذا القطيع من البربر ...» . ولاريب أن الأمم المسيحية ، كبيرها وصغيرها ، قديمها وحديثها ، باتت على «اقتناع وثيق بالفساد والعجز اللذين أصبح عليهما الحكم التركى والإدارة التركية، لدرجة أنها أصبحت لا تأتمن على حياة وشرف وممتلكات أيٍ من رعاياها فى ظل القانون الإسلامى» . وبهذا ، عرف العالم المسيحى من قرون صفة الهمجية التى تُمثل سلطان الأستانة وحكومته وهى «طبيعة غير قابلة للإصلاح أو التغيير»[١٧٧] .

وإثر تداعيات أحداث البنك العثمانى ، اهتزت كثيراً صورة الدولة العثمانية فى أوربا ؛ إذ سادها «اقتناع بأن تركيا لم تعد على مستوى الحفاظ على حكومة طبيعية قادرة على معاقبة الجناة وحماية الأبرياء دون تمييز للجنس أو الدين . وسنكون فى المستقبل على علم بأن السلطان راغب فى الاعتماد على المسلمين فقط وترك الحرية الكاملة لأغراضهم ، ويُسلِّم بمحض إرادته رعاياه من المسيحيين للقهر وأفظع أشكال الاضطهاد ، دون أن يترك لهم الأمل فى الحصول على العدالة» . عند هذا الحد ، وحسب هذا الرأى ، يجب على أوربا أن تطرح على نفسها سؤال : ما هو العلاج ؟[١٧٨] .

ولعل هذا السؤال ينقلنا إلى محور الدراسة الثالث : كيف نفسر كل ما سبق ؟ أو بالأحرى : ما هو السياق العام الذى حوّل مسار القضية الأرمنية وما نجم عن تداعياتها من مذابح بين عامىّ ١٨٩٤ – ١٨٩٦ إلى منزلق دينى منتهاه : صراع الإسلام ضد المسيحية ؟

رغم أن أدبيات الدراسة - رسمية وغير رسمية - وضعت مذابح الأرمن العثمانيين بين عاميّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ فى إطار دينى على النحو آنف التوصيف ، فإن الغرب ذاته يتناقض مذهبياً مع الكنيسة الأرمنية الرسولية الأرثوذكسية الوطنية . وأكثر من هذا ، أسهم الغرب سلبياً فى تمزيق وحدة هذه الكنيسة إثر الأنشطة التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية بين أتباعها ؛ فيما تمخض عنه انسلاخ قطاعات ليست بالقليلة عن جسد الكنيسة الأرمنية الأم . وفى الواقع ، تُعد أحداث عاميّ ١٨٩٤ - ١٨٩٦ نتيجة حتمية لتضارب مصالح الدولة العثمانية والأقليات المسيحية والغرب فى آن واحد .

فى الابتداء ، اضطرت الدولة العثمانية على مدار القرن التاسع عشر إلى التنازل عن كثير من أقاليمها إثر الحروب التى خاضتها دفاعاً عن كينونتها والثورات التى قام بها الرعايا المسيحيون بمؤازرة غربية . وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن موقف أوربا كان يتلخص فى إجماع دولها العظمى على أن مصلحتهم المشتركة تقضى بترك بنية الدولة العثمانية تتصدع شريطة ألا يُؤدى هذا إلى انهيارها التام . بيد أن دعم هذه الدول للحركات الانفصالية والثورات الداخلية قد أسهم فى تعجيل انهيار الدولة العثمانية[١٧٩] .

وإزاء هذا ، ثمة ملاحظة مؤداها أن حكومة الأستانة المركزية أصبحت تتدخل بقدر أكبر فى القضايا الاجتماعية التى تمس الفرد ، وأعادت تنظيم العلاقة بين المسلمين وغيرهم . وهنا ، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية سلكت فى القرن التاسع عشر نهجاً متبايناً عن ذاك الذى اتبعته فى القرن السابق . إذ شهد القرن التاسع عشر تزايد حجم البيروقراطية فى الإدارات العسكرية والمدنية وتزايد المهام التى أوكلت إليها ، وكان الكثير منها متروكاً قبل هذا القرن لرعايا الدولة ؛ التى اقتصر دورها على جباية الضرائب والإعداد للحروب . وفى ذات الوقت ، استعانت الحكومة المركزية بالتكنولوجيات والوسائل الحديثة لإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على العناصر التى كانت من آن لآخر تتحدى سلطة الدولة (الإنكشارية والقبائل والسلطات الدينية) . ومنذ ثلاثينيات القرن ، لجأت الدولة إلى إنشاء

أجهزة أمنية تُدير شبكة من الجواسيس فى الأستانة وغيرها لرصد حركات الناس وأحاديثهم[١٨٠] .

ومع أن الحكومة العثمانية المركزية قد نجحت نسبياً فى فرض هيبتها على المستوى المحلى ، فإنها لم تُسيطر تماماً على كل ما يجرى ؛ إذ بقيت بعض القبائل (الأكراد) تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وظل بعض الزعماء المحليين يتمتعون بنفوذهم التقليدى ، ولم تستطع الدولة القضاء على النفوذ السياسى لجميع رؤساء الطوائف الدينية لاسيما المسيحيين الذين ما انفكوا يتمتعون بسلطة كبيرة على أتباعهم . وإذا كانت النتيجة بهذا الشكل على المستوى الرسمى ، فما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين المنظومة العثمانية على المستوى الشعبى ؟ وهل كان جميع رعايا الدولة متساوين ؟ وكيف كانت الدولة تتعامل مع رعاياها من غير المسلمين ؟

ثمة صورة تطرحها الأدبيات الغربية مؤداها أن المجتمع العثمانى كان مقسماً إلى طوائف دينية أو ملل منعزلة عن بعضها البعض ودون أى تواصل اجتماعى بين أفرادها ، الذين يعيشون فى جو من الكراهية المتبادلة . وحسب هذه الرؤية ، تبدأ دائرة الكراهية من المسلمين إزاء المسيحيين ، وتمر بهم شطر اليهود ، وكذا اليهود صوب المسيحيين ، وتنتهى بكراهية الأخيرين للمسلمين[١٨١] .

وفى هذا الشأن ، جدير بالتسجيل أن الدولة العثمانية قد استوعبت بين ظهرانيها قوميات كثيرة وطوائف دينية مختلفة . وحتى بداية القرن التاسع عشر ، كانت هذه المنظومة تعيش نسبياً فى وئام وتتعاون فى شتى الأمور . وقدمت الدولة العثمانية للعالم نموذجاً إدارياً متسامحاً للتعايش بين مختلف الطوائف والأعراق ؛ إذ أن النظام السياسى العثمانى كان يقضى بعدم التعرض للناس فى ممارسة شعائرهم الدينية . ولاغرو ، فالإسلام يقوم على مبدأ التسامح فيما يتعلق بأهل الكتاب ، كما أنه يحض على حمايتهم فى البلاد المفتوحة وعدم المساس بحريتهم فى ممارسة عقائدهم الدينية . وهذا لا يعنى أنهم لم يُعانوا من حين لآخر ، رغم مبدأ التسامح الذى التزمت به الدولة[١٨٢] .

وبصفة عامة ، لم يكن توزيع السكان -لاسيما فى المدن العثمانية - دوماً ذا صبغة طائفية ؛ إذ أن جماعات من المسلمين والمسيحيين واليهود عاشت فى أحياء مشتركة وربطتهم علاقات جوار . فمثلاً ، نجد الأحياء المسيحية ، وكذا اليهودية ، فى قلب مجموعة من الأحياء الإسلامية مما يدل على مدى التواصل الاجتماعى بين هذه الطوائف على صعيد الحياة اليومية . ولكن تجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين اليهود والمسلمين كانت «أفضل» من مثيلتها بين المسلمين والمسيحيين أو بين الأخيرين واليهود[١٨٣] .

وحتى القرن التاسع عشر ، كان النظام القضائى يعكس التعددية الطائفية ؛ إذ كان لكل طائفة دينية محكمتها الخاصة وقضاتها . وفى عين اللحظة ، كانت المحاكم الإسلامية (الشرعية) تنظر وتبت فى أية قضية بين المسلم وغير المسلم على اعتبار أن «الولاية» بيد المسلمين . ولذا ، لم يكن جائزاً لغير المسلم الإدلاء بالشهادة ضد المسلم إلا فى حالات استثنائية . وكانت الدولة تتعامل مع مختلف الطوائف على الصعيد الرسمى من خلال رؤساء هذه الطوائف أو ممثليهم . وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم الشرعية كانت غالباً تمنح أهل الذمة حقوقاً لا تتوافر فى محاكمهم الملية . بيد أن حقبة التنظيمات أدت إلى تلاشى المرجعية الإسلامية فى النظام القضائى العام . ونجم عن ذلك - على الأقل نظرياً - معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم . وهذا يعنى تمتع الجميع بنفس الحقوق والواجبات[١٨٤] .

ومع هذا ، أخذ الشقاق يذر قرنه بين عناصر الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر بفعل عوامل خارجية وداخلية . وفى هذا المنحى ، ثمة شهادة جد مهمة أدلى بها فائز الغصين : «لم يذكر التاريخ أن الأكراد مواطنى الأرمن فى الولايات التى يسكنها الأمتان قاموا على بعضهم وتقاتلوا أو أن الأكراد استحلوا أموال الأرمن وسبوا نساءهم إلى تاريخ ١٨٨٨ . فإن الأكراد قاموا بأمر من الحكومة التركية وقتلوا أُناساً من الأرمن ... وكانت الحكومة فى كل الأوقات تُثير الأكراد والأتراك المسلمين عليهم متخذة الدين الإسلامى واسطة للوصول لمآربها ، نظراً لجهل المسلمين أحكام دينهم الصحيحة»[١٨٥] .

وتطرح ملاحظة الغصين الأخيرة قضية جد شائكة محورها السؤال التالى : ما هو موقع

الدين (الإسلامى) فى صناعة القرار العثمانى ؟ وما هى السمات العامة لمسلمى الدولة العثمانية لاسيما الأناضوليين المتهمين باقتراف مذابح الأرمن ؟

لاريب أن الدين - عموماً - يقوم بدور محورى فى العمليات الاجتماعية والسياسية ، ولكن يصعب فصله عن بقية العوامل . وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتبر نفسها «دولة إسلامية» واتخذ سلاطينها غالباً لقب «الغازى» ؛ أى المجاهد فى سبيل الله . كما أن عامة الناس فى الفضاء العثمانى كانوا مدركين جيداً للفوارق بين المسلمين وغيرهم خصوصاً المسيحيين . ورغم أن النظام العثمانى كان فى جوهره مزيجاً من ثقافات وأعراف ذات أصول بيزنطية وتركية وبلقانية وأخيراً إسلامية[١٨٦] ، فإن «الإسلام» كان بمثابة المرجعية العليا للدولة العثمانية داخلياً وخارجياً .

على المستوى الداخلى ، يُعد التزام الإدارة العثمانية رسمياً بتطبيق «الشريعة» أحد أبرز مظاهر تأثير الإسلام . وقد تجلى هذا بوضوح فى تنظيم القضاء والإقرار بسلطة القضاة وصلاحيتهم ، وتنظيم الهيكلية الدينية القادرة على دعم القضاة فى وجه التدخلات العسكرية والسياسية والاعتراف بصلاحياتها ، الإقرار بسلطة مشيخة الإسلام بوصفها المرجعية الدينية العليا المخولة الحق فى عزل السلطان . كما تجلى دور الإسلام فى السلطة التى كان يتمتع بها العلماء وفى النظام التعليمى الخاضع لهم ، وكذا الإدارة والمؤسسات ، وتحديد علاقة الحكم الإسلامى بأتباعه من غير المسلمين وتخصيص حقوقهم وواجباتهم[١٨٧] .

وعلى المستوى الخارجى ، أسهم الإسلام بفاعلية فى صياغة توجهات السياسة العثمانية الخارجية على قاعدة «دار الإسلام» فى مواجهة «دار الحرب» ، وواجب على المؤمن توسيع الأولى على حساب الثانية . وفى هذا الإطار أيضاً ، أضحى العثمانى - المسلم يعتبر أن تعلم لغة أجنبية يُعد ضرباً من ضروب التنازل ، وأن الكافر - غير المسلم - لا يملك شيئاً يزيده على ما يُقدمه الإسلام ، وأن النبى محمد ﷺ خاتم المرسلين . وقد تمخض عن هذا نوع من الانغلاق على الذات أثر لاحقاً فى موقع الدولة العثمانية وقوتها . وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الأوربى فى مناطق إسلامية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد زاد الخطر على الدولة العلية وكشف نقاط ضعفها ومواضع تخلفها . وقد اتسم العلاج العثمانى

بطابع دينى لاسيما الدعوة إلى إقامة «جامعة إسلامية» بغية خلق التجانس فى المنظومة العثمانية المتزعزعة . وحسب هذه الرؤية ، لا تكمن أسباب تراجع «الدولة الإسلامية» فى ضعف أو خلل داخلى ، بل فى سياسة أوربا المسيحية الهجومية الاستعمارية التى ترمى إلى استعباد المسلمين وتدمير الإسلام[١٨٨] .

ولامندوحة فى أن «الجامعة الإسلامية» التى أرادت أن تستقطب جميع المسلمين حول السلطان – الخليفة تُعد رد الفعل لتنامى النعرات الألمانية والسلافية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وقصارى القول ، اصطبغت الهوية السياسية العثمانية ، وكذا الطموحات ، لاسيما زمن السلطان عبد الحميد الثانى بطابع إسلامى ولم ترتكز على أسس قومية أو عرقية رغم أن تباشيرها كانت قد أخذت تلوح فى الأفق إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر عند تأزم علاقة الأرمن مع النظام العثمانى وانفجاراتها العنيفة والدموية .

وجديرٌ بالتسجيل هنا أن المفهوم العثمانى للإسلام قد تشكل فى إطار سياقات خاصة ؛ إذ أن الأتراك قد اعتنقوا الإسلام بمحض إرادتهم ، ولذا ، لن يضمروا فى أنفسهم أية ضغائن أو أحقاد شطر هذا الدين الذى ذابوا فيه وتناسوا كلياً تاريخهم وهويتهم فى فترة ما قبل الإسلام حتى أن كلمة «تركى» صارت مرادفاً لـ «مسلم» فى المعاجم الغربية . وقد تأثر مفهوم الإسلام الذى آمن به الأتراك بموقعهم الجغرافى على حدود الدولة الإسلامية مما جعل إيمانهم يتميز بخصائص «إسلام المواجهة» عسكرياً . وبرز هذا فى تفانى النظام العثمانى منذ نشأته فى الدفاع عن الإيمان والحفاظ على قوة الإسلام بتوسيع داره فى أوربا وغيرها ، وصد هجمات الغرب والحيلولة دون تغلغله فى ديار الإسلام . وتجلى أثره أيضاً فى إحلال الهوية الإسلامية محل الهوية التركية إحلالاً شبه كامل علاوة على نشر «الرسالة المحمدية» . وأخيراً ، اتسم الإسلام العثمانى الأناضولى – على عكس البلاد العربية – بترسيخ ظاهرة الفصل أو التمييز بين المسلمين وغير المسلمين . ورغم احترام الدولة نظرياً لسائر الديانات السماوية الأخرى ، تماشياً مع ما أوصت به الشريعة ، فإن أتباع هذه الديانات كانوا معزولين فى الأناضول نسبياً عن الجماعة الإسلامية . وعطفاً على ما سبق ، انتشر فى أرياف الأناضول

وداخليته ما يُمكن أن نسميه بـ «الدين الشعبى» الذى هيمنت عليه مفردات الحياة الصوفية والأفكار الشيعية بإيجابياتها وسلبياتها[١٨٩] .

والسؤال الذى يُثار هنا : كيف تحول الأناضول من هويته المسيحية إلى الإسلام ؟ وهل تمت أسلمته عن طريق الاستيراد أم عن طريق التحويل الجبرى ؟

لامراء فى أن أسلمة الأناضول لم تكن مفاجئة ، بل مرت عبر سلسلة طويلة من التآكلات المتواصلة . ففى الابتداء ، تأثر الأناضول بفعل الفوضى التى اجتاحته قبل التوحيد العثمانى وانتكاسات السلالات الحاكمة التى هزته وتدفق الهجرات غير المنتظمة . وعلى مدار هذه الفترات ، تلاشت الحدود الأناضولية وانفتحت الهضاب ووسع التركمانيون المؤسلمون مجال نشاطهم البدوى وتكاثروا بسرعة . وفى أثرهم ، فرضت اللغة التركية نفسها على اللغات اليونانية والأرمنية والفارسية ، وكذا الإسلام . وبمرور الوقت ، اعتنق المسيحيون الإسلام فرادى وجماعات بل وقرى بأكملها . وقد يكون هذا التحول عن يقين أو انتهازية ، وربما يكون جبرياً خصوصاً للأسرى . وتجدر الإشارة إلى أن ثمار زواج الأتراك من مسيحيات قد أسهم – بحكم الشريعة – فى زيادة صفوف المسلمين بالأناضول . وفى هذا السبيل ، لن تُؤدى المذابح وانزياحات الجماعة السكانية المسيحية خارج الأناضول أبداً إلى نتائج تتميز باتساع مماثل لنتائج هذا النمط من الزواج[١٩٠] .

بيد أن الديموجرافيا المسيحية الأناضولية شهدت نهضة ونالت دفعات قوية بفضل نظام الملل العثمانى وما نجم عنه من أمن واستقرار . ومن ثم ، لم تعد هناك أسلمة ناشئة عن خوف أو عن ضغط اجتماعى . وخارج نظام الملل ، اكتفت الإدارة العثمانية باحترام المبادئ القرآنية تجاه أهل الكتاب خصوصاً «منع الإكراه فى الدين والأسلمة القسرية» عدا الدفشرمة التى كانت بمثابة صيغة سلطوية لتجنيد مسيحيين فرضت عليهم الارتداد عن دينهم . وتجدر الملاحظة بأن الدفشرمة والبيروقراطية المسيحية فى الدولاب الإدارى قد شكلا صفوة فى المنظومة العثمانية أسهمت فى مساعدة الجماعة المسيحية على النمو ؛ إذ مع محاربة الدفشرمة للجماعة المسيحية الخارجية المعادية فى دار الحرب ، فإنهم قد استخدموا نفوذهم

واستفادوا من صداقاتهم لحماية الجماعة المسيحية فى دار الإسلام . وبمرور الوقت ، كونت البيروقراطية شبكات ابتغت العودة إلى المسيحية ابتداءً من قمة الهرم الاجتماعى وحتى قاعدته[١٩١] .

وقد تمخض عن هذا ، استمرار تواجد «السمة المسيحية» بالأناضول طوال التاريخ العثمانى . وتعززت هذه الخاصية بموجب إلغاء الإدارة العثمانية قواعد التمييز الطائفى عبر سلسلة من الإصلاحات الضريبية والمدنية (١٨٣٩ و ١٨٥٦) . وهكذا ، أُعيد إحياء الجماعة المسيحية فى ظل سلطة الإسلام وازدادت ديناميتها على نحو ما تُؤكده تعدادات الربع الأخير من القرن التاسع عشر ؛ إذ شكل اليونانيون والأرمن فقط «٢١٪» من السكان الأناضوليين . وبينما كانت الجماعة المسيحية فى أوجها ، ثمة تحول سياسى جذرى قلب المشهد الديموجرافى العثمانى . ففى ذلك التوقيت ، لجأت إلى الأناضول - عبر الأستانة - جماعات سكانية مسلمة هاربة من أقاليم مهزومة عسكرياً على حدود العالم المسيحى : روميللى والجبل الأسود وصربيا والبوسنة وبلغاريا وتساليا فى البلقان . كما نزحت عشرات آلاف المسلمين اليونانيين من كريت وحوالى نصف مليون جركسى من القوقاز . وبذا ؛ استقبلت الأناضول نحو مليونىّ نسمة يدينون بالإسلام . وعندئذ ، أضحت مسألة «إعادة أسلمة الأناضول» قضية سياسية تشغل بال المؤدلجين العثمانيين[١٩٢] .

ورغم الاجتياح الإسلامى للأناضول ، فإن الجماعة المسيحية ظلت فى نمو وصعود مستفيدة من النسق العثمانى ذاته الذى ألحق الضرر بتعداد المسلمين . ففى مجتمع يضع الوظيفة العسكرية على قمة الهرم ، نجد أن الغالبية المسلمة لا تُمارس عين الأنشطة التى تُمارسها الأقليات المسيحية واليهودية . إذ أن الزراعة والجيش يدخلان فى أولويات المسلمين ، وتُمارس الأقليات الصناعة والتجارة والخدمات ، وتتسم الإدارة بالاختلاط الطائفى . ورغم أن الجزية تُعد قاعدة تمييزية ، فإنها أقل فداحة من الحرب التى تزيد من احتمالات قتل المسلمين وتُبعد الذكور عن أسرهم مما يختزل نسبة الزيجات والإنجاب لديهم . ولاريب أن سلسلة النزاعات الحربية التى استغرق فيها التاريخ العثمانى قد زادت من نسبة الوفيات النوعية الذكرية . وحتى فى زمن السلم ، ماانفكت الأوبئة تحصد أرواح كثير من المسلمين ذوى الأمية الغالبة على عكس الأقليات التى استفادت من المؤسسات

التعليمية والصحية التى أنشأها المبشرون . ومن ثم ، توافرت أمام الجماعة المسيحية فرص لحراك اجتماعى يُدعمه شبه احتكار من جانبهم لقطاعات دينامية فى المجتمع والاقتصاد ويتسنى لها تكوين «طبقة وسطى مؤثرة» يتعزز دورها بفضل الحماية التى يوفرها الغرب لها[١٩٣] .

عند هذا الحد ، باتت الجماعة المسيحية فى الأناضول - لاسيما الأرمن - تُشكل معضلة شائكة أمام النظام العثمانى ؛ إذ بكون الأرمن أكبر أقلية مسيحية تحت الحكم العثمانى إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر ، فقد مثلوا عقبة دينية أمام تفعيل مشروع «الجامعة الإسلامية» بالأناضول[١٩٤] . وقد أدلى بهذه الرؤية كومبون السفير الفرنسى بالأستانة إلى كاسمير - بيريه رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسى يوم ٢٠ فبراير ١٨٩٤ : «إن فخامتكم تعرفون الأهمية السياسية والعسكرية لأرمينية ؛ إذ أن الجبال الحصينة التى تطوقها تفصل إلى قسمين - وتعزل تماماً - الجزئين المسلمين للدولة العثمانية ؛ الأناضول وبلاد ما بين النهرين»[١٩٥] . وفى الواقع ، كان الغرب حريصاً على عدم اكتمال أسلمة الأناضول ؛ إذ أن تواجد جماعات مسيحية به سيكون مدخله إلى الفضاء الأناضولى وما ورائه .

ولامراء فى أن الجهاد العثمانى قد اختزل الوجود المسيحى بالأناضول دون محوه كلية . ومن المفارقات ، أن النظام العثمانى (الإسلامى) الظافر تفاخر دوماً بحياة مشتركة مع أهل الكتاب وقدم بنية فريدة قادرة على ضمان السلم الأهلى . ولكنه قد كبتهم فى أواخر القرن التاسع عشر عندما بات خروجه من الدائرة الدولية مسألة وقت . وعند اندلاع مذابح منتصف عقد تسعينيات القرن التاسع عشر ، بات الأناضول ، ولأول مرة منذ زوال بيزنطة ، محل اشتهاء ثلاثى الأطراف : الأرمن والأتراك واليونانيون[١٩٦] .

وفى خط مواكب لهذه التطورات ، بررت المذابح الأرمنية تصور الغرب التقليدى للإسلام وللدولة العثمانية بصفتها دولة إسلامية ، وصار الهدف الأسمى قبل كل شىء - رغم صعوبة تنفيذه - هو إنقاذ الشعوب المسيحية الواقعة تحت النير التركى (الإسلامى) ورمى الدولة العثمانية «خارج أوربا لأنها جسم غريب عن حضارتها»[١٩٧] . ولعل هذه الملاحظة تدعونا إلى رصد صورة الدولة العثمانية لدى الغرب ومدى تأثرها بوضعية الأقليات المسيحية وطموحاتهم .

فى الواقع ، وجد العثمانيون أنفسهم بحكم الجغرافيا فى مواجهة دول أوربا الغربية المسيحية ، وقد ركزوا على هويتهم الإسلامية بصفتهم «مجاهدين فى سبيل الله رفعوا راية الإسلام» رغم أنهم استخدموا فى جيوشهم وفى ميادين أخرى عناصر مسيحية . وعلى الجانب الآخر ، اعتبر الغرب بفرعيه الأوربى والأمريكى العثمانيين ممثلين لـ «الحضارة الأخرى» مقابل الحضارة الحديثة[١٩٨] .

ورغم هذه الصورة السلبية ، امتدح بعض المفكرين السياسيين الأوربيين «استقامة وانضباط الموظفين العثمانيين مدنيين كانوا أم عسكريين» ؛ إذ أن توجيه النقد المباشر للملوك آنذاك كان يُعد أمراً محفوفاً بالمخاطر ؛ ولذا ، لجأ هؤلاء المفكرون إلى انتقاد سلوك الملوك بالإشارة إلى ما اعتبروه جوانب إيجابية فى الإدارة العثمانية . ومع هذا ، نظر الغرب إلى العثمانيين وكأنهم برابرة افتقروا إلى الحضارة ويتصرفون بوحشية وكفاراً بخلاف المسيحيين الأتقياء ، وهى ذات نظرة أوربا إلى الشرق العربى زمن الحروب الصليبية . وقد بقيت هذه الصورة فى مخيلة الغرب الذى دأب على اعتبار العثمانيين مجتمعاً منحطاً تارة ، وشهوانياً تارة ثانية . وفى عين اللحظة ، نظر الغرب إلى ذاته على أنه يُمثل حضارة وقيماً أرقى ، خالية من مثل هذه الموبقات ، ويُشكل مجتمعاً يتحلى أهله بضبط النفس والاعتدال والعقلانية فى تصرفاتهم . ويكتظ الفولكلور الشعبى الغربى بالأساطير والخرافات التى تُسيء إلى العثمانيين ، ويُصوِّر خصوصاً وحشيتهم وقسوتهم[١٩٩] .

بيد أن زوال التهديد العثمانى المباشر لأوربا عقب هزيمة ١٦٨٣ خارج أسوار فيينا غيّر الصورة التقليدية للعثمانيين فى أذهان عامة الغرب . فمنذ بداية القرن الثامن عشر ، وبعد أن شعر الأوربيون بالطمأنينة تجاه خصمهم العثمانى ، أخذوا يقتبسون عنه ويجنحون إلى تقليده فيما تمخض عن ظاهرة «الهوس التركى» . ففى غضون هذا القرن ، أسهم العثمانيون فى إثراء الموسيقى الكلاسيكية الأوربية ، وأصبح التاريخ العثمانى ملهماً لبعض الأعمال المسرحية . وفى أواخر القرن ، بدأت الأزياء العثمانية تغزو الشرائح العليا فى المجتمع الغربى ، وراح البعض يرتاد المقاهى لاحتساء «القهوة التركى» ويرتدى ما يشبه السراويل

العثمانية الفضفاضة المصنوعة من الحرير المزركش بألوان زاهية ناهيك عن تدخين الغليون التركى (النارجيله) وتناول الحلويات التركية[٢٠٠] .

بيد أن هذا الهوس أخذ يتلاشى خلال القرن التاسع عشر لتحل محله الصورة البشعة القديمة لوحشية العثمانيين (المسلمين) وهمجيتهم وفساد حكمهم . وإلى جانب هذه الصورة القاتمة ، ثمة صورة أخرى أُضيفت ، جعلت من التركى مهرجاً تارة وعاشقاً شهوانياً تارة أخرى ، وبذا ، أصبح المجتمع العثمانى فى نظر الغرب مكاناً تُرتكب فيه الفواحش والموبقات ومادة غزيرة للأدب الإباحى المنحط . وإذا كانت الدولة العثمانية قد مثلت منذ نشأتها «القوة الشريرة» التى تُناهض المسيحية ، فإنها أضحت فى القرن التاسع عشر نموذجاً للمجتمع الغارق فى لذاته وشبقه الجنسى[٢٠١] . وقد انعكست هذه الصورة بجلاء وسفور فى الأدبيات الغربية التى تعاطت مذابح الأرمن العثمانيين على نحو ما سبق بيانه .

وفى مواجهة هذه الصورة ، بقيت الدولة العثمانية تُكافح للحفاظ على كيانها أمام مجابهة تعاظم الإمبريالية الأوربية وتسلطها وحين كانت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية تُسيطران على معظم المعمورة . ففى أواخر القرن التاسع عشر ، لم يكن ثمة سوى قلة ضئيلة من الدول المستقلة خارج القارة الأوربية ولعل أهمها : الدولة العثمانية والصين واليابان . وباعتبارها دولاً مستقلة ، أصبحت محط آمال الشعوب الآسيوية المستعمَرة فى كفاحها ضد الإمبريالية الأوربية . ومن هذا المنطلق ، تطلعت عدة شعوب إلى الدولة العثمانية لمساندتها فى الكفاح ضد الاستعمار البريطانى والفرنسى والروسى[٢٠٢] .

بـــراءةُ مَـــنْ ؟

وهكذا ، فى ضوء الملابسات آنفة الوصف بين الثالوث : النظام العثمانى والأقليات المسيحية والغرب ، نستطيع تركيب الصورة التى بمقتضاها اتسمت الأزمة الأرمنية مع النظام العثمانى بالعنف والدموية واكتُسيت ثوباً دينياً .

فى البدء ، لم يكن القرن التاسع عشر قرناً للهزائم العثمانية العسكرية فقط ، ولكنه كان قرن «تحجيم العثمانيين وجرح عزة نفوسهم وكرامتهم» . إذ أن ثورات الأقليات المسيحية ،

وتدخل الغرب لصالحهم ، قد أفضى إلى «انسلاخات» متتالية عن الجسد العثمانى . ومن ثم ، أصبحت المسألة القومية للأقليات قضية محورية فى السياسة العثمانية ، وصار كل مطلب خاص بهم يعنى فى المنظور العثمانى «خطوة نحو الأمام لتقطيع أوصال الدولة» . ورغم أن العثمانيين قد أخمدوا غالباً عصيان الثوار ، فإن الغرب أجبرهم على تقديم تنازلات مقابل غض الطرف عن سحقهم لهذه الثورات عسكرياً . ولم يتوان الغرب زمنىّ السلم والحرب على مس كرامتهم وتحجيمهم بالتدخل المستمر والسافر فى شأنهم الداخلى . وإزاء هذه الحالة ، أسقط النظام العثمانى ضعفه أمام العدو الخارجى على الأقليات المسيحية بالداخل بغية «رميهم خارجاً» ونفث الحقد ضدهم وإنزال الغضب عليهم . ومنذئذ ، سيطر هلع شديد على النظام العثمانى من قمته إلى قاعدته باحتمالية السقوط فى هاوية «تذل كرامته» خاصة وأن «الماضى المجيد» كان مازال ماثلاً أمام العيون إلى عهد قريب : السيطرة على دولة تمتد عبر قارات ثلاث ، السيادة والمرجعية العليا ، استضعاف واستصغار الآخرين[٢٠٣] .

وفى خط متواز مع الهزائم العسكرية وضياع الأرض ، لم يكن القرن التاسع عشر هو قرن «المذابح المسيحية» وحدها ، بل شهد أيضاً «المذابح الكبيرة ضد الشعوب المسلمة» . وقد استقر معظم الناجين من هذه المذابح فى الأناضول وبالذات فى المناطق المأهولة بالأرمن «ولم يزيحوا عن أنفسهم بتاتاً شعور الأخذ بالثأر بسبب ما لاقوه» . ولذا ، غدوا جلادين متطوعين لإفناء الأقليات الأخرى بشكل جماعى ، وعلى رأسهم الأرمن[٢٠٤] .

وفى خضم هذه التفاعلات والانفعالات التى أحاطت بالنظام العثمانى من رأسه حتى إخمص قدميه ، تصاعد الشعور تجاه الأقليات المسيحية من مجرد «نفور» إلى «كراهية سافرة» . وتجدر الإشارة إلى أن بوادر النفور تجاه المسيحيين كانت موجودة فى الواقع العثمانى قبل عصر التنظيمات . بيد أن فرمان «المساواة بين الجميع» قد أجج هذا الشعور وآلم «الحس الدينى» لدى المسلمين الذين اعتبروا مساواتهم بـ «الفئات الدنيا دينياً» تحقيراً موجهاً ضدهم . وزيادة على هذا ، ظفرت الأقليات المسيحية – إثر مؤازرة غربية – بامتيازات هيأت لهم وضعاً اقتصادياً أفضل . وبخلاف ما سبق ، تمتع المسيحيون باللجوء عند الشدائد والضغوط إلى بعض قناصل الدول الأجنبية أو حكوماتها لحمايتهم على النقيض من المسلمين[٢٠٥] .

ومما زاد فى تصعيد الكراهية ضد الأقليات المسيحية أن النظام العثمانى لم يستوعب مطالبها القومية وروَّج «إشاعات سلبية جداً» عن ثوراتها الشعبية وصرَّح فقط عن «القتلى المسلمين» . أكثر من هذا ، صوَّرها على أنهم امتداد للاستعمار الغربى ورأسماليته التى تقف خلف كل السكان غير المسلمين . وبذا ، نظر العثمانيون إلى المسيحيين على أنهم سبب دمار دولتهم والقوى التى تُريد اغتصاب قوتهم . وفى لحظة يشعر فيها النظام العثمانى بأفول نجمه ، مابرح يلجأ إلى العنف تشبثاً ببقائه[٢٠٦] .

وفى الاتجاه المعاكس ، يجب الإقرار بأن الغرب قد بالغ فى بياناته عن مذابح الأقليات المسيحية وتعامل معها من منظور أحادى متجاهلاً مذابح المسلمين . وبذا ، انشغل الرأى العام الغربى بما جرى للمسيحيين دون النظر إلى ما يجرى للمسلمين . وعندئذ ، تُثار ضجة مبعثها «أخبار كاذبة» فى الغالب عن هذه الأقليات ؛ بغية تدخل الدول العظمى لإحراز آمال الأقليات . وبهذه الطريقة تُقتطع أراضى الدولة العثمانية وتحصل الأقليات على امتيازات جديدة . ويُعزى هذا من الخلف ، رغبة الغرب فى الاستيلاء على الأراضى العثمانية وتقطيع أوصالها وإفنائها . وهنا ، هيأت الأقليات المسيحية الظروف القوية لتدخل الغرب فى الشأن العثمانى الداخلى . وفى هذا المجرى ، استخدم الغرب حجة «الإصلاحات» مرة وحجة «الإنسانية» مرات وحجة «الدين» مرات ومرات كوسائل لبلوغ مآربه . ولذا كان تبرير النظام العثمانى لسلوكه العنيف رسمياً وشعبياً ضد الأقليات المسيحية من منطلق أنه رد فعل حتمى وطبيعى لأفعالهم «الخطيرة»[٢٠٧] .

على أية حال ، تشكل المشهد العثمانى إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر وتحديداً فى منتصفه – زمن المذابح الأرمنية – من المفردات التالية : الهلع من زوال الدولة والسيادة ، تقطيع أوصال الدولة على أيدى القوى الخارجية ، الشعور بمس الكرامة والتحقير ، القهر المستمر والنظرة إلى النظام العثمانى بمثابة ابن غير شرعى للتاريخ ، تجاهل المسلمين والتركيز على المسيحيين . ولذا ، أصبح منع تفكك الدولة وتقطيع أوصالها على قمة المسائل الجوهرية التى شغلت بال النظام العثمانى حكومة ورعية ، وتمخض عن كل ما سبق تجذير فكرة التوحد من أجل الحيلولة دون النهاية المأساوية للدولة العثمانية . وهنا ، كانت «الجامعة

وتدخل الغرب لصالحهم ، قد أفضى إلى «انسلاخات» متتالية عن الجسد العثمانى . ومن ثم ، أصبحت المسألة القومية للأقليات قضية محورية فى السياسة العثمانية ، وصار كل مطلب خاص بهم يعنى فى المنظور العثمانى «خطوة نحو الأمام لتقطيع أوصال الدولة» . ورغم أن العثمانيين قد أخمدوا غالباً عصيان الثوار ، فإن الغرب أجبرهم على تقديم تنازلات مقابل غض الطرف عن سحقهم لهذه الثورات عسكرياً . ولم يتوان الغرب زمنىّ السلم والحرب على مس كرامتهم وتحجيمهم بالتدخل المستمر والسافر فى شأنهم الداخلى . وإزاء هذه الحالة ، أسقط النظام العثمانى ضعفه أمام العدو الخارجى على الأقليات المسيحية بالداخل بغية «رميهم خارجاً» ونفث الحقد ضدهم وإنزال الغضب عليهم . ومنذئذ ، سيطر هلع شديد على النظام العثمانى من قمته إلى قاعدته باحتمالية السقوط فى هاوية «تذل كرامته» خاصة وأن «الماضى المجيد» كان مازال ماثلاً أمام العيون إلى عهد قريب : السيطرة على دولة تمتد عبر قارات ثلاث ، السيادة والمرجعية العليا ، استضعاف واستصغار الآخرين[٢٠٣] .

وفى خط متواز مع الهزائم العسكرية وضياع الأرض ، لم يكن القرن التاسع عشر هو قرن «المذابح المسيحية» وحدها ، بل شهد أيضاً «المذابح الكبيرة ضد الشعوب المسلمة» . وقد استقر معظم الناجين من هذه المذابح فى الأناضول وبالذات فى المناطق المأهولة بالأرمن «ولم يزيحوا عن أنفسهم بتاتاً شعور الأخذ بالثأر بسبب ما لاقوه» . ولذا ، غدوا جلادين متطوعين لإفناء الأقليات الأخرى بشكل جماعى ، وعلى رأسهم الأرمن[٢٠٤] .

وفى خضم هذه التفاعلات والانفعالات التى أحاطت بالنظام العثمانى من رأسه حتى إخمص قدميه ، تصاعد الشعور تجاه الأقليات المسيحية من مجرد «نفور» إلى «كراهية» سافرة . وتجدر الإشارة إلى أن بوادر النفور تجاه المسيحيين كانت موجودة فى الواقع العثمانى قبل عصر التنظيمات . بيد أن فرمان «المساواة بين الجميع» قد أجج هذا الشعور وآلم «الحس الدينى» لدى المسلمين الذين اعتبروا مساواتهم بـ «الفئات الدنيا دينياً» تحقيراً موجهاً ضدهم . وزيادة على هذا ، ظفرت الأقليات المسيحية - إثر مؤازرة غربية - بامتيازات هيأت لهم وضعاً اقتصادياً أفضل . وبخلاف ما سبق ، تمتع المسيحيون باللجوء عند الشدائد والضغوط إلى بعض قناصل الدول الأجنبية أو حكوماتها لحمايتهم على النقيض من المسلمين[٢٠٥] .

ومما زاد فى تصعيد الكراهية ضد الأقليات المسيحية أن النظام العثمانى لم يستوعب مطالبها القومية وروَّج «إشاعات سلبية جداً» عن ثوراتها الشعبية وصرَّح فقط عن «القتلى المسلمين» . أكثر من هذا ، صوَّرها على أنهم امتداد للاستعمار الغربى ورأسماليته التى تقف خلف كل السكان غير المسلمين . وبذا ، نظر العثمانيون إلى المسيحيين على أنهم سبب دمار دولتهم والقوى التى تُريد اغتصاب قوتهم . وفى لحظة يشعر فيها النظام العثمانى بأفول نجمه ، مابرح يلجأ إلى العنف تشبثاً ببقائه[٢٠٦] .

وفى الاتجاه المعاكس ، يجب الإقرار بأن الغرب قد بالغ فى بياناته عن مذابح الأقليات المسيحية وتعامل معها من منظور أحادى متجاهلاً مذابح المسلمين . وبذا ، انشغل الرأى العام الغربى بما جرى للمسيحيين دون النظر إلى ما يجرى للمسلمين . وعندئذ ، تُثار ضجة مبعثها «أخبار كاذبة» فى الغالب عن هذه الأقليات ؛ بغية تدخل الدول العظمى لإحراز آمال الأقليات . وبهذه الطريقة تُقتطع أراضى الدولة العثمانية وتحصل الأقليات على امتيازات جديدة . ويُعزى هذا من الخلف ، رغبة الغرب فى الاستيلاء على الأراضى العثمانية وتقطيع أوصالها وإفنائها . وهنا ، هيأت الأقليات المسيحية الظروف القوية لتدخل الغرب فى الشأن العثمانى الداخلى . وفى هذا المجرى ، استخدم الغرب حجة «الإصلاحات» مرة وحجة «الإنسانية» مرات وحجة «الدين» مرات ومرات كوسائل لبلوغ مآربه . ولذا كان تبرير النظام العثمانى لسلوكه العنيف رسمياً وشعبياً ضد الأقليات المسيحية من منطلق أنه رد فعل حتمى وطبيعى لأفعالهم «الخطيرة»[٢٠٧] .

على أية حال ، تشكل المشهد العثمانى إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر وتحديداً فى منتصفه - زمن المذابح الأرمنية - من المفردات التالية : الهلع من زوال الدولة والسيادة ، تقطيع أوصال الدولة على أيدى القوى الخارجية ، الشعور بمس الكرامة والتحقير ، القهر المستمر والنظرة إلى النظام العثمانى بمثابة ابن غير شرعى للتاريخ ، تجاهل المسلمين والتركيز على المسيحيين . ولذا ، أصبح منع تفكك الدولة وتقطيع أوصالها على قمة المسائل الجوهرية التى شغلت بال النظام العثمانى حكومة ورعية ، وتمخض عن كل ما سبق تجذير فكرة التوحد من أجل الحيلولة دون النهاية المأساوية للدولة العثمانية . وهنا ، كانت «الجامعة

الإسلامية» حلاً مثالياً لإنقاذ الدولة من مصيرها المرتقب . ومن ثم ، نظر النظام العثمانى إلى مطالب الأقليات المسيحية ، لاسيما الأرمن فى شرق الأناضول ، على أنها تُمثل تهديداً حقيقياً على كيانه . وبذا ، وضعت الإدارة العثمانية تنفيذ «الإصلاحات الأرمنية» فى خانة «إما البقاء وإما الفناء» وهيمنت عليها فكرة أن شعباً من رعاياها يتوق إلى الاستقلال الذاتى ثم الانفصال التام . وفى هذا المنحى ، لجأت إلى تأجيج النعرات الدينية فى فترة شهدت تأصل الاعتقاد بأن النظام العثمانى مستهدف من «العالم المسيحى» . وفى عين اللحظة ، ساد الاعتقاد بأن الأرمن هم الامتداد الداخلى للأعداء ويسعون للاستيلاء على قلب الدولة العثمانية ؛ أى الأناضول .

وبذا ، تضافرت الظروف التى انبثقت عنها المصادمات الدموية بين النظام العثمانى والأرمن إبان منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر . وخلالها ، استخدم المتصارعون الدين إسلاماً كان أم مسيحية بمثابة «ورقة رابحة» فى اللعبة السياسية بدءاً من الأقليات المسيحية ومروراً بالنظام العثمانى وانتهاءً بالغرب . والعكس كذلك .

الهوامش

(١) محمد رفعت الإمام : القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(٢) جان شرف : القضية الأرمنية فى السلطنة العثمانية ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١١١ .

(٣) Temperley, H: England and the Near East, the Crimea, London, 1936, P.VII.

(٤) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٥) نفسه .

(٦) Sonyel, Salahi Ramsdam: The Ottoman Armenians, London, 1987, P. 11.

(٧) Bournoutian, George A.: A History of the Armenian People, 2 Vols, California, 1994, Vol.2, PP. 10-11.

(٨) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٩) Artinian, Vartan: "The Formation of Catholic and Protestant *Millets* in the Ottoman Empire", The Armenian Review, Vol. 28, No. 109, Los Angeles, 1975, PP. 1-11.

(١٠) Bournoutian: Op. Cit., PP. 85-86.

(١١) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ٢١ .

(١٢) فؤاد حسن حافظ : تاريخ الشعب الأرمنى منذ البداية حتى اليوم ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(١٣) Marcler, Frédéric: La Nation Arménienne, son Passé, ses Malheurs, Paris, 1923, PP. 43 - 46.

(١٤) Shaw, Stanford j. & Ezel Kural: History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, London, 1978, Vol. 2, PP. 142 - 144.

(١٥) Bournoutian: Op. Cit. P. 87.

(١٦) Shaw: Op. Cit., PP. 147 - 152, 158 - 162.

(١٧) Ibid: PP. 172 - 180.

(١٨) Ibid: PP. 182 - 184.

(١٩) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٢٠) Aharonian, Kersam: A Historical Survey of the Armenian Case, U.S.A., 1989, PP. 34-35.

(٢١) Ibid: PP. 35 - 37.

(٢٢) Ibid: PP. 38 - 39.

(٢٣) Shaw: Op. Cit., PP. 190 - 191.

(٢٤) Carzou, J.M: un génocide exemplaire. l'Arménie 1915, Paris, 1975, PP. 217 - 223.

(٢٥) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٢٦) Shaw: Op.Cit., PP. 195 - 200.

(٢٧) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٢٨) نفســـه : ص ٢٠٦ .

(٢٩) Shaw: Op. Cit., PP. 192 - 195;
Bournoutian: Op. Cit., P. 92.

(٣٠) چان شرف : المصدر السابق ، ص ص ١٦٨ - ١٧٠ .

(٣١) نفســـه : ص ١٧١ .

(٣٢) محمد رفعت الإمام : المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٣٣) چان شرف : المصدر السابق ، ص ص ١٧٣ - ١٧٩ .

(٣٤) فرانسـوا چورچو : «النزع الأخير» (١٨٧٨ - ١٩٠٨) ، فى تاريخ الدولة العثـمانيـة ، إشراف : روبيـر مانتـران ، ترجمة : بشـير السـباعى ، جـزءان ، دار الفكر للدراسات والنشـر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، الجزء الثانى ، ص ٢١٩ .

(٣٥) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٣٦) Sonyel: Op.Cit., PP. 163 - 170.

(٣٧) Ibid: PP. 171 - 172.

(٣٨) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٣٩) نفســـه : ص ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٤٠) Schopoff, A.: Les Réformes et la Protection des Chrétiens en Turquie, Paris, 1904, PP. 475 - 526.

(٤١) Bournoutian: Op.Cit., PP. 94 - 95.

(٤٢) سلوى سعد سليمان الغالبى : «المسألة الأرمنية فى الدولة العثمانية وحادثة احتلال البنك العثمانى (١٣١٤هـ / ١٨٩٦م)» ، العصور ، المجلد الرابع عشر ، الجزء الأول ، يناير ٢٠٠٤ ، دار المريخ ، لندن ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٤٣) نفســـه : ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٤٤) نفســـه : ص ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٤٥) فؤاد حسن حافظ : المصدر السابق ، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٤٦) Bournoutian: Op.Cit., P. 94.

(٤٧) The Halifax Herald: Wednesday, 2 January 1895, P.1.

(٤٨) Ibid: Tuesday, 19 November 1895, P.1.

(٤٩) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P. 13.

(٥٠) Ibid: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(٥١) Dillon, E.J: "Armenia, An Appeal", the Contemporary Review, New York, London, January 1896, P.160.

(٥٢) The Halifax Herald: Saturday, 14 December 1895, P. 13.

(٥٣) Ibid: Tuesday, 20 November 1894, P. 4.

(٥٤) The Daily News : Sunday, 25 November 1895, P.1.

(٥٥) The Halifax Herald: Thursday, 24 October 1895, P.6.

(٥٦) Ibid: Wednesday, 20 November 1895, P.1.

(٥٧) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(٥٨) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P. 13; Monday, 30 December 1895, P.1.

(٥٩) Ibid: Friday, 15 November 1895, P.1.

(٦٠) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(٦١) Ibid: Tuesday, 23 April 1895, P.1.

(٦٢) Ibid: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(٦٣) Kolniscoe Zeitung: 8 October 1895.

(٦٤) The Daily News: 3 October 1895;
The Halifax Herald : Friday, 4 October 1895, P.4;
The Times: 31 August 1896; 3 September 1896.

(٦٥) Dillon: Op.Cit., P. 162.

(٦٦) France, Les Archives du Ministère des Affaires étrangères, Paris, Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numero 118, M. Meyrier, Vice - Consul de France à Diarbékir, à M.P. Cambon, Ambassadeur de la République Française à Constantinople, Diarbékir, 2 Novembre 1895; 3 Novembre 1895.

(٦٧) Ibid: M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S. Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 Novembre 1895.

(٦٨) Ibid: M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M.Berthelot, Ministre des Affaires étrangères, Péra, le 4 Novembre 1895.

(٦٩) Ibid: Numéro 254, M. de la Bouliniére, Chargé d'Affaires de France à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, le3 Septembre 1896.

(٧٠) Ibid: Numéro 264, M. de la Bouliniére, Chargé d'Affaires de France à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, 16 Septembre 1896.

(٧١) Ibid: Numéro 273, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, 18 Octobre 1896.

(٧٢) The Halifax Herald: Wednesday, 16 January 1895, P.5; Tuesday, 12 February 1895, P.8.

(٧٣) Ibid: Wednesday, 7 August 1895, P.1.

(٧٤) Ibid: Monday, 16 September 1895, P.4.

(٧٥) Ibid: Thursday, 17 October 1895, P.1.

(٧٦) The Daily News: 10 September 1895.

(٧٧) نشرت «التايمز» اللندنية نفس المضمون فى عدد سابق بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٩٥.

The Times: 18 October 1895.

(٧٨) The Halifax Herald: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(٧٩) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(٨٠) Ibid.

(٨١) Ibid.

(٨٢) Ibid.

(٨٣) Ibid: Monday, 2 December 1895, P.1.

(٨٤) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.15.

(٨٥) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 188, M. Meyrier, Vice - Consul de France à Diarbékir, à M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, Diarbékir, 31 October 1895.

(٨٦) Ibid: M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S. Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 November 1895.

(٨٧) Dillon: Op. Cit., P. 164.

نشر ديلون بعض هذه الأفكار فى منتصف عام ١٨٩٥ على ذات الدورية.

Dillon. E. J: "The Condition of Armenia", the Contemporary Review, New York, London, August 1895.

(٨٨) The Halifax Herald: Thursday, 20 August 1895, P.5.

(٨٩) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 41, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople. à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Péra, le 4 Avril 1895.

(٩٠) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(٩١) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.13, 15.

(٩٢) Blue-Book: Turkey, London, 1896, No.5,Correspondance relating to the Asiatic Provinces of Turkey, Report of British Vice-Consul Fitzmaurice to sir Phillip Currie, Urfa, 16-3-1896.

(٩٣) The Times: 6 November 1895.

(٩٤) The Halifax Herald: Thursday, 20 August 1896, P.5.

(٩٥) Ibid: Thursday, 12 December 1895, P.1.

(٩٦) Ibid: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(٩٧) Ibid: Wednesday, 2 January 1895, P.1; Saturday, 12 January 1895, P.1.

(٩٨) Ibid: Wednesday, 5 December 1894, P.4.

(٩٩) Ibid: Friday, 21 December 1894, P.2.

(١٠٠) The Daily Telegraph: 19 March 1895.

(١٠١) Affaires arméniennes: Numéro 41, Op. Cit.

(١٠٢) Ibid: Numéro 118.

(١٠٣) The Daily News: 16 October 1895.

(١٠٤) The Halifax Herald: Monday, 9 December 1895, P.1.

(١٠٥) Ibid: Thursday, 12 December 1895, P.1.

(١٠٦) Ibid: Monday, 16 December 1895, P.1.

(١٠٧) Report of British Vice-Consul Fitzmaurice to Sir Phillip Currie, Urfa, 16-3-1896.

(١٠٨) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(١٠٩) Dillon: Op.Cit., P. 163.

(١١٠) Ibid.

(١١١) The Halifax Herald: Thursday, 13 June 1895, P.6; Thursday, 17 October 1895, P.6; Monday, 30 October 1895, P.1.

(١١٢) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(١١٣) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.13, 15.

(١١٤) Ibid: Thursday, 13 June 1895, P.6.

(١١٥) Ibid: 3 January 1896. P.8.

(١١٦) Ramsay, W.M.: "Two Massacres in Asia Minor", the Contemporary Review, New York, London, September 1896, P.55.

(١١٧) The Halifax Herald: Saturday, 14 December 1895, P. 15.

(١١٨) Ibid: Friday, 3 January 1896, P.8.

(١١٩) Léart, Marcel: La Question Arménienne à la Lumière des Documents, Paris, 1913, P.5.

(١٢٠) أرنولد .ج.توينبى: المجازر الأرمنية أو اغتيال أمـة، ترجمة: چوزيف كالوستيان، لبنان، ١٩٩٧، ص ٢١.

(١٢١) The Halifax Herald: Friday, 3 January 1896, P.8.

(١٢٢) MacCall, Malcolm: "The Constantinople Massacre and its lesson", The Contemporary Review, New York, London, November 1895, P.7.

(١٢٣) أشار الكاتب الفـرنسى مارسيل ليـار إلى حالات اضطر الأرمن فيـها إلى اعتناق الإسـلام قبل مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦. ومنهـا على سبيل المثال، "أسـلمة" الأرمن فى أنحاء خويت وسـيلفان فى ولاية بيـتليس عام ١٨٠٠ وفى تورتوم وأيسـبيـر وبايبورت فى ولاية أرضـروم عام ١٨٢٠ وفى هامشين ويانوبل وقره ديرى فى ولاية طرابيزون عام ١٨٣٠.

Léart: Op.Cit., P.5.

(١٢٤) The Daily News: Thursday, 27 December 1894, P.4.

(١٢٥) The Halifax Herald; Saturday, 30 November 1895, P.1.

(١٢٦) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(١٢٧) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 10, M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Diarbékir, le 5 Octobre 1894.

(١٢٨) The Halifax Herald: Saturday, 14 December 1895, P.15.

(١٢٩) توينبى: المصدر السابق، ص ١٦.

(١٣٠) Dillon: Op.Cit., P.157.

(١٣١) The Halifax Herad: Monday, 16 December 1895, P.1.

(١٣٢) Mandelstam, André N: La Société des Nations et les Puissances devant le Problème Arménien, Paris, 1926, P.39.

(١٣٣) MacCall: Op.Cit., P. 7.

(١٣٤) The Halifax Herald: Saturday, 4 January 1896, P.1.

(١٣٥) Ibid: Friday, 31 January 1896, P.1.

(١٣٦) Ministère des Affaires étrangères, Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 201, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étragnères, Péra, le 14 Mai 1896.

(١٣٧) Ibid.

(١٣٨) Morgan, Jacques de: Histoire du peuple arménien, Paris, 1919, P.267.

(١٣٩) The Halifax Herald: Wednesday, 13 November 1895, P.1.

(١٤٠) Ibid: Friday, 13 December 1895, P.8.

(١٤١) Ibid: Wednesday, 16 October 1895, P.6.

(١٤٢) Ibid: Wednesday, 13 November 1895, P.1.

(١٤٣) Ibid: Tuesday, 19 November 1895, P.1.

(١٤٤) Numéro 118, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, Péra, 2 November 1895; M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, à M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, Diarbékir, 2 Novembre 1895.

(١٤٥) Ibid: M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S.Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 Novembre 1895.

(١٤٦) The Times: 6 November 1895.

(١٤٧) The Halifax Herald: Friday, 10 December 1894, P.4.

(١٤٨) Numéro 10, M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Diarbékir, le 5 October 1894.

(١٤٩) The Halifax Herald: Thursday, 7 November 1895, P.1.

(١٥٠) Ibid: Friday, 29 November 1895, P.1.

(١٥١) Ibid: Tuesday, 3 December 1895, P.1.

(١٥٢) Ibid: Monday, 30 December 1895, P.1.

(١٥٣) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(١٥٤) Mac Call: Op. Cit., P.1.

(١٥٥) The Halifax Herald: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(١٥٦) Ibid: Saturday, 14 December 1895, P.13.

(١٥٧) Ibid: Friday, 13 December 1895, P.8.

(١٥٨) Ibid: Friday, 15 November 1895, P.1.

(١٥٩) Ibid: Wednesday, 20 November 1895, P.1.

(١٦٠) Ibid: Friday, 29 November 1895, P.1.

(١٦١) The Christian Herald: Wednesday, 12 November 1895.

(١٦٢) The Halifax Herald; Saturday, 14 December 1895, P.13.

(١٦٣) The Daily News: 17 November 1895.

(١٦٤) The Halifax Herald: Monday, 9 December 1895, P.1.

(١٦٥) Ibid: Monday, 30 December 1895, P.1.

(١٦٦) Numéro 118, M. P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Meyrier, Vice-Consul de France à Diarbékir, Péra, le 2 Novembre 1895.

(١٦٧) Ibid.

(١٦٨) Ibid: Péra, 4 Novembre 1895.

(١٦٩) Ibid: M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à S.Exc. Saïd-Pacha, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 4 Novembre 1895.

(١٧٠) The Halifax Herald: Friday, 15 November 1895, P.1.

(١٧١) Ibid: Wednesday, 30 November 1895, P.1.

(١٧٢) Ibid: Tuesday, 26 November 1895, P.1.

(١٧٣) Ibid: Saturday, 30 November 1895, P.3.

(١٧٤) Marcler, Frédéric: La Nation Arménienne, son Passé, ses Malheurs, Paris, 1923, P.46.

(١٧٥) Numéro 264, M. de la Bouliniére, Chargé d'Affaires de France à Constantinople, à M. Hanotaux, Ministre des Affaires étrangères, Thérapia, 16 Septembre 1896.

(١٧٦) Dillon: Op.Cit., P.165.

(١٧٧) MacCall: Op.Cit., P.2.

(١٧٨) Affaires arméniennes, Numéro 254, Op. Cit.

(١٧٩) دونالد كواترت : الدولة العثمانية ١٧٠٠ – ١٩٢٢ ، ترجمة ، أيمن نيازى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١١٣ – ١١٨ .

(١٨٠) نفسه : ص ص ١٢٥ – ١٢٧ .

(١٨١) Affaires arméniennes: Numéro 254, Op. Cit.

(١٨٢) دونالد كواترت : المصدر السابق ، ص ٣٧ – ٣٨ ، ٣٠٥ .

(١٨٣) نفسه : ص ص ٣١٤ – ٣١٦ .

(١٨٤) نفسه : ص ص ٣١١ – ٣١٣ .

(١٨٥) فائز الغصين : المذابح فى أرمينيا ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ص ١٢ – ١٣ .

(١٨٦) دونالد كواترت : المصدر السابق ، ص ٣٥ – ٣٦ ، ٣١٠ .

(١٨٧) مرغريت حلو : الإسلام والسياسة فى تركيا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦ – ١٧ .

(١٨٨) Lewis, Bernard: The Emergence of Modern Turkey, London, Oxford University Press, 1962, P. 336.

(١٨٩) Ibid: PP. 11 - 13.

(١٩٠) فيليب فارج ويوسف كرباج : المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى ، ترجمة : بشير السباعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧٨ – ١٨٥ .

(١٩١) نفسه : ص ص ١٨٧ – ١٨٩ .

(١٩٢) نفسه : ص ص ١٩١ – ١٩٣ .

(١٩٣) نفسه : ص ص ١٩٣ – ١٩٥ .

(١٩٤) حنا سعيد الحاج : العلاقات الإسلامية الأرمنية منذ الفتح العربى حتى اليوم ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٤ ، ١٦٠ .

(١٩٥) Ministère des Affaires étrangères: Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numéro 6, M.P. Cambon, Ambassadeur de la République française à Constantinople, à M. Casimir - Perier, Président du Consul, Ministre des Affaires étrangères, Péra, 20 Février 1894.

(١٩٦) فيليب فارج ويوسف كرباج : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(١٩٧) تانير أكچام : الهوية القومية التركية والقضية الأرمنية ، ترجمة الكسندر كشيشيان ، دار طلاس ، حلب ، بدون تاريخ ، ص ٣٠ .

(١٩٨) دونالد كواترت : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(١٩٩) نفسه : ص ص ٣٩ – ٤١ .

(٢٠٠) نفسه : ص ص ٤٢ – ٤٤ .

(٢٠١) نفسه : ص ص ٤٤ – ٤٦ .

(٢٠٢) نفسه : ص ص ٤٦ – ٤٧ .

(٢٠٣) تانير أكچام : المصدر السابق ، ص ص ٤٩ – ٥٣ .

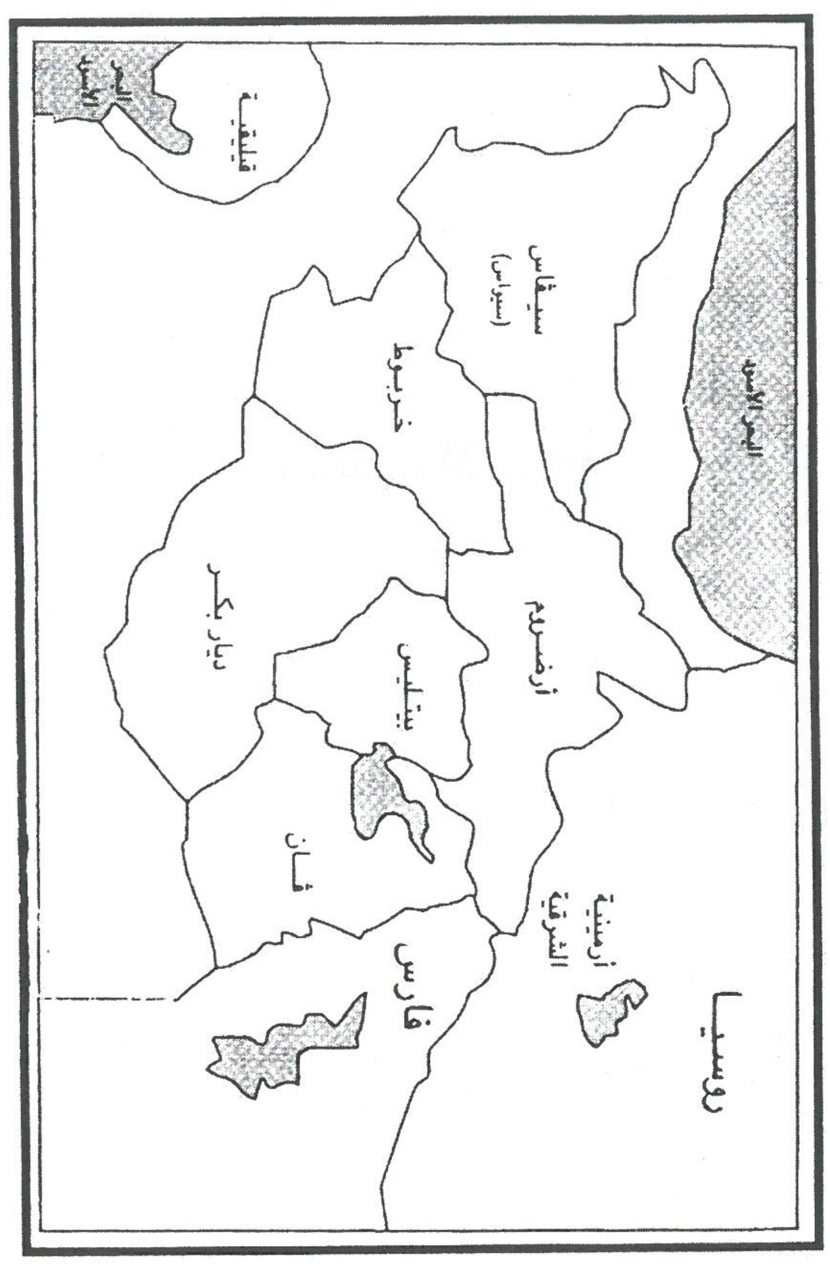
(٢٠٤) نفسه : ص ص ٥٥ – ٥٦ .

(٢٠٥) نفسه : ص ص ٤١ – ٤٣ .

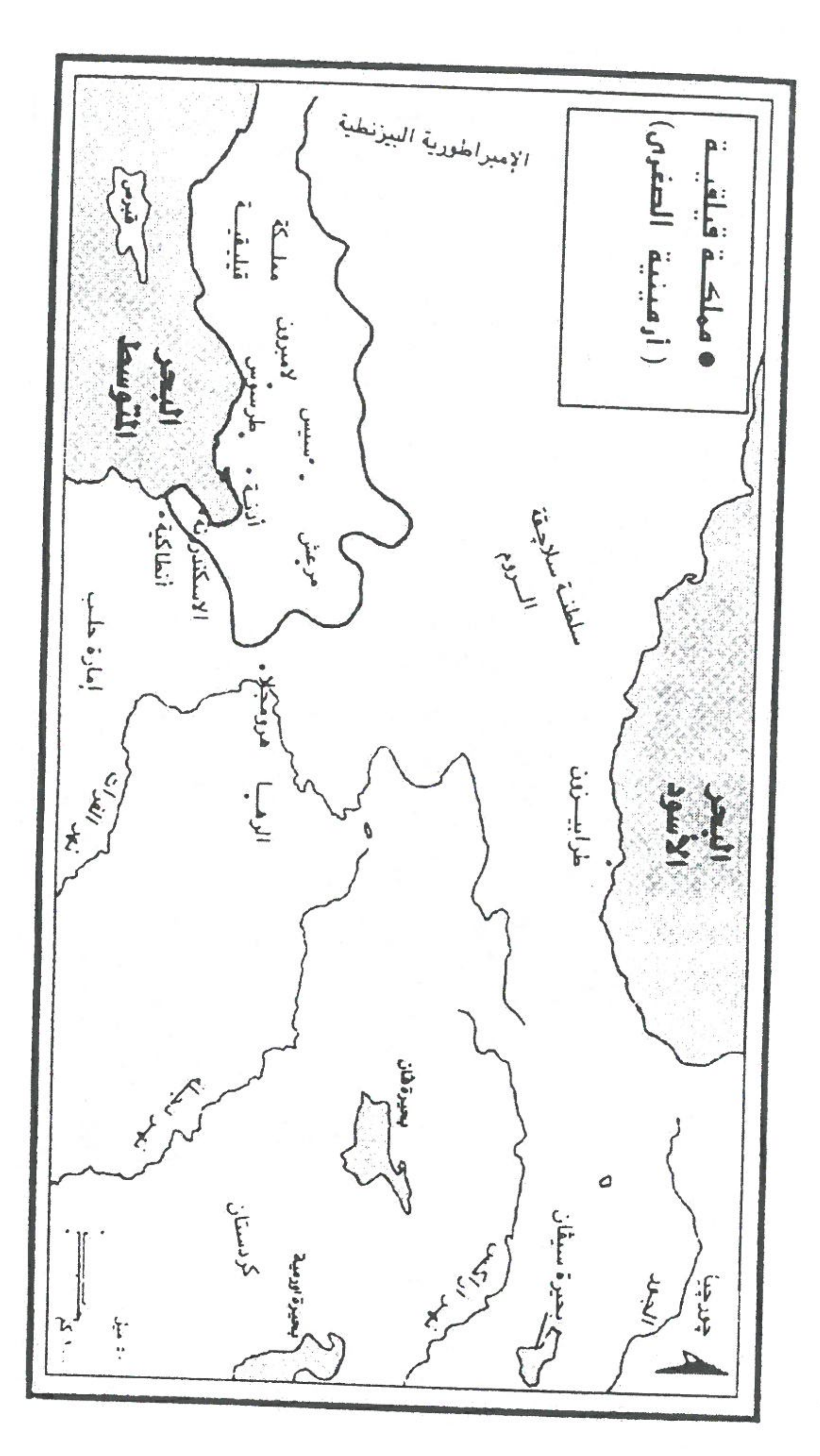
(٢٠٦) نفسه : ص ص ٤٦ – ٤٧ .

(٢٠٧) نفسه : ص ص ٦١ – ٦٤ .

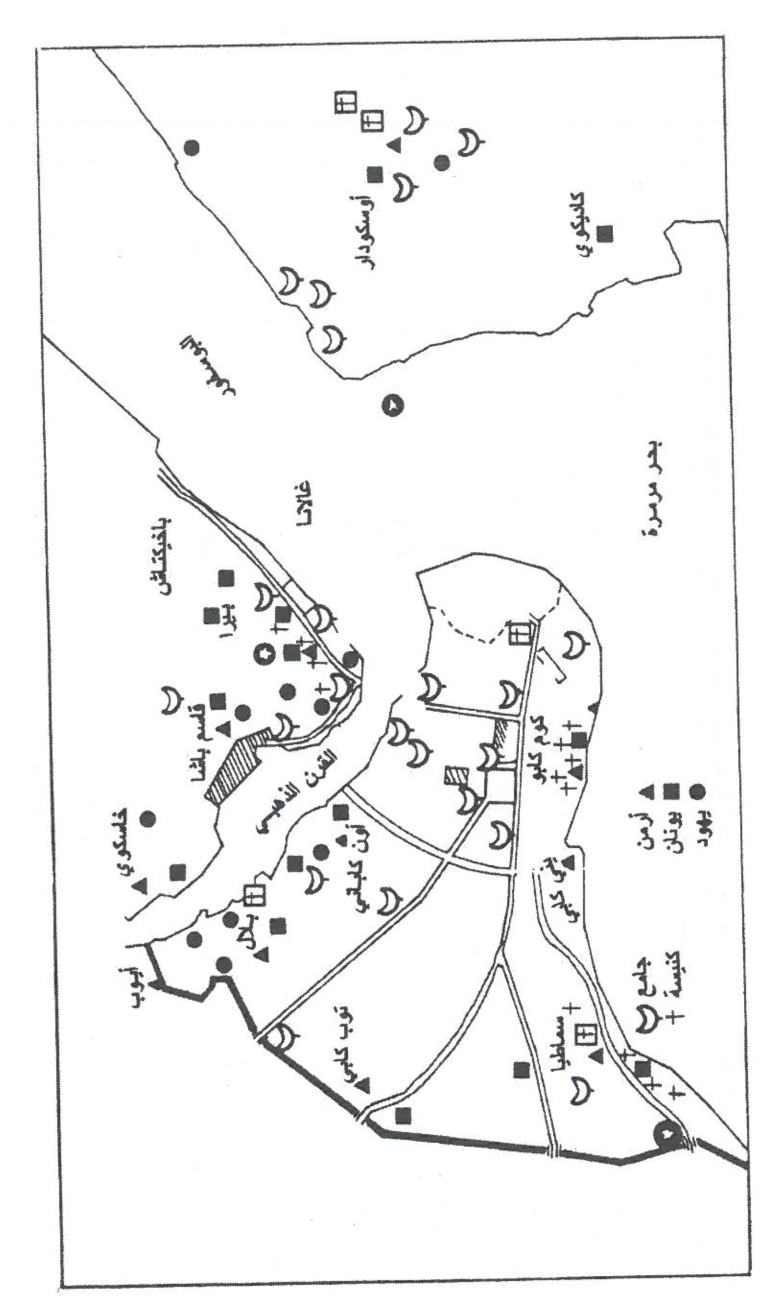
الخرائط



خريطة رقم «١»
أرمينية العثمانية



خريطة رقم «٢»
مملكة قليقية ١٠٨٠-١٣٧٥



خريطة رقم «٣»

مواقع أهم التجمعات الأرمنية في العاصمة أسطنبول

مصادر الدراسة

أولاً : وثائق غير منشورة

(أ) بالفرنسية

- France, Les Archives du Ministère des Affaires étrangères, Paris, Documents diplomatiques, Affaires arméniennes, Numèros: 6,10, 41, 118, 188, 201, 254, 264, 273.

ثانياً : وثائق منشورة

(أ) بالإنجليزية

- Blue - Book: Turkey, London, 1896.

(ب) بالفرنسية

- Carzou, J.M: un Génocide Exemplaire, l'Arménie 1915, paris, 1975.
- Schopoff, A.: Les Réformes et la protection des Chrétiens en Turquie, Paris, 1904.

ثالثاً : كتب ومؤلفات

(أ) بالعربية

- چان شرف (دكتور) : القضية الأرمنية فى السلطنة العثمانية ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- حنا سعيد الحاج (دكتور) : العلاقات الإسلامية الأرمنية منذ الفتح العربى حتى اليوم ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- فائز الغصين : المذابح فى أرمينيا ، القاهرة ، ١٩١٧ .
- فؤاد حسن حافظ (مستشار) : تاريخ الشعب الأرمنى منذ البداية حتى اليوم ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- محمد رفعت الإمام (دكتور) : القضية الأرمنية فى الدولة العثمانية ١٨٧٨ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- مرغريت حلو (دكتورة) : الإسلام والسياسة فى تركيا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، مركز الدراسات الأرمنية ، بيروت ، ١٩٩٥ .

(ب) معربـــــة

- أرنولد . ج . توينبى : المجازر الأرمنية أو اغتيال أمة ، ترجمة : چوزيف كالوستيان ، لبنان ، ١٩٩٧ .
- تانير أكچام : الهوية القومية التركية والقضية الأرمنية ، ترجمة الكسندر كشيشيان ، دار طلاس ، حلب ، بدون تاريخ .
- دونالد كواترت : الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، ترجمة : أيمن نيازى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
- فرانسوا چورچو : «النزع الأخير» (١٨٧٨ - ١٩٠٨) ، فى تاريخ الدولة العثمانية ، إشراف : روبير مانتران ، ترجمة : بشير السباعى ، جزءان ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، الجزء الثانى .
- فيليب فارج ويوسف كرباج : المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى ، ترجمة : بشير السباعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

(جـ) بالإنجليزيـــة

- Aharonian, Kersam: A Historical Survey of the Armenian Case, U.S.A., 1989.
- Bournoutian, George A.: A History of The Armenian People, 2 Vols, California, 1994, Vol.2.
- Lewis, Bernard: The Emergence of Modern Turkey, London, Oxford University Press, 1962.
- Shaw, Stanford j. & Ezel Kural: History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, London, 1978, Vol. 2.
- Sonyel, Salahi Ramsdam: The Ottoman Armenians, London, 1987.
- Temperly, H: England and the Near East, the Crimea, London, 1936.

(د) بالفرنسـيـة

- Léart, Marcel: La Question Arménienne à la Lumière des Documents, Paris, 1913.
- Mandelstam, André N: La Société des Nations et les Puissances devant le Probléme Arménien, Paris, 1926.
- Marcler, Frédéric: la Nation Arménienne, son Passé, ses Malheurs, Paris, 1923.
- Morgan, Jacques de: Histoire du peuple Arménien, Paris, 1919.

رابعاً : دراسات وبحوث

(أ) بالعربيـــة

- سلوى سعد سليمان الغالبى (دكتورة) : «المسألة الأرمنية فى الدولة العثمانية وحادثة احتلال البنك العثمانى (١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م)» ، العصور ، المجلد الرابع عشر ، الجزء الأول ، يناير ٢٠٠٤ ، دار المريخ ، لندن .
- أنطوان حكيم (دكتور) : «الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة فى السلطنة العثمانية»، فى كتاب الأقليات والقوميات فى السلطنة العثمانية بعد عام ١٥١٦ ، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية ، الفنار ، لبنان ، ٢٠٠١ .

(ب) بالإنجليـزيـــة

- Artinian, Vartan: "The Formation of Catholic and Protestant *Millets* in the Ottoman Empire", *The Armenian Review,* Vol. 28, No. 109, Los Angeles, 1975.
- Dillon. E. J: "The Condition of Armenia", *The Contemporary Review,* New York, London, August 1895.
- ______________ : "Armenia, An APPeal", *The Contemporary Review*, New York, London, January, 1896.
- MacCall, Malcolm: "The Constantinople Massacre and its Lessons", *The Contemporary Review,* New York, London, November 1895.
- Ramsay, W.M.: "Two Massacres in Asia Minor", *The Contemporary Review,* New York, London, September 1896.

خامساً : دوريـــات

(أ) بالإنجليـزيـــة

- The Christian Herald: 1895.
- The Daily News: 1894 - 1895.
- The Daily Telegraph: 1895.
- The Halifax Herald : 1894 - 1896.
- The Times, 1895 - 1896.

(ب) بالألمانيـــة

- Kolniscoe Zeitung: 1895.

سادساً : معاجـــم

(أ) معـــربـــة

- المعجم العلمى للمعتقدات الدينية : تعريب وتحرير : سعد الفيشاوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

